مجلس الأمة

85-84

تصدر عن مجلس الأمة
-الجزائر-

العدد الرابع والثمانون والخامس والثمانون -جانفي-أكتوبر 2019

مجلس الأمة

افتتاح الدورة البرلمانية 2020/2019

السيد صالح قوجيل رئيس مجلس الأمة بالنيابة :

«هذه المؤسسة التي تطالها إشاعات مغرضة تريد تزييف الحقائق، فالجيش الوطني الشعبي هو سليل جيش التحرير الوطني بحق وجدارة»

ديمقراطيتنا ستكون ديمقراطية حقيقية، يكون الشعب فيها حرا يعبّر عن رأيه بكل حرية وصدق ونزاهة

اجتماع البرلمان المنعقد بغرفتيه المجتمعتين معا - 9 أفريل 2019 -

إعادة الكلمة للشعب... وتفعيل المادة 102

عبد القادر بن صالح رئيسا للدولة والسيد صالح قوجيل رئيسا لمجلس الأمة بالنيابة

السيد صالح قوجيل رئيس مجلس الأمة بالنيابة
في اختتام الدورة البرلمانية 2019/2018

بناء دولة لا تزول بزوال الحكام

قوجيل في باريس وميدراند

التأكيد على الدور الريادي للدبلوماسية البرلمانية في تعزيز الحوار بين إفريقيا وأوروبا

الفهرس

الملف اجتماع البرلمان بغرفتـــــيه

استقالة رئيس الجمهورية عبد العزيز بوتفليقة.. وتفعيل المادة 102 من الدستور 05

السيد عبد القادر بن صالح رئيسا للدولة 15

كلمة السيد عبد القادر بن صالح، رئيس البرلمان في ختام أشغال الدورة: **إعادة الكلمة إلى الشعب** 16

السيد صالح قوجيل يتولى رئاسة مجلس الأمة بالنيابة 17

جلسات

تنصيب رؤساء المجموعات البرلمانية وأعضاء مكتب المجلس بعد التجديد النصفي لسنة 2019 18

أعضاء مجلس الأمة يصادقون على:

-> مشروع القانون المتعلق بنشاطات الطب البيطري وحماية الصحة الحيوانية 24

-> القانون المتعلق بالقواعد العامة للوقاية من أخطار الحريق والفزع 26

-> القانون المتعلق بالأنشطة النووية 27

-> القانون المعدل والمتمم للقانون رقم 98-06، الذي يحدد القواعد العامة المتعلقة بالطيران المدني 29

-> مشروع قانون المتعلق بالنشاطات الفضائية 30

-> مشروعي القانونين العضويين المتعلقين بنظام الانتخابات وبالسلطة الوطنية المستقلة للانتخابات 31

تدخلات رؤساء المجموعات البرلمانية 32

الأسئلة الشفوية 2019/02/14

وزراء الداخلية.. المالية والسكن يردون على اسئلة اعضاء المجلس 35

اختتام الدورة البرلمانية 2018-2019 بناء دولة لا تزول بزوال الحكام 42

افتتاح الدورة البرلمانية 2019-2020 لتجاوز الأزمة.. انتخاب رئيس الجمهورية بكل شفافية 47

استقبالات 54

محافل برلمانية

السيد صالح قوجيل، رئيس مجلس الأمة بالنيابة في جمعية مجالس الشيوخ الأوروبية: **الثنائية البرلمانية.. تطوير للنشاط التشريعي ولتحقيق الاستقرار في كل المؤسسات الوطنية** 58

المؤتمر العاشر لرؤساء البرلمانات الافريقية **ندعم كل الجهود التنموية المتوازنة قاريا.. لتعزيز الأمن والسلام في العالم** 63

النشاط الخارجي 68

تكوين 75

دورية تصدر عن مجلس الأمة

الرئيس الشرفي:
السيد صالح قوجيل
رئيس مجلس الأمة بالنيابة

رئيس التحرير مسؤول النشر
عبد المجيد بن حديد

مستشار التحرير
أحمد فيصل طالب

هيئة التحرير
كريمة بنود
د. سعاد بكار بنت طاعة الله
زين الدين رضوان لعمش

الصور: المصلحة التقنية لمجلس الأمة

الإخراج:
عبد الرحمان بوشايب

الطباعة: **المؤسسة الوطنية للنشر والإشهار (anep) رويبة**

ر.ت.م.د: 2641 - 1112
الإيداع القانوني: 98 - 1223
العنوان: 7، شارع زيروت يوسف
الهاتف: 59 60 74 021
الفاكس: 83 60 74 021
البريد الالكتروني:
revue@majliselouma.dz

يصدر العددان 85/84 من مجلة مجلس الأمة متضمنان كل النشاطات الوطنية والرسمية والدولية التي شهدها المجلس خلال الأشهر الأخيرة.

وسوف يكون هذان العددان كما هو عليه الحال دائما سجلا تاريخيا يحمل بين طياته مسارا متواصلا في المجال التشريعي والرقابي وفي ميدان الدبلوماسية البرلمانية، بما يجعل الجزائر حاضرة بإسهاماتها في النشاط البرلماني العربي والدولي والإفريقي.

وفي ظل الوضع الانتقالي المستجد على مستوى هرم السلطة فقد أدى البرلمان بغرفتيه دورا إيجابيا في جعل عملية انتقال السلطة تتم وفق ما ينص عليه الدستور في مثل هذه الظروف، وتجنيب البلاد حالة الفراغ الدستوري، وصولا إلى انتخاب رئيس للجمهورية في التاريخ المحدد في 12 ديسمبر 2019.

وقد كان الحراك الشعبي الذي انطلق يوم 22 فيفري 2019 مؤشرا وطنيا أعاد للأذهان وثبة الشعب التي ما تزال شعلة نوفمبر فيه لم تنطفئ، خاصة وأنها حظيت بمرافقة شاملة من مؤسسة الجيش الوطني الشعبي سليل جيش التحرير الوطني وقيادته العسكرية.

مجلة مجلس الأمة، تواصل الصدور لتكون كما كانت منذ انطلاقتها 1998، السجل التاريخي لمؤسسة تؤدي دورها الدستوري حفاظا على أمن واستقرار البلاد وتحقيقا لمطامح الشعب التي تبقى هدفا يتجدد باستمرار.

التحرير

يمكننا الاعتقاد بأن مصير إفريقيا وَجَبَ أن يَتبعَ منطق عدم الانحياز بمعزل عن معناه الأصلي الذي كان سائدًا خلال الحرب الباردة ولكن بمعنى الحفاظ على استقلالها وحريتها.

وعليه فإن إفريقيا التي هزمت الاستعمار ونظام الميز العنصري، لا تنحاز سوى لمصالح الأفارقة.

السيد صالح قوجيل رئيس مجلس الأمة بالنيابة في المؤتمر السنوي العاشر لرؤساء البرلمانات الإفريقية

عبر السيد رئيس البرلمان الافريقي عن إعجابه بسلمية الحراك الشعبي الذي تعرفه الجزائر والذي لقي الإشادة الدولية، بالنظر لحضاريته، مستذكرا تجربة الثورة التحريرية التي شكلت مصدر إلهام للشعوب الافريقية، كما لم يفوت سانحة المقابلة للتأكيد على الدور المحوري والفعال للجزائر في القارة الافريقية، ودعمها لمؤسسات الاتحاد الافريقي ومنها على الخصوص البرلمان الافريقي.

اثناء لقاءه في جلسة عمل مع السيدة جابريلا كويفاس بارون رئيسة الإتحاد البرلماني الدولي، أكد السيد رئيس مجلس الأمة بالنيابة أن الديناميكية السلمية والحضارية للحراك الشعبي ستثمر ديمقراطية حقيقية تساهم في تدعيم استقلالية القرار السياسي الوطني. و أن الحوار المعلن عنه من طرف رئاسة الدولة يبقى السبيل الأفضل لبناء المستقبل المنشود. وأن الجيش الشعبي الوطني سليل جيش التحرير الوطني بأحق و جدارة هو الضامن لمرحلة الانتقال الديمقراطي الحالي في الجزائر.

الإجراءات الدستورية لانعقاد البرلمان بغرفتيه

استقالة رئيس الجمهورية عبد العزيز بوتفليقة.. وتفعيل المادة 102 من الدستور

المادة 102 من الدستـــور

– إذا استحال على رئيس الجمهوريّة أن يمارس مهامه بسبب مرض خطير ومزمن، يجتمع المجلس الدّستوريّ وجوبا، وبعد أن يتثبّت من حقيقة هذا المانع بكلّ الوسائل الملائمة، يقترح بالإجماع على البرلمان التّصريح بثبوت المانع.

يُعلن البرلمان، المنعقد بغرفتيه المجتمعتين معا، ثبوت المانع لرئيس الجمهوريّة بأغلبيّة ثلثي (2/3) أعضائه، ويكلّف بتولّي رئاسة الدّولة بالنّيابة مدّة أقصاها خمسة وأربعون (45) يوما رئيس مجلس الأمّة الّذي يمارس صلاحيّاته مع مراعاة أحكام المادّة 104 من الدّستور.

وفي حالة استمرار المانع بعد انقضاء خمسة وأربعين (45) يوما، يُعلَن الشّغور بالاستقالة وجوبا حسب الإجراء المنصوص عليه في الفقرتين السّابقتين وطبقا لأحكام الفقرات الآتية من هذه المادّة.

في حالة استقالة رئيس الجمهوريّة أو وفاته، يجتمع المجلس الدّستوريّ وجوبا ويُثبِت الشّغور النّهائيّ لرئاسة الجمهوريّة.

وتُبلّغ فورا شهادة التّصريح بالشّغور النّهائيّ إلى البرلمان الّذي يجتمع وجوبا.

يتولّى رئيس مجلس الأمّة مهام رئيس الدّولة لمدّة أقصاها تسعون (90) يوما، تنظّم خلالها انتخابات رئاسيّة.

ولا يَحِقّ لرئيس الدّولة المعيّن بهذه الطّريقة أن يترشّح لرئاسة الجمهوريّة.

وإذا اقترنت استقالة رئيس الجمهوريّة أو وفاته بشغور رئاسة مجلس الأمّة لأيّ سبب كان، يجتمع المجلس الدّستوريّ وجوبا، ويثبت بالإجماع الشّغور النّهائيّ لرئاسة الجمهوريّة وحصول المانع لرئيس مجلس الأمّة. وفي هذه الحالة، يتولّى رئيس المجلس الدّستوريّ مهام رئيس الدّولة. يضطلع رئيس الدولة المعين حسب الشروط المبينة أعلاه بمهمة رئيس الدولة طبقا للشّروط المحدّدة في الفقرات السّابقة وفي المادّة 104 من الدّستور. ولا يمكنه أن يترشّح لرئاسة الجمهوريّة.

"في هذه اللحظات التاريخية من حياة الأمّة، وفي هذا الوقت حيث نُصغي بإجلالٍ إلى صوت الشعب الجزائري العظيم...

فإننا – أيتها السيدات، أيها السادة – أمام واجب وطني جماعي، يُمْلي على الجميع وبإلحاح توفيرَ أنسب وأنجع الظروف، لإحاطة الفترة القصيرة القادمة بكل الأسباب المطلوبة للإسراع في تدشين مرحلة جديدة في حياة الأمّة، مرحلة يُمسك فيها الشعب الجزائري بمصيره عبر الاختيار الديمقراطي الحر لحكامه...

لقد فرض علي الواجب الدستوري، في هذه الظروف الخاصّة، تحمُّل واجب مسؤوليةٍ ثقيلة، وسوف لن نكون – بتوفيق من الله وحسن عونه – إلاّ في التوجه الذي يؤدي إلى تحقيق الغايات الطموحة التي يَنْشُدُهَا الشعب الجزائري.

وإنّي لأهيب بالجميع خلال هذه الفترة التي تُقدم عليها بلادنا بإخلاص من أجل التطبيق الصارم لمضمون الدستور، للعمل بجد وإخلاص وتفاني من أجل الوصول في أقرب موعد لإعادة الكلمة إلى الشعب لاتخاذ قراره السيد في اختيار رئيسه المنتخب لقيادة البلاد واعتماد البرنامج الذي يرتئيه، ورسم معالم طريق مستقبله الذي نريده له واعدًا..."

من كلمة رئيس الدولة
السيد عبد القادر بن صالح
بمناسبة اجتماع البرلمان بغرفتيه

المجلس الدستوري يعلن حالة الشغور النهائي

إنّ المجلس الدستوري،

• بعد الإطلاع على رسالة استقالة رئيس الجمهوريّة، السيد عبد العزيز بوتفليقة، المؤرّخة في 26 رجب عام 1440 الموافق 2 أبريل 2019، والمسجّلة بالأمانة العامة للمجلس الدستوري في التاريخ نفسه، التي قرّر بموجبها إنهاء عهدته بصفته رئيسا للجمهوريّة، اعتبارا من تاريخ 26 رجب عام 1440 الموافق 2 أبريل 2019،

• وبناء على الدستور، لاسيما المادة 102 (الفقرتان 4 و5) منه،

• وبمقتضى النظام المحدّد لقواعد عمل المجلس الدستوري لاسيما المادة 72 منه،

• اجتمع بتاريخ 27 رجب عام 1440 الموافق 3 أبريل 2019،

وبناء على ذلك :

أولا : يثبت الشغور النهائي لرئاسة الجمهوريّة طبقا للمادة 102 (الفقرة 4) من الدستور.

ثانيا : تبلغ، اليوم 27 رجب عام 1440 الموافق 3 أبريل 2019، شهادة التصريح بالشغور النهائي لرئاسة الجمهورية، إلى البرلمان طبقا للمادة 102 (الفقرة 5) من الدستور.

ثالثا : يُنشر هذا التصرح بالشغور النهائي لرئاسة الجمهوريّة في الجريدة الرسمية للجمهوريّة الجزائريّة الدّيمقراطيّة الشّعبيّة.

بهذا اجتمع المجلس الدستوري في جلسته المنعقدة بتاريخ 27 رجب عام 1440 الموافق 3 أبريل 2019، برئاسة السيد الطيب بلعيز، رئيس المجلس الدستوري، وعضوية السيدات والسادة محمد حبشي، نائبا للرئيس، سليمة مسراتي، شادية رحاب، ابراهيم بوتخيل، محمد رضا أوسهلة، عبد النور قراوي، خديجة عباد، اسماعيل بليت، الهاشمي براهمي، أمحمد عدة جلول وكمال فنيش.

رئيس المجلس الدستوري
الطيب بلعيز

اجتماع غرفتي مكتب البرلمان تحضيرا لإنعقاد البرلمان بغرفتيه

بعد الاتصال الأولي بين كل من السيد عبد القادر بن صالح، رئيس البرلمان، والسيد معاذ بوشارب، رئيس المجلس الشعبي الوطني؛ ووفقًا لأحكام المادة 102 (الفقرة 5) من الدستور وبمقتضى القانون العضوي رقم 16-12 المؤرخ في 22 ذي القعدة عام 1437 الموافق 25 غشت سنة 2016، الذي يُحدّد تنظيم المجلس الشعبي الوطني ومجلس الأمّة، وعملهما، وكذا العلاقات الوظيفية بينهما وبين الحكومة، لاسيما المواد 99 (الفقرة 2) و100 (الفقرة الأولى) و101 منه؛

عقد مكتبا غرفتي البرلمان (مجلس الأمّة - المجلس الشعبي الوطني)، يوم الخميس 04 أفريل 2019، اجتماعًا بمقر مجلس الأمّة، برئاسة رئيس البرلمان، السيد عبد القادر بن صالح، وحضور رئيس المجلس الشعبي الوطني، السيد معاذ بوشارب.

يندرج هذا الاجتماع في إطار أخذ العلم بتصريح المجلس الدستوري المؤرخ في 27 رجب 1440 الموافق 03 أفريل 2019، المتعلق بالشغور النهائي لرئاسة الجمهورية وتفعيل أحكام المادة 102 من الدستور.

خُصّص هذا الاجتماع للتحضير المادي لانعقاد البرلمان بغرفتيه المجتمعتين معًا؛ وتمّ بالمناسبة، تنصيب لجنة مشتركة مكونة من أعضاء مكتبي الغرفتين، تتولى إعداد مشروع النظام الداخلي لسير أشغال البرلمان المنعقد بغرفتيه المجتمعتين معًا، وذلك طبقا لأحكام المادة 101 من القانون العضوي رقم 16-12 المؤرخ في 22 ذي القعدة عام 1437 الموافق 25 غشت سنة 2016، الذي يُحدّد تنظيم المجلس الشعبي الوطني ومجلس الأمّة، وعملهما، وكذا العلاقات الوظيفية بينهما وبين الحكومة.

اجتماع البرلمان بغرفتيه معاً

تبعا لاجتماع مكتبي غرفتي البرلمان الذي انعقد يوم الخميس 04 أفريل 2019 بمقر مجلس الأمّة تحت رئاسة السيد عبد القادر بن صالح، رئيس البرلمان وحضور السيد معاذ بوشارب، رئيس المجلس الشعبي الوطني، وطبقا لأحكام المادة 102 (الفقرة 5) من الدستور والمادة 101 من القانون العضوي رقم 16-12 المؤرخ في 22 ذي القعدة عام 1437 الموافق 25 غشت سنة 2016، الذي يُحدّد تنظيم المجلس الشعبي الوطني ومجلس الأمّة، وعملهما، وكذاَ العلاقات الوظيفية بينهما وبين الحكومة، تقرّر اجتماع البرلمان المنعقد بغرفتيه المجتمعتين معا، يوم الثلاثاء 9 أفريل 2019 بقصر الأمم بنادي الصنوبر (الجزائر العاصمة).

إعتماد مشروع النظام الداخلي

عملاً بأحكام المادة 101 من القانون العضوي رقم 16-12 المؤرخ في 22 ذي القعدة عام 1437 الموافق 25 غشت سنة 2016، الذي يُحدِّد تنظيم المجلس الشعبي الوطني ومجلس الأمّة، وعملهما، وكذا العلاقات الوظيفية بينهما وبين الحكومة، وفي إطار استكمال أشغالها، عقدت اللجنة البرلمانية المشتركة اجتماعا يوم الإثنين 8 أفريل 2019، بمقر مجلس الأمّة، برئاسة السيد صالح قوجيل بصفته العضو الأكبر سناً.

وقد استهلت اللجنة أشغالها باعتماد مشروع النظام الداخلي لسير أشغال دورة البرلمان المنعقد بغرفتيه المجتمعتين معا الذي سيُعرض للمصادقة من قِبَل أعضاء البرلمان وأعدّت التقرير الذي سيُعرض أمام دورة البرلمان، المقررة يوم الثلاثاء 9 أفريل الجاري والمخصصة لأخذ العلم بتصريح المجلس الدستوري المتعلق بالشغور النهائي لرئاسة الجمهورية وتفعيل المادة 102 من الدستور.

بناء على أحكام الدستور، لاسيما المادة 102 (الفقرتان 5 و6) منه؛

وبمقتضى القانون العضوي رقم 16-12 المؤرخ في 22 ذي القعدة عام 1437 الموافق 25 غشت سنة 2016، الذي يحدد تنظيم المجلس الشعبي الوطني ومجلس الأمة، وعملهما، وكذا العلاقات الوظيفية بينهما وبين الحكومة، لاسيما المواد 99 (الفقرة 2) و100 (الفقرة الأولى) و101 منه؛

وبناء على شهادة تصريح المجلس الدستوري المؤرخ في 27 رجب عام 1440 الموافق 3 أبريل سنة 2019، المتعلق بالشغور النهائي لرئاسة الجمهورية؛

يصادق على النظام الداخلي الآتي نصه:

المادة الأولى: يحدد هذا النظام الداخلي إجراءات وكيفيات تنظيم وسير أشغال دورة البرلمان المنعقد بغرفتيه المجتمعتين معاً يوم الثلاثاء 3 شعبان عام 1440 الموافق 9 أفريل سنة 2019 بقصر الأمم، نادي الصنوبر، الجزائر العاصمة.

المادة 2: عملا بأحكام المادة 101 من القانون العضوي رقم 16-12 المذكور أعلاه، تُعد اللجنة المكونة من مكتبي غرفتي البرلمان برئاسة أكبر الأعضاء سنا، وتُسمّى في صلب النّص اللجنة البرلمانية المشتركة، مشروع هذا النظام الداخلي وتقترحه على البرلمان المنعقد بغرفتيه المجتمعتين معاً في بداية جلساته للمصادقة عليه برفع الأيدي بأغلبية الأعضاء الحاضرين، بعد تقديمه من قبل مقرر اللجنة.

المادة 3: تصويت عضو البرلمان على مشروع هذا النظام الداخلي شخصي.

في حالة تعذّر حضور عضو البرلمان، يُمكنُه توكيل أحد زملائه للتصويت نيابةً عنه.

لا يُقبلُ التصويت بالوكالة إلاّ في حدود توكيل واحد.

المادة 4: عملا بأحكام المادة 102 (الفقرة 5) من الدستور، يجتمع البرلمان المنعقد بغرفتيه المجتمعتين معاً وجوباً بعد تبليغ شهادة تصريح المجلس الدستوري المؤرخ في 27 رجب عام 1440 الموافق 3 أفريل سنة 2019، المتعلق بالشغور النهائي لرئاسة الجمهورية، إلى البرلمان.

المادة 5: يفتتح البرلمان أشغاله في التاريخ المحدد في استدعاء رئيس مجلس الأمة، رئيس البرلمان، طبقا لأحكام المادة 99 (الفقرة 2) من القانون العضوي رقم 16-12 المذكور أعلاه، بتلاوة سورة الفاتحة وعزف النشيد الوطني.

المادة 6: يرأس البرلمان المنعقد بغرفتيه المجتمعتين معاً رئيس مجلس الأمة، طبقا لمقتضيات المادة 100 (الفقرة الأولى) من القانون العضوي رقم 16-12 المذكور أعلاه.

المادة 7: يضطلع رئيس البرلمان المنعقد بغرفتيه المجتمعتين معاً بما يأتي:

رئاسة جلسة البرلمان المنعقد بغرفتيه المجتمعتين معاً وتسييرها.

السهر على تطبيق هذا النظام الداخلي وضمان احترامه.

ضمان الأمن والنظام العام داخل قاعة الجلسات، واتخاذ كافة التدابير اللازمة لذلك.

المادة 8: يتولى مكتب البرلمان، تحت سلطة رئيس البرلمان، ما يأتي:

ضبط الجدول الزمني لجلسة أشغال دورة البرلمان المنعقد بغرفتيه المجتمعتين معاً.

البت في كل المسائل المرتبطة بسير أشغال دورة البرلمان المنعقد بغرفتيه المجتمعتين معاً.

المادة 9: تتولى اللجنة البرلمانية المشتركة، تحت سلطة مكتب البرلمان، إعداد تقرير حول اجتماع دورة البرلمان المنعقد بغرفتيه المجتمعتين معاً لأخذ العلم بالشغور النهائي لرئاسة الجمهورية، طبقاً لأحكام المادة 102 (الفقرة 5) من الدستور.

يُعرضُ التقرير في الجلسة من قبل مقرر اللجنة.

المادة 10: لا تجري أيّة مناقشة في الموضوع.

لا يمكن لأي عضو في البرلمان طلب نقطة نظام.

المادة 11: تُختتم أشغال البرلمان المنعقد بغرفتيه المجتمعتين معاً بمجرد استنفاد جدول أعماله، بتلاوة سورة الفاتحة وعزف النشيد الوطني.

المادة 12 : طبقا لأحكام المادة 133 من الدستور، يتمُّ إعداد محضرٍ كامل عن كل جلسة يعقدها البرلمان المنعقد بغرفتيه المجتمعتين معاً، ويُنشر في غضون الثلاثين (30) يوما على الأكثر التي تلي تاريخ الجلسة، في الجريدة الرسمية للمناقشات لكل غرفة.

ملخص لسير أشغال جلسة البرلمان بغرفتيه

بناء على أحكام الدستور، لاسيما المادة 102 (الفقرتان 5 و6) منه؛

وبمقتضى القانون العضوي رقم 16-12 المؤرخ في 22 ذي القعدة عام 1437 الموافق 25 غشت سنة 2016، الذي يحدد تنظيم المجلس الشعبي الوطني ومجلس الأمة، وعملهما، وكذا العلاقات الوظيفية بينهما وبين الحكومة، لاسيما المواد 99 (الفقرة 2) و100 (الفقرة الأولى) و101 منه؛

وبناء على شهادة تصريح المجلس الدستوري المؤرخ في 27 رجب عام 1440 الموافق 3 أبريل سنة 2019، المتعلق بالشغور النهائي لرئاسة الجمهورية؛

إجتمع البرلمان المنعقد بغرفتيه المجتمعتين معاً يوم الثلاثاء 3 شعبان عام 1440 الموافق 9 أفريل سنة 2019، بقصر الأمم، نادي الصنوبر، الجزائر العاصمة، برئاسة رئيس البرلمان، السيد عبد القادر بن صالح.

وبعد الافتتاح الرسمي للأشغال بتلاوة سورة الفاتحة وعزف النشيد الوطني، قدّم السيد محمّد العيد بيبي، مقرر اللجنة البرلمانية المشتركة، مشروع النظام الداخلي لسير أشغال دورة البرلمان المنعقد بغرفتيه المجتمعتين معاً، الذي أعدّته اللجنة المكونة من مكتبي غرفتي البرلمان برئاسة السيد صالح قوجيل، بصفته أكبر الأعضاء سنًا، وهي اللجنة التي تمّ تنصيبها من طرف رئيس البرلمان، السيد عبد القادر بن صالح، وحضور رئيس المجلس الشعبي الوطني، السيد معاذ بوشارب، أثناء اجتماع مكتبي غرفتي البرلمان، بمقر مجلس الأمة، يوم الخميس 4 أفريل 2019.

تتكون اللجنة البرلمانية المشتركة من السيدة والسادة الآتي ذكرهم:

السيد صالح قوجيل، نائب رئيس مجلس الأمة، رئيسًا للجنة.

السيد محمد العيد بيبي، نائب رئيس المجلس الشعبي الوطني، مقررًا للجنة.

عن مجلس الأمة: السيد مليك خذيري، السيد محمد بوبطيمة، السيد جمال ولد عباس، والسيد وحيد فاضل.

عن المجلس الشعبي الوطني: السيد عبد الرزاق تربش، السيد مراد حليس، السيدة هدى طلحي، السيد محمد موساوجة، السيد حسان بونفلة والسيد محمد هلالي.

هذا وقد اجتمعت اللجنة البرلمانية المشتركة، يوم الأحد 7 أفريل 2019، بمقر مجلس الأمة، برئاسة السيد صالح قوجيل، نائب رئيس مجلس الأمة وعضو مكتب البرلمان، حيث باشرت اللجنة عملها بإعداد مشروع النظام الداخلي لسير أشغال دورة البرلمان هذه، وصادقت عليه بالإجماع.

وتم اعتماد مشروع هذا النظام الداخلي خلال جلسة البرلمان المنعقد بغرفتيه المجتمعتين معًا، بعد المصادقة عليه برفع الأيدي من قبل السيدات والسادة أعضاء البرلمان بأغلبية الحاضرين.

وبعد تمكينها من شهادة تصريح المجلس الدستوري المؤرخ في 27 رجب عام 1440 الموافق 3 أبريل سنة 2019، المتعلق بالشغور النهائي لرئاسة الجمهورية إثر استقالة رئيس الجمهورية، السيد عبد العزيز بوتفليقة؛ عقدت اللجنة البرلمانية المشتركة إجتماعًا آخرا بمقر مجلس الأمة، يوم الإثنين 8 أفريل 2019، برئاسة السيد صالح قوجيل، حيث اطلعت عليه وأعدت هذا التقرير، الذي صادقت عليه بالإجماع.

هذا؛ وقد تلا السيد مقرر اللجنة البرلمانية على مسامع أعضاء البرلمان المنعقد بغرفتيه المجتمعتين معًا النص الكامل لتصريح المجلس الدستوري المُتعلِّق بالشغور النِّهائي لرئاسة الجمهورية.

وبهذا؛ يكون البرلمان المنعقد بغرفتيه المجتمعتين معاً، يوم الثلاثاء 3 شعبان عام 1440 الموافق 9 أفريل سنة 2019، بقصر الأمم، نادي الصنوبر، بالجزائر العاصمة، قد أخذ علمًا بالشغور النهائي لرئاسة الجمهورية بسبب الاستقالة، وذلك طبقا لأحكام المادة 102 (الفقرة 5) من الدستور.

وبناءً عليه، تولى رئيس مجلس الأمة، السيد عبد القادر بن صالح مهام رئيس الدولة لمدة أقصاها تسعون (90) يوما، عملا بأحكام المادة 102 (الفقرة 6) من الدستور.

مقرر اللجنة البرلمانية المشتركة
السيد محمّد العيد بيبي

بسم الله الرحمن الرحيم

والصّلاة والسّلام على أشرف المرسلين

السيد رئيس البرلمان المحترم؛
السيد رئيس المجلس الشعبي الوطني المحترم؛
السيدات والسادة أعضاء مكتبي غرفتي البرلمان المحترمون؛
السيدات والسادة أعضاء البرلمان المنعقد بغرفتيه المجتمعتين معاً المحترمون؛
أسرة الصحافة والإعلام؛
الحضور الكريم؛
السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

تقرير اللجنة البرلمانية المشتركة

يشرفني أن أتلو على مسامعكم تقرير اللجنة البرلمانية المشتركة حول اجتماع دورة البرلمان المنعقد بغرفتيه المجتمعتين معًا.

بناء على أحكام الدستور، لاسيما المادة 102 (الفقرتان 5 و6) منه؛

وبمقتضى القانون العضوي رقم 16-12 المؤرخ في 22 ذي القعدة عام 1437 الموافق 25 غشت سنة 2016، الذي يحدد تنظيم المجلس الشعبي الوطني ومجلس الأمة، وعملهما، وكذا العلاقات الوظيفية بينهما وبين الحكومة، لاسيما المواد 99 (الفقرة 2) و100 (الفقرة الأولى) و101 منه؛

وبناء على شهادة تصريح المجلس الدستوري المؤرخ في 27 رجب عام 1440 الموافق 3 أبريل سنة 2019، المتعلق بالشغور النهائي لرئاسة الجمهورية؛

إجتمع البرلمان المنعقد بغرفتيه المجتمعتين معاً صبيحة هذا اليوم، الثلاثاء 3 شعبان عام 1440 الموافق 9 أفريل سنة 2019، بقصر الأمم، نادي الصنوبر، الجزائر العاصمة، برئاسة رئيس البرلمان، السيد عبد القادر بن صالح.

وبعد الافتتاح الرسمي للأشغال بتلاوة سورة الفاتحة وعزف النشيد الوطني، قدّم السيد محمّد العيد بيبي، مقرر اللجنة البرلمانية المشتركة، مشروع النظام الداخلي لسير أشغال دورة البرلمان المنعقد بغرفتيه المجتمعتين معاً، الذي أعدّته اللجنة المكونة من مكتبي غرفتي البرلمان برئاسة السيد صالح قوجيل، بصفته أكبر الأعضاء سنًا، وهي اللجنة التي تمّ تنصيبها من طرف رئيس البرلمان، السيد عبد القادر بن صالح، وحضور رئيس المجلس الشعبي الوطني، السيد معاذ بوشارب، أثناء اجتماع مكتبي غرفتي البرلمان، بمقر مجلس الأمة، يوم الخميس 4 أفريل 2019.

تتكون اللجنة البرلمانية المشتركة من السيدة والسادة الآتي ذكرهم:
السيد صالح قوجيل، نائب رئيس مجلس الأمة، رئيسًا للجنة.
السيد محمد العيد بيبي، نائب رئيس المجلس الشعبي الوطني، مقررًا للجنة.

عن مجلس الأمة: السيد مليك خذيري، السيد محمد بوبطيمة، السيد جمال ولد عباس، السيد وحيد فاضل.

عن المجلس الشعبي الوطني: السيد عبد الرزاق تربشو السيد مراد حليس، السيدة هدى طلحي، السيد محمد موساوجة، السيد حسان بونفلة، السيد محمد هلالي.

هذا وقد اجتمعت اللجنة البرلمانية المشتركة، يوم الأحد 7 أفريل 2019، بمقر مجلس الأمة، برئاسة السيد صالح قوجيل، نائب رئيس مجلس الأمة وعضو مكتب البرلمان، حيث باشرت اللجنة عملها بإعداد مشروع النظام الداخلي لسير أشغال دورة البرلمان هذه، وصادقت عليه بالإجماع.

وتم اعتماد مشروع هذا النظام الداخلي خلال جلستنا هذه، بعد المصادقة عليه برفع الأيدي من قبل السيدات والسادة أعضاء البرلمان بأغلبية الحاضرين.

وبعد تمكينها من شهادة تصريح المجلس الدستوري المؤرخ في 27 رجب عام 1440 الموافق 3 أبريل سنة 2019، المتعلق بالشغور النهائي لرئاسة الجمهورية إثر استقالة رئيس الجمهورية، السيد عبد العزيز بوتفليقة؛ عقدت اللجنة البرلمانية المشتركة إجتماعًا آخرا بمقر مجلس الأمة، يوم الإثنين 8 أفريل 2019، برئاسة السيد صالح قوجيل، حيث اطلعت عليه وأعدت هذا التقرير، الذي صادقت عليه بالإجماع.

وأتلو الآن على مسامعكم نص تصريح المجلس الدستوري المؤرخ في 27 رجب عام 1440 الموافق 3 أبريل سنة 2019، المتعلق بالشغور النهائي لرئاسة الجمهورية:

إنّ المجلس الدستوري،

بعد الإطلاع على رسالة استقالة رئيس الجمهوريّة، السيد عبد العزيز بوتفليقة، المؤرّخة في 26 رجب عام 1440 الموافق 2 أبريل 2019، والمسجّلة بالأمانة العامة للمجلس الدستوري في التاريخ نفسه، التي قرّر بموجبها إنهاء عهدته بصفته رئيسا للجمهوريّة، اعتبارا من تاريخ 26 رجب عام 1440 الموافق 2 أبريل 2019،

وبناء على الدستور، لاسيما المادة 102 (الفقرتان 4 و5) منه،

وبمقتضى النظام المحدِّد لقواعد عمل المجلس الدستوري لاسيما المادة 72 منه،

اجتمع بتاريخ 27 رجب عام 1440 الموافق 3 أبريل 2019،

وبناء على ذلك :

أولا : يثبت الشغور النهائي لرئاسة الجمهوريّة طبقا للمادة 102 (الفقرة 4) من الدستور.

ثانيا : تبلغ، اليوم 27 رجب عام 1440 الموافق 3 أبريل 2019، شهادة التصريح بالشغور النهائي لرئاسة الجمهورية، إلى البرلمان طبقا للمادة 102 (الفقرة 5) من الدستور.

ثالثا : يُنشر هذا التصرح بالشغور النهائي لرئاسة الجمهوريّة في الجريدة الرسمية للجمهوريّة الجزائريّة الدّيمقراطيّة الشّعبيّة.

بهذا اجتمع المجلس الدستوري في جلسته المنعقدة بتاريخ 27 رجب عام 1440 الموافق 3 أبريل 2019، برئاسة السيد الطيب بلعيز، رئيس المجلس الدستوري، وعضوية السيدات والسادة محمد حبشي، نائبا للرئيس، سليمة مسراتي، شادية رحاب، ابراهيم بوتخيل، محمد رضا أوسهلة، عبد النور قراوي، خديجة عباد، اسماعيل بليت، الهاشمي براهمي، أمحمد عدة جلول وكمال فنيش.

رئيس المجلس الدستوري
الطيب بلعيز

السيد عبد القادر بن صالح رئيسا للدولة

وبهذا؛ فإن البرلمان المنعقد بغرفتيه المجتمعتين معاً، اليوم الثلاثاء 3 شعبان عام 1440 الموافق 9 أفريل سنة 2019، بقصر الأمم، نادي الصنوبر، بالجزائر العاصمة، يكون قد أخذ علمًا بالشغور النهائي لرئاسة الجمهورية بسبب الاستقالة، وذلك طبقا لأحكام المادة 102 (الفقرة 5) من الدستور.

وبناءً عليه، يتولى رئيس مجلس الأمة، السيد عبد القادر بن صالح مهام رئيس الدولة لمدة أقصاها تسعون (90) يوما، عملا بأحكام المادة 102 (الفقرة 6) من الدستور.

ذلكم هو - السيد رئيس البرلمان المحترم، زميلاتي، زملائي أعضاء البرلمان بغرفتيه المحترمين - تقرير اللجنة البرلمانية المشتركة الذي أعدّته جراء تبليغ البرلمان شهادة التصريح بالشغور النهائي لرئاسة الجمهورية من قِبَل المجلس الدستوري.

كلمة السيد عبد القادر بن صالح، رئيس البرلمان في ختام أشغال الدورة:

إعادة الكلمة إلى الشعب

السيد رئيس المجلس الشعبي الوطني،
– السيدات والسادة أعضاء البرلمان،
– الحضور الكريم،

أودُّ في ختام أشغالنا هذه التي توجت دورة البرلمان المنعقد بغرفتيه المجتمعتين معًا، عقب تصريح المجلس الدستوري بالشغور النّهائي لرئاسة الجمهورية ؛ وتفعيل المادة 102 من الدستور... أن أتوجّه بجزيل الشكر إلى كافة الزميلات والزملاء أعضاء البرلمان بغرفتيه على حضورهم أوّلا ومشاركتهم في هذا الحدث البرلماني الدستوري الهام، وهما الحضور والمشاركة اللذان يبرهنان مرّة أخرى على الحسّ المواطني الرفيع وروح المسؤولية العالية، اللذيْن يتحلى بهما كلّ واحدة وواحدٍ منكم في الإتيان بالواجب وتأدية المهمة نحو مواطنينا جميعًا ونحو الجزائر...

أيتها السيدات، أيها السادة،

في هذه اللحظات التاريخية من حياة الأمّة، وفي هذا الوقت حيث نُصغي بإجلالٍ إلى صوت الشعب الجزائري العظيم...

فإننا – أيتها السيدات، أيها السادة – أمام واجب وطني جماعي، يُملي على الجميع وبإلحاح توفيرَ أنسب وأنجع الظروف، لإحاطة الفترة القصيرة القادمة بكل الأسباب المطلوبة للإسراع في تدشين مرحلة جديدة في حياة الأمّة، مرحلة يُمسك فيها الشعب الجزائري بمصيره عبر الاختيار الديمقراطي الحر لحكامه...

لقد فرض علي الواجب الدستوري، في هذه الظروف الخاصّة، تحمُّل واجب مسؤوليةٍ ثقيلة، وسوف لن نكون – بتوفيق من الله وحسن عونه – إلاّ في التوجه الذي يؤدي إلى تحقيق الغايات الطموحة التي يَنْشُدُهَا الشعب الجزائري.

وإنّي لأهيب بالجميع خلال هذه الفترة التي تُقدم عليها بلادنا بإخلاص من أجل التطبيق الصارم لمضمون الدستور، للعمل بجد وإخلاص وتفاني من أجل الوصول في أقرب موعد لإعادة الكلمة إلى الشعب لاتخاذ قراره السيد في اختيار رئيسه المنتخب لقيادة البلاد واعتماد البرنامج الذي يرتئيه، ورسم معالم طريق مستقبله الذي نريده له واعدًا...

أيتها السيدات، أيها السادة،

ونحن في ختام أشغال دورة البرلمان هذه، أود باسمكم جميعا أن أُسدي خالص الشكر وكبير العرفان، للشعب الجزائري الذي عبّر بقوة على وحدته وتلاحمه، مُثبتًا بذلك تمسكه القوي بوطنه متحصنًا بالمناعة الوطنية، ورافعًا شعار التغيير الإيجابي نحو بناء جزائر جديدة، عصرية ديمقراطية، تسع الجميع...

بودي أيضًا أن أَشكُر كافة أعضاء البرلمان بغرفتيه على اختلاف توجهاتهم الفكرية وانتماءاتهم السياسية ومشاربهم الإيديولوجية على ما يقدمونه في سبيل خدمة وطنهم وكافة أطياف الشعب الجزائري، أينما كانوا فوق ربوع الجمهورية، داخل البلاد وخارجها...

كما لا يفوتني أيضا أن أُقدِّمَ واجب التحية والتقدير إلى كل مؤسسات وهيئات الدولة التي تؤدي الدور المنوط بها بكل مسؤولية في هذه المرحلة الحساسة من تاريخ بلادنا... وعلى رأسها الجيش الوطني الشعبي سليل جيش التحرير الوطني وكافة أسلاك الأمن التي أدّت وظيفتها بمهنية عالية تستحق عليها الشكر والعرفان...

الشكر موصول إلى أعضاء اللجنة البرلمانية المشتركة الذين سهرُوا على حسن سير الأشغال من خلال ضبط قواعد وإجراءات عملنا مما ساعدنا على إتمام أشغالنا في ظل احترام أحكام القانون السامي للبلاد، وكذا قوانين الجمهورية...

كما أتوجه بالشكر إلى إطارات وعمال الهيئتين التشريعيتين الذين تجنّدوا لهذا الحدث البرلماني الدستوري الهام وعلى كل ما بذلوه من عمل وجهد مخلصين في سبيل إنجاح اجتماعنا هذا...

وبهذا نكون قد وصلنا إلى نهاية أشغالنا حيثُ نكون قد استنفدنا جدول أعمال دورة البرلمان المنعقد بغرفتيه المجتمعتين معًا ؛ والآن سيداتي سادتي أدعوكم إلى الاستماع إلى مراسم الاختتام.

– تلاوة سورة الفاتحة.

– عزف النشيد الوطني.

شكرًا للجميع؛

طبقًا لأحكام المادة 11 من النظام الداخلي لسير أشغالنا، أُعلن رسميًا عن اختتام أشغال دورة البرلمان المنعقد بغرفتيه المجتمعتين معًا.

شكرًا للجميع... رُفعت الجلسة.

السيد صالح قوجيل يتولى رئاسة مجلس الأمة بالنيابة

تولى السيد صالح قوجيل رئاسة مجلس الأمة بالنيابة بتاريخ 10 أفريل 2019 .

تنصيب رؤساء المجموعات البرلمانية وأعضاء مكتب المجلس بعد التجديد النصفي لسنة 2019

عقد مجلس الأمة يوم الأربعاء 27 فيفري 2019 جلسة علنية، برئاسة السيد عبد القادر بن صالح، رئيس المجلس، خصّصها للمصادقة على القائمة الإسمية لنواب رئيس مجلس الأمة بعنوان سنة 2019 وإثبات عضوية ثلاثة أعضاء جُدد في مجلس الأمة بعنوان الثلث الرئاسي.

وقد ذكّر السيد رئيس المجلس في مستهل الجلسة بالتعيينات الخاصة برؤساء المجموعات البرلمانية الممثلة في مجلس الأمة والتي كانت على النحو التالي:

- السيد بوحفص حوباد، رئيسًا للمجموعة البرلمانية لحزب جبهة التحرير الوطني.
- السيد الهاشمي جيّار، رئيسًا للمجموعة البرلمانية للثلث الرئاسي (المعيّنين).
- السيد علي جرباع، رئيسًا للمجموعة البرلمانية للتجمّع الوطني الديمقراطي.

عقب ذلك، تمّت المصادقة على القائمة الإسمية لنواب رئيس مجلس الأمة (مكتب مجلس الأمة) بعنوان سنة 2019، المقترحة من قبل المجموعات البرلمانية؛ ويتشكّل مكتب مجلس الأمة الجديد من السادة نواب رئيس المجلس :

- السيد مليك خذيري (عن المجموعة البرلمانية لحزب جبهة التحرير الوطني).
- السيد محمد بوبطيمة (عن المجموعة البرلمانية لحزب جبهة التحرير الوطني).
- السيد صالح قوجيل (عن المجموعة البرلمانية للثلث الرئاسي).
- السيد جمال ولد عباس (عن المجموعة البرلمانية للثلث الرئاسي).
- السيد وحيد فاضل (عن المجموعة البرلمانية للتجمّع الوطني الديمقراطي).

وبعد رفع الجلسة، تولى السيد عبد القادر بن صالح، رئيس مجلس الأمة عملية تنصيب أعضاء المكتب الجديد، الذين أشرفوا بدورهم، بتكليف منه ونيابةً عنه، على عملية تنصيب اللجانً الدائمة للمجلس بعنوان سنة 2019.

وقبل ذلك، أشرف السيدان مليك خذيري وجمال ولد عباس، نائبا رئيس مجلس الأمة، بتكليف منه ونيابةً عنه، على تنصيب لجنة الشؤونً القانونية والإدارية وحقوق الإنسان والتنظيم المحلي وتهيئة الإقليم والتقسيم الإقليمي، التي يتشكّل مكتبها من السادة:

- السيد نور الدين بالأطرش، رئيسًا للجنة.
- السيد عبد القادر شنيني، نائبًا لرئيس اللجنة.
- السيد فؤاد سبوتة، مقررًا للجنة.

وبعد تنصيبها، شرعت اللجنة في دراسة ملفات ثلاثة أعضاء جُدد، عيّنهم رئيس الجمهورية، السيد عبد العزيز بوتفليقة، أعضاء في مجلس الأمة بعنوان الثلث الرئاسي، وذلك طبقًا للأحكام المرعية؛ وأعدّت تقريرًا في الموضوع، وعرضته في الجلسة نفسها على السيدات والسادة أعضاء المجلس للمصادقة عليه.

وبذلك تمّ إثبات عضوية هؤلاء الأعضاء الثلاثة الجُدد في مجلس الأمة لمدة ست (6) سنوات من تاريخ تنصيبهم، ويتعلّق الأمر بالسادة:

- لخضر الهبيري.
- يوسف مصّار.
- خالد بوجابر.

تجديد أجهزة وهيئات مجلس الأمة

نواب الرئيس

مليك خذيري
(عن المجموعة البرلمانية لحزب جبهة التحرير الوطني)

محمد بوبطيمة
(عن المجموعة البرلمانية لحزب جبهة التحرير الوطني)

صالح قوجيل
(عن المجموعة البرلمانية للثلث الرئاسي)

جمال ولد عباس
(عن المجموعة البرلمانية للثلث الرئاسي)

وحيد فاضل
(عن المجموعة البرلمانية لحزب التجمّع الوطني الديمقراطي

المجموعات البرلمانية

بوحفص حوباد، رئيسًا للمجموعة البرلمانية لحزب جبهة التحرير الوطني

الهاشمي جيّار، رئيسًا للمجموعة البرلمانية للثلث الرئاسي (المعيّنين)

علي جرباع، رئيسًا للمجموعة البرلمانية لحزب التجمّع الوطني الديمقراطي.

اللجان الدائمة

نورالدين بلطرش، رئيس لجنة الشؤون القانونية والادارية وحقوق الانسان والتنظيم المحلي وتهيئة الإقليم والتقسيم الإقليمي

أحمد أوراغي، رئيس لجنة الشؤون الاقتصادية والمالية

نور الدين بن قرطبي، رئيس لجنة الدفاع الوطني

رشيد عاشور، رئيس لجنة الشؤون الخارجية والتعاون الدولي والجالية في الخارج

عبيد بيبي ، رئيس لجنة الفلاحة والتنمية الريفية

مصطفى جغدالي، رئيس لجنة التربية والتكوين والتعليم العالي والبحث العلمي والشؤون الدينية

محمد عامر، رئيس لجنة التجهيز والتنمية المحلية

أحمد بوزيان ، رئيس لجنة الصحة والشؤون الاجتماعية والعمل والتضامن الوطني

علي بلوط ، رئيس لجنة الثقافة والاعلام والشبيبة والسياحة

ناصر بن نبري
المراقب البرلماني

القائمة الإسمية لأعضاء مجلس الأمة المعينين الذين جددت عهدتهم

محمد اخاموك

محمد الواد

السعيد بركات

عائشة بركي

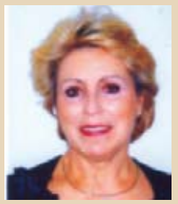

فوزية بن باديس

عبد القادر بن صالح

محمد بن طبة

رشيد بوسحابة

سعدية جعفر

هاشمي جيار

محمد زكرياء

حمود شايد

عبد القادر شنيني

عبد الكريم قريشي

صالح قوجيل

جمال ولد عباس

أعضاء معينين جدد

خالد بوجاير

يوسف مصار

لخضر الهبيري

القائمة الإسمية لأعضاء مجلس الأمة المنتخبين

سالم بن مبارك
أدرار

سليم شنوفي
بسكرة

محمد بخشي
تلمسان

عبد المالك تاشريفت
سطيف

احمد خرشي
قسنطينة

محمد بوبكر
وهران

محمد سالمي
تندوف

عبد الوكيل بن الشاوي
ميلة

علي طالبي
الشلف

العربي قريتلي
بشار

احمد دزيري
تيارت

عبد الرحمان مداني
سعيدة

أحمد بدة
المدية

لزهاري نعيمي
البيض

مصطفى جبان
تيسمسيلت

سيدعلي بوحوية
عين الدفلى

عبد القادر سهلي
الأغواط

إلياس عاشور
البليدة

رابح منعوم
تيزي وزو

مولود مبارك فلوتي
سكيكدة

عفيف سنوسة
مستغانم

العيد ماضو
إليزي

محمد طليبة
الوادي

الحاج عبد القادر قرينيك
النعامة

بومدين لطفي شيبان
أم البواقي

جواد بوترعة
البويرة

بشير ولد زميرلي
الجزائر

بورزيق عبد القادر
سيدي بلعباس

إسماعيل ديلمي
المسيلة

عبد الكريم مباركية
برج بوعريريج

محمد العيد بلاع
خنشلة

سعيد سعيدي
عين تيموشنت

عبد المجيد مختار
باتنة

أخمادو خالي
تمنراست

عمر بن حدة
الجلفة

عبد الناصر حمود
عنابة

مختارية شنتوف
معسكر

فريد غربي
بومرداس

احمد الصالح لطيفي
سوق أهراس

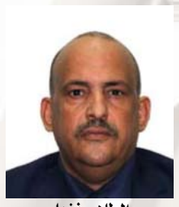
الطاهر غزيل
غرداية

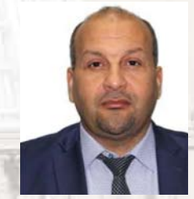
عبد النور درقيني
بجاية

الغالي مومن
تبسة

فؤاد سبوتة
جيجل

رشيد معلم
قالمة

عبد القادر جديع
ورقلة

حكيم طمراوي
الطارف

سماعيل المكرطار
تيبازة

امحمد قدوس
غليزان

أعضاء مجلس الأمة يصادقون على مشروع القانون المتعلق بنشاطات الطب البيطري وحماية الصحة الحيوانية

إنشـــاء نظام وطني للبيـــــاطرة

صادق أعضاء مجلس الأمة يوم الخميس 20 جوان 2019، جلسة علنية، على مشروع القانون المعدّل والمتمّم للقانون رقم 88-08 المؤرخ في 7 جمادى الثانية عام 1408 الموافق 26 يناير سنة 1988 والمتعلق بنشاطات الطب البيطري، وحماية الصحة الحيوانية، المعدّل والمتمّم؛ خلال جلسة عامة

ترأسها الجلسة السيد صالح قوجيل، رئيس مجلس الأمة بالنيابة، وحضرها السيدان شريف عماري، وزير الفلاحة والتنمية الريفية والصيد البحري، وفتحي خويل، وزير العلاقات مع البرلمان.

عرض الوزير

وزير الفلاحة والتنمية الريفية والصيد البحري، قدم عرضا مفصّلا حول مضمون مشروع القانون المُعَدِّلِ وَالْمُتَمِّمِ لِلْقَانُونِ رَقَم 88-08 وَالْمُتَعَلِّقِ بِنَشَاطَاتِ الطِّبِّ الْبَيْطَرِي، وَحِمَايَةِ الصِّحَّةِ الْحَيَوَانِيَّةِ، الْمُعَدَّلِ وَالْمُتَمِّمِ ، خَلال الجَلسة العلَنية التي عقدها المجلس يوم الأربعاء 19 جوان 2019، حيث أوضح الوزير خلالها أن المصالح البيطرية سواء كانت عمومية منها أو الخاصة ، غالبا ما تكون في صدارة الأحداث عندما يتعلق الأمر بتسيير المخاطر الصحية والتكفل بالأمن الصحي للأغذية ، وهو ما تطلب تعزيز هذه المهنة أكثر، بإنشاء هيئة بيطرية جديدة تدعى «النظام الوطني للبياطرة» ، موضحا أن هذه الهيئة تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلالية المالية من خلال اعتماده على اشتراكات أعضائه وعلى الهبات لتمويل نشاطه، وأن الهدف منه هو هيكلة وتنظيم مهنة البياطرة ومرافقتهم والسماح لهم بالقيام بمهامهم على أكمل وجه ، وبخاصة أن المصالح البيطرية تعلب دورا هاما في السياسة الفلاحية الوطنية وتساهم بجدارة منذ سنوات في الجهود المبذولة في مجال تعزيز الأمن الغذائي في البلاد .

منوها في ذات السياق إلى أن الهدف من تعديل وتتميم القانون رقم 88-08 هو جعل التشريع البيطري الجزائري يتماشى مع المعايير الدولية ، ويكفل أيضا تنظيما محكما لهذا النشاط، من خلال وضع شروط لمنح رخصة ممارسة المهنة وضمان احترام أخلاقيات المهنة وترقية الصادرات.

النظام الوطني للبياطرة

يشمل النظام الوطني للبياطرة مجموع الأطباء البياطرة مهما كان وضعهم القانوني ومجال نشاطاتهم .

و يتولى النظام الوطني للبياطرة مهام السهر على تنظيم المهنة وعلى احترام قواعدها وأعرافها وأخلاقياتها، والتشريع والتنظيم المعمول بهما التي تخضع لهما ممارسة الطب البيطري وبهذه الصفة ، يتولى لا سيما:

- المساهمة في إعداد مدونة أخلاقيات وأدبيات مهنة البيطري
- إعداد النظام الداخلي للنظام الوطني للبيطرة
- ضمان ترقية الممارسات البيطرية الحسنة
- تثمين مواضيع ونتائج الدراسات والأبحاث العلمية واستغلالها في الممارسات البيطرية الحسنة
- المساهمة في تحديد برامج تعليم الصحة البيطرية والسهر على تحسين وتحيين المعارف في إطار التكوين البيطري التقني والعلمي المتواصل
- السهر على صحة الحيوان ورائحته
- إبداء الرأي حول البرامج العامة للتسيير الصحي والبيو- أخلاقيات بطلب من السلطات
- المساهمة في تسوية النزاعات بين البيطريين والمتعاملين المستفيدين الآخرين من الخدمات البيطرية
- تقديم اقتراحات لتحسين المنظومة التشريعية والتنظيمية المتعلقة بنشاطات المهنة البيطرية
- إبداء الرأي في مشاريع النصوص المتعلقة بالمهنة البيطرية.

انشغالات واستفسارات أعضاء المجلس

عقب عرض الوزير لنص القانون ، فُسحَ المجال أمام أعضاء المجلس للتعبير عن انَشغالاتهم وتساؤلاتهم بشأن مشروع القانون وتولى الوزير الردّ عليها .

حيث أوضح أن تعديل وتتميم القانون رقم 88-08 قد تم بعد مشاورات طويلة أجريت بين الإدارة والبياطرة الذي يسعون منذ سنوات لإنشاء نظامهم الوطني، والهدف من هذه المراجعة هو تأسيس نظام وطني للأطباء البياطرة يسمح بهيكلة وتنظيم وتدعيم المهنة ، كما سيسمح بالمحافظة على كفاءة البياطرة وتطويرها من أجل ضمان الأمن الصحي للحيوانات والحفاظ على محيط ملائم للصحة الحيوانية والمساهم في حماية الصحة العمومية وكذا العمل على جعل التشريع البيطري يساير المقاييس الدولية.

بالنسبة للتبليغ الإجباري عن الأمراض ، أوضح الوزير أن هناك نصا تشريعيا يتضمن أحكاما تتعلق بالتبليغ عن الأمراض والأخطار ، كما سيتم إعادة النظر في قضية التلقيح.

مضياف في ذات السياق أن للجزائر قدرات صناعية في تصنيع المضادات الحيوية والتحكم في العملية التي يمكن توسيعها إلى التصدير لأحداث توازن تجاري في التلقيحات، وتعزيز قدرات التصنيع خاصة في الصيدلة البيطرية.

وحول عدد المخابر في بلادنا أكد الوزير وجود مخبر وطني للصحة البيطرية على مستوى العاصمة له تسعة فروع على المستوى الوطني، غير أنه يعاني من مشكلة قانونه الأساسي، وهو يقوم بتدخلات هامة لدراسة الصادرات والواردات وكذا المعاملات التجارية ، وتعمل وزارة الفلاحة على إعادة النظر في طريقة عمله وقانونه الأساسي للاستفادة من التمويل وتدعيم نشاطاته .كما ستعمل الوزارة على إنشاء مخابر مشتركة بين القطاعات الاقتصادية.

وعن الراتب الذي يتقاضاه الطبيب البيطري، أوضح الوزير أنه يعد كاف نسبيا، ولكن غير كاف باعتباره موظفا وإطار، غير أنه سيتم أخذ القدرات العلمية والكفاءات للمؤطرين بعين الاعتبار.

توصيات اللجنة

ثمنت لجنة الفلاحة والتنمية الريفية برئاسة السيد عمر بورزق ، نائب رئيس اللجنة ، في تقريرها التكميلي، كل التعديلات والتتميمات التي أدخلت على القانون رقم 88-08 ، وأوصت بما تراه ضروريا للتكفل بالانشغالات التي طرحها الأعضاء سواء على مستوى اللجنة أو على مستوى الجلسة العامة وتتمثل هذه التوصيات فيما يلي:

- ضرورة إحداث مخابر جهوية لمتابعة الأمراض التي تصيب الثروة الحيوانية في بلادنا،
- العمل على تحقيق الاكتفاء الذاتي في الأدوية البيطرية للتخلص من التبعية ولاسيما لبعض الدول،
- ضرورة العمل على تفادي التأخر في استيراد الأدوية الخاصة بالصحة الحيوانية لتفادي الخسائر الممكنة حدوثها،
- ضرورة القضاء وبشكل نهائي، على ظاهرة استيراد الأدوية التي تستعمل لمعالجة الفواكه والخضروات بطريقة غير قانونية ، لما تتسبب فيه من أمراض خطيرة للمواطن،
- ضرورة محاربة استعمال المواد المسمنة في تغذية الدواجن لخطورتها على الصحة،
- ضرورة المراقبة البيطرية الصارمة لعملية تربية الحيوانات المائية، وبخاصة في ظل تفشي التغذية الكيميائية،
- ضرورة تدعيم مصالح الطب البيطري ولاسيما في المناطق الريفية، للتحكم أكثر في الأوبئة قبل تفشيها وانتقالها إلى الولايات،
- ضرورة إنشاء هيئة تنسيق بين البياطرة،
- ضرورة توفير المحرقات الخاصة لحرق الحيوانات المريضة ، وتفادي انتقال العدوى.
- وجوب إصدار نص يلزم المعنيين بالتبليغ عن الأمراض التي تصيب الحيوانات، ولاسيما الأمراض المتنقلة والمعدية،
- ضرورة تسقيف أجور التدخلات الطبية للبياطرة،
- ضرورة انتداب أطباء بياطرة مجانا من طرف مديريات الفلاحية لزيارة الفلاحين ومربيي المواشي،
- ضرورة وجود أطباء بياطرة على مستوى أسواق المواشي لرصد الأمراض ومحاربتها،
- تنظيم أيام وقائية على مستوى الغرف الفلاحية لتقديم الإرشادات اللازمة للحفاظ على صحة الحيوانات،
- تنظيم يوم دراسي حول مهنة الطب البيطري في ظل التطور الذي تعرفه البلاد،
- إنشاء مخبر جديد ذو مواصفات عالمية أو تدعيم المخبر الموجود بعتاد متطور،
- إعادة النظر في رواتب البياطرة بما يحفزهم على العمل، وكذا لسد النقص المسجل في عدد الأطباء البياطرة.

أعضاء مجلس الأمة يصادقون على القانون المتعلق بالقواعد العامة للوقاية من أخطار الحريق والفزع

لجان ولائية للوقاية من أخطار الحريق والفزع

صادق أعضاء مجلس الأمة يوم الخميس 20 جوان 2019، خلال جلسة علنية ترأسها السيد صالح قوجيل، رئيس مجلس الأمة بالنيابة، وحضرها السيد صلاح الدين دحمون، وزير الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية والسيد فتحي خويل، وزير العلاقات مع البرلمان، على القانون المتعلق بالقواعد العامة للوقاية من أخطار الحريق والفزع.

عرض الوزير

خلال عرضه لنص القانون المتعلق بالقواعد العامة للوقاية من أخطار الحريق والفزع، يوم الاثنين 17 جوان 2019، أوضح وزير الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية، السيد صلاح الدين دحمون، أن المبادرة بهذا القانون تندرج في إطار تحيين النصوص القانونية المتعلقة بحماية الأشخاص والممتلكات والوقاية من الأخطار والنكبات قصد تمكين سلك الحماية المدنية من إنجاز المهام المنوطة به بفعالية. وكذا لمطابقة النصوص السارية المفعول مع التغيرات الاجتماعية والاقتصادية العميقة التي عرفتها الجزائر. حيث تطرق خلال عرضه بالتفصيل لمختلف الأحكام التي تضمنها مشروع هذا القانون، وإلى الأهداف التي يرمي إلى تحقيقها.

نص القانون

يحتوي النص على (47) مادة موزعة على ثمانية فصول ، وقد نص القانون في مادته الثانية ، على ضرورة أن تحترم كل دراسة أو أنجاز أو تهيئة أو تعديل يطرأ على المؤسسات أو العمارات أو البنايات المخصصة للسكن حسب تصنيفها، لمقاييس والتدابير الأمنية التي من شأنها حماية الأشخاص والممتلكات من أخطار الحريق والفزع .

كما نص القانون في مادته (27) على إنشاء لجنة ولائية للوقاية من أخطار الحريق والفزع تدعى « اللجنة الولائية» على مستوى كل ولايات الوطن ، وهي جهاز تقني تتمثل مهمتها في :

– دراسة ملفات طلب رخص الاستغلال

– القيام بزيارات تفتيشية عند فتح المؤسسات والعمارات أو بعد أشغال يمكن أن تنجز بها بغرض منح رخص الاستغلال الخاص بها.

– اقتراح تدابير أمنية تكميلية.

أما فيما يخص الأحكام الجزائية فقد نص القانون في مادته 35 أن كل شخص يتعرض لضباط وأعوان المراقبة في إطار تأدية مهامه للعقوبات المنصوص عليها في المادة 148 من قانون العقوبات .كما تطرق القانون لمختلف العقوبات في فصله السابع (7).

رد الوزير

بعد الاستماع لتدخلات وتساؤلات أعضاء المجلس ، أكد وزير الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية ، أن مشروع القانون المتعلق بالقواعد العامة للوقاية من أخطار الحريق والفزع جاء ليحل محل الأمر رقم 76–4 المؤرخ في 20 فبراير سنة 1976 والمتعلق بالقواعد المطبقة في ميدان الأمن من أخطار الحريق والفزع ، وإنشاء لجان الوقاية والحماية المدنية ، الذي مر على صدروه أربعة وأربعون سنة لم يعرف فيها أي تعديل ، والذي اصبح لا يواكب التغيرات الاجتماعية والاقتصادية التي تعرفها بلادنا ، في ظل التزايد الكبير للمؤسسات الكبرى والبنايات المرتفعة والمرتفعة جدا، فكان لزاما حسب الوزير وضع أحكام ترمي إلى حماية المواطن .

وبخصوص المؤسسات والعمارات والبنايات التي تم تشييدها قبل صدور هذا القانون، فأوضح الوزير أن السلطات العمومية سترافق عملية مطابقتها لأحكام مشروع هذا القانون ، وذلك في آجال لا يتجاوز الخمس سنوات ابتداء من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية. أما البنايات التي ستنجز مستقبلا فستخضع لمشروع هذا القانون.

مؤكدا خلال رده على انشغالات أعضاء المجلس أن أحكام هذا القانون لا يمكن تطبيقها بدون القيام بتكوين أعوان الحماية المدنية عبر دورات تكوينية عالية المستوى لمواكبة كل ما هو حديث في مجال الحماية المدنية.

وفيما يخص سؤال حول العمل الإستباقي والوقائي ، فقد أوضح الوزير أنه في إطار الإستراتجية الوطنية للوقاية من الحرائق تم إبرام اتفاق مع الوكالة الفضائية الجزائرية، بهدف القيام بعمل استباقي لمعرفة المناطق المعرضة للحدائق واتخاذ التدابير اللازمة قبل وقوعها.

مؤكدا في الأخير أن دور الإعلام هام جدا لمرافقة السلطات العمومية للوقاية من أخطار الحرائق والفزع ولتحسيس المواطنين بذلك.

توصيات اللجنة

اعتبرت لجنة الشؤون القانونية والإدارية وحقوق الإنسان والتنظيم المحلي وتهيئة الإقليم والتقسيم الإقليمي في تقريرها التكميلي، أن النص الجديد يشكل إطارا قانونيا جديدا في مجال الوقاية من أخطار الحريق والفزع ، وأنه يساير التغيرات الاجتماعية والاقتصادية التي عرفتها بلادنا، حيث دعت إلى تثمين كل الأحكام التي تضمنها المشروع، ولا سيما تلك المتعلقة بالجانب الرقابي والوقائي ، والتي تعد من القواعد الأساسية التي تحقق السلامة والأمن العموميين.

القانون المُتعلِّق بالأنشطة النووية

نحو الاستغلال السلمي للطاقة النووية

صادق أعضاء مجلس الأمة يوم الخميس 20 جوان 2019، على نص القانون المُتعلّق بالأنشطة النووية ، خلال جلسة علنية ترأسها الجلسة السيد صالح قوجيل، رئيس مجلس الأمة بالنيابة، وحضرها السيد محمد عرقاب، وزير الطاقة والسيد فتحي خويل، وزير العلاقات مع البرلمان.

عرض الوزير

أوضح وزير الطاقة السيد محمد عرقاب خلال عرضه لنص القانون المتعلق بالأنشطة النووية يوم الثلاثاء 18 جوان 2019 على أعضاء مجلس الأمة، أن الاستغلال السلمي للطاقة النووية يعد أحد الخيارات الإستراتيجية التي يمكن الاعتماد عليها في الجزائر، وأن هدفها الرئيسي هو وضع بنية تحتية للبحث العلمي والتطوير التكنولوجي في هذا المجال، بمرافقة برنامج تكوين لاكتساب المعرفة والتحكم في تطوير التطبيقات النووية في المجالات الاقتصادية والاجتماعية المختلفة، كالصحة والفلاحة والموارد المائية وغيرها، ولتنفيذ برنامج سلمي لاستخدام الطاقة النووية وجب علينا - حسب الوزير- وضع إطار قانوني يحدد شروط الأنشطة النووية وقواعد الأمن والسلامة ، وهو ما تكفل به مشروع القانون المتعلق بالأنشطة النووية.

مشيرا في نفس السياق إلى أن إنشاء محافظة للطاقة الذرية والتي سيكون من مهامها وضع وتنفيذ السياسة الوطنية لتعزيز وتطوير التقنيات النووية لأغراض سلمية، إلى جانب إنشاء مركزين للبحث والتكوين ، الأول في بلدية درارية بالجزائر العاصمة والثاني ببلدية برين بولاية الجلفة ، وسيكون هدفهما تطوير هذه الطاقة في الجزائر.

نص القانون

يحتوي النص على (156) مادة موزعة على تسعة عشر فصلا. ويهدف نص القانون حسب مادته الأولى إلى :

- حماية الأشخاص والممتلكات والبيئة
- الأمان والأمن النوويين للمنشآت النووية والموارد النووية
- الأمان والأمن النوويين لمصادر الإشعاعات المؤينة.

وقد نص القانون في مادته (5) إنشاء لدى الوزير الأول سلطة إدارية مستقلة تدعى» السلطة الوطنية للأمان والأمن النوويين» تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، ترمي إلى احترام وتطبيق قواعد الأمان والأمن النوويين والحماية من الإشعاعات النووية المحددة في أحكام هذا القانون.

وفيما يخص إنشاء المنشآت النووية فقد تطرق الفصل الثامن من النص لمختلف مراحل إنشائها من حيث اختيار الموقع والتصميم والتشييد وكذا تراخيص لتشغيل المنشأة النووية. أما الفصل الثامن عشر فقد تطرق لمختلف العقوبات الإدارية والجزائية.

رد الوزير على انشغالات واستفسارات أعضاء المجلس

بعد استماعه لانشغالات واستفسارات أعضاء المجلس خلال الجلسة العلنية، أوضح وزير الطاقة السيد محمد عرقاب، أن الطاقة النووية في الجزائر تشكل أهمية بالغة للأجيال القادمة، وان الهدف الأساسي من تنويع مصادر الطاقة هو خلق الثروة والعائدات بالعملة الصعبة ، وإنعاش البحث العلمي وتعزيز الموارد البشرية.

منوها إلى أن صياغة مشروع هذا القانون تمت بمشاركة مجموعة من الدوائر الوزارية وهي وزارة الدفاع الوطني، وزارة الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية ، وزارة البيئة والطاقات المتجددة ، وزارة الصحة والسكن وإصلاح المستشفيات ووزارة الطاقة، وهذا حرصا على عدم إغفال أي جانب وحفاظا على سيادة الدولة وعلى ما يتماشى مع الاتفاقيات التي صادقت عليها الدولة.

وبخصوص التخوف من سلامة مركزي «دراية « و « برين « أوضح الوزير أن للجزائر إمكانيات وميكانيزمات لمتابعة المراكز والمشاريع النووية لأغراض سلمية ، وكذا وضع كل الإجراءات لحماية المحيط والبيئة والإنسان بالاعتماد على كل الوسائل المستعملة عالميا وبالتعاون مع كل الشركاء في هذا المجال.

وفي مجال التكفل بنتائج التجارب النووية السابقة والتعامل مع النفايات والإشعاعات النووية ، أكد الوزير أن الدولة هي من يتكفل بذلك، عن طريق تطهير المناطق التي أجريت فيها هذه التجارب عبر المحافظة الوطنية للطاقة الذرية.

توصيات اللجنة

قصد التكفل ببعض الانشغالات المعبر عنها من قبل أعضاء المجلس ارتأت لجنة الشؤون الاقتصادية والمالية تقديم عدة توصيات في تقريرها التكميلي وهي:

- وجوب مراجعة وتقييم تقارير الأمن النووي للمنشأة النووية في كل مرحلة من مراحل التشييد، وخلال مرحلة الاختبارات والتشغيل، للسماح بتصويب إجراءات الأمن في المنشأة والكشف المبكر عن أي خلل في إجراءات الأمن وتصحيحه في الوقت المناسب.
- تشديد الضمانات الخاصة بعدم الانتشار النووي
- ضرورة التنسيق بين المؤسسة المختصة بالمراقبة وأجهزة الدولة المكلفة بالبيئة والصحة، قصد توفير الأمان النووي واعتماد هذا التنسيق سلوكا تلقائيا
- ضرورة أن يكون انتقاء أعضاء مجلس السلطة الوطنية للأمان والأمن النووي حصريا حسب كفاءتهم في ميدان الأمان النووي والحماية من الإشعاع.
- وجوب التأكد من أن أعضاء مجلس السلطة يتصفون بالنزاهة والموضوعية، وعدم خضوعهم لأية ضغوط أو إغراءات قد تخل بدور المراقبة والمسؤولية عن المراقبة.
- ضرورة اعتماد العمال المؤهلين ذوي المستوى العالي في التكوين الضرورين فقط.
- دعم الاستخدامات النووية في مجال الزراعة والصحة وكذا الجهود المبذولة لمحاربة مرض السرطان.
- ابتكار حلول جديدة مقبولة اجتماعيا وبيئيا في ملف تسيير النفايات النووية دون إلحاق الضرر بالبيئة.
- تشجيع ودعم البحث العلمي في مجالات الطاقة النووية ، لما لذلك من إيجابيات على المستوى الإقتصادي وبخاصة في توليد الطاقة الكهربائية النظيفة وغير المكلفة، إلى جانب توفير مناصب العمل في النشاطات المتعلقة بهذا المجال.
- ضرورة مسايرة الجامعة الجزائرية للأنشطة النووية باعتبارها مشاريع حساسة والاعتماد على الكفاءات الوطنية.
- ضرورة الإسراع في وضع النصوص التنظيمية من أجل تطبيق مشروع قانون الأنشطة النووية.

أعضاء مجلس الأمة يصادقون على القانون المُعدِّل والمُتمِّم للقانون رقم 98-06، الذي يحدد القواعد العامة المتعلِّقة بالطيران المدني.

وكالة وطنية للطيران المدني لضبط نشاطات الطيران ومراقبتها

صادق أعضاء مجلس الأمة على مشروع القانون المعدّل والمتمّم للقانون رقم 98-06، الذي يحدد القواعد العامة المتعلّقة بالطيران المدني خلال جلسة عامة عقدها يوم الأربعاء 26 جوان 2019، الجلسة ترأس السيد صالح قوجيل، رئيس المجلس بالنيابة وحضرها السيد مصطفى كورابة، وزير الأشغال العمومية والنّقل والسيد فتحي خويل، وزير العلاقات مع البرلمان.

عرض الوزير

خلال عرضه لنص القانون المحدد للقواعد العامة للطيران المدني ، أكد وزير الأشغال العمومية والنقل ، السيد مصطفى كورابة، أن نص القانون يندرج في إطار تطبيق مخطط العمل في مجل الطيران المدني، والرامي إلى مراجعة وتكييف الإطار القانوني للنقل الجوي بما يتماشى والمعايير الدولية التي وضعتها منظمة الطيران المدني الدولي (OACI).

وهو بذلك يهدف أساسا إلى وضع تدابير قانونية ترمي إلى تعزيز ضمان السلامة والأمن في مجال الطيران المدني، للتكفل الأمثل بمراقبة الحركة الجوية وإعادة تكييف التشريع الوطني مع الاتفاقيات والمعاهدات الدولية التي أنظمت إليها الجزائر (اتفاقية شيكاغو)

استفسارات وانشغالات أعضاء المجلس

بعد الاستماع لانشغالات واستفسارات أعضاء المجلس، أوضح وزير الأشغال العمومية والنّقل أن مشروع القانون المعدل والمتمم للقانون رقم 98-06 المؤرخ في 3 ربيع الأول 1419 الموافق لـ 27 يونيو سنة 1998 الذي يحدد القواعد العامة المتعلقة بالطيران المدني، يهدف أساسا إلى استكمال التشريع الوطني المنظم للنقل الجوي، للتكفل بالنقائص الموجودة في هذا المجال وكذا تعزيز سلامة وأمن الطيران المدني، كما يسعى من خلاله إلى مطابقة التشريع والتنظيم الوطنيين مع اتفاقية شيكاغو وملاحقها ومختلف تعديلاتها.

كما أنه تمت المبادرة بهذا القانون بناء على دراسة معمقة ومقارنة، أفضت إلى ضرورة إنشاء الوكالة الوطنية للطيران المدني، مع تصور واضح لنموذج تنظيمها وسيرها بما يتوافق مع المعطيات المتعلقة بمجال الطيران المدني ببلادنا.

وبخصوص تمويل الوكالة الوطنية للطيران المدني، أشار الوزير إلى أن مواردها تتشكل أساسا من اقتطاع نسبة مئوية من أتاوى الملاحة الجوية، وهي مستقلة تماما عن الموارد المالية لشركة الخطوط الجوية الجزائرية.

وحول الطبيعة القانونية للوكالة فأوضح الوزير أن مشروع هذا القانون منحها النظام القانوني لمؤسسة عمومية ذات طابع خاص تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلالية المالية بدلا من سلطة إدارية مستقلة ، وتضمن ممارسة مهام الدولة السيادية في مجال الضبط الرقابة والإشراف على نشاطات الطيران المدني.

وعن شركة الخطوط الجوية الجزائرية أوضح الوزير أنها تحمل الراية الوطنية منذ الاستقلال، وهي تسعى إلى تحصيل خدماتها في ظل منافسة دولية شرسة وهي تتوفر حاليا على أسطول جوي يتكون من 59 طائرة منها طائرتان مخصصتان للشحن.

وبخصوص مؤشر تأخر الرحلات الجوية أوضح أنها عرفت تحسن ملحوظ حيث بلغت نسبة 80 بالمائة، علما أن المعدل العالمي يبلغ 83 بالمائة.

وبالنسبة لتجديد الأسطول الجوي للشركة الوطنية للخطوط الجوية الجزائرية، أوضح أن الشركة تحصلت على موافقة مجلس مساهمة الدولة لاقتناء 6 طائرات جديدة بمبلغ 2 مليار دولار.

توصيات اللجنة

ثمنت لجنة التجهيز والتنمية المحلية التعديلات والتتميمات التي جاء بها نص هذا القانون، واعتبرته إطارا قانونيا إضافيا يهدف إلى ضمان تحسين وترقية الأمن والسلامة الجويين، وكذا التكفل الأنجع بمهام الضبط والرقابة والإشراف في مجال الطيران المدني، وقد سجلت اللجنة بعض التوصيات وهي :

- ضرورة الإسراع في وضع المراسيم التنظيمية المنصوص عليها في مشروع القانون، وذلك لتمكين الهيئة المكلفة بالطيران المدني من القيام بمهامها وممارسة صلاحياتها
- ضرورة اعتماد الموظفين المؤهلين ذو مستوى عالي في التكوين من بين الكفاءات الوطنية
- ضرورة تكوين وإعادة تأهيل الموظفين العاملين في مجال الطيران المدني وفقا للمعايير الدولية.

أعضاء مجلس الأمة يُصادقون على مشروع قانون المتعلق بالنشاطات الفضائية

قواعد وآليات ممارسة النشاطات الفضائية

صادق أعضاء مجلس الأمة على مشروع قانون النشاطات الفضائية ، خلال جلسة علنية عقدها يوم الأربعاء 26 جوان 2019، والتي ترأسها السيد صالح قوجيل، رئيس المجلس بالنيابة وحضرها ممثلا للحكومة، السيد فتحي خويل، وزير العلاقات مع البرلمان.

عرض الوزير

تطرق وزير العلاقات مع البرلمان السيد فتحي خويل خلال عرضه لنص المشروع القانون المتعلق بالنشاطات الفضائية ، للمحاور الأساسية للنص والأهداف المرجوة منه ، مشيرا إلى أن القانون يهدف إلى وضع قانوني وتشريعي يضمن البعد الإستراتيجي للنشاطات الفضائية ويكرس احترام الجزائر لالتزاماتها الدولية خاصة بعد تصديقها على الاتفاقيات الثلاثة المنظمة لهذا المجال.

مشيدا في ذات السياق بالمكانة التي تحتلها الجزائر بمواكبتها لمجال النشاطات الفضائية منذ ما يقارب العقدين من الزمن، حيث تم إنشاء الوكالة الفضائية الجزائرية المكلفة بتصميم وتنفيذ السياسة الوطنية لتعزيز وتطوير النشاط الفضائي الوطني والموضوعة تحت وصاية الوزارة الأولى.

مشيرا في نفس السياق أن الوكالة اكتسبت خبرة معتبرة ، حيث استطاعت إنجاز أكثر من مئة مشروع تطبيقي ، كما قامت بتفعيل (6) مشاريع خاصة بتصنيع الأقمار الصناعية منها 4 أقمار لرصد الأرض.

كما أوضح أنه في إطار مشروع تصميم وإنجاز وإطلاق القمر الاصطناعي للاتصالات الفضائية ، تم تكوين 167 مهندسا و156 دكتورا وحملة الماستر بأشهر الجامعات الصينية في التخصصات المتعلقة بتكنولوجيات الاتصالات الفضائية ، كما تم أيضا إشراك مهندسين في كل المراحل ، التصميم وإنجاز وتحضير الإطلاق. مضيفا أن مهندسو الوكالة الفضائية يتكفلون بعمليات الاستغلال والتحكم في القمر الاصطناعي انطلاقا من محطة بوقزول بولاية المدية ومحطة بوشاوي بولاية الجزائر.

استفسارات وانشغالات أعضاء المجلس

خلال رده على انشغالات واستفسارات أعضاء المجلس ، أكد وزير العلاقات مع البرلمان أن مشروع القانون يهدف أساسا إلى وضع إطار قانوني وتشريعي ينظم النشاطات الفضائية ببعدها الإستراتيجي، وفي الوقت ذاته يضمن للجزائر احترامها لالتزاماتها الدولية الناتجة عن تصديقها على الاتفاقيات الدولية الثلاثة المتعلقة بالفضاء الخارجي، كما يضع مجموعة من القواعد والآليات التي تحكم ممارسة النشاطات الفضائية ، وأيضا يتكفل بالمسائل المتعلقة بالمسؤوليات الدولية في حالة وقوع أضرار وأيضا التكفل بالمسائل المتعلقة بالمسؤوليات الدولية في حالة وضع أضرار وكذا تحديد تدابير الوقاية من الأخطار وتسيير الأزمات التي يمكن وقوعها.

وبخصوص الوكالة الفضائية الجزائرية فذكر الوزير بأن الوكالة تم إنشائها بموجب مرسوم رئاسي رقم 02-48، وهي تعد مؤسسة عمومية ذات طابع خاص، تتولى تصميم وتنفيذ السياسة الوطنية لتعزيز وتطوير النشاط الفضائي الوطني. موضحا أن مجلس إدارة الوكالة يضم ممثلي كافة القطاعات الوزارية مما يسمح لها بأداء مهامها بكل فعالية.

وردا على سؤال حول تحديد المسؤولية وتقدير الأضرار التي تحدثها الأجسام الفضائية أوضح الوزير وجود حالتين في هذا الشأن ، الأولى عندما يتسبب جسم فضائي مسجل من طرف الدولة الجزائرية في ضرر لدولة أخرى أو لرعايا أجانب فهنا يتم تقدير الأضرار بالتنسيق الثنائي بين الدولة المطلقة للجسم المتسبب في الضرر والدولة المتضررة منها تطبيقا للمادة 15 من اتفاقية المسؤولية الدولية عن الأضرار التي تحدثها الأجسام الفضائية.

أما الحالة الثانية فهي عندما يتسبب جسم فضائي مسجل من طرف الدولة الجزائرية في ضرر للمواطنين الجزائريين على الإقليم الوطني ، إذ يخضع تقييم الضرر والتعويض عنه حسب التشريع والتنظيم الساري المفعول.

وفيما يخص تكلفة ألسات (1) ب وألسات (2) ب، أوضح الوزير أنها تعد أقل تكلفة مقارنة بالأقمار الصناعية السالفة، لكونها أدمجت من قبل مهندسين جزائريين بالمركز الخاص بتطوير الأقمار الاصطناعية بوهران التابع للوكالة الفضائية الجزائرية.

توصيات اللجنة

أكدت لجنة التربية والتكوين والتعليم العالي والبحث العلمي والشؤون الدينية في تقريرها التكميلي، أن مشروع هذا القانون جاء لسد الفراغ القانوني المسجل في مجال النشاط الفضائي ، وهو بذلك يشكل إطارا تشريعيا إضافيا من شأنه المساهمة بفعالية في تنظيم وتأطير الأنشطة الفضائية وتكريس الالتزامات الدولية للجزائر في هذا المجال، مع توفير أدوات قانونية للحماية من أخطاره وتسيير الكوارث التي قد تسببها الأنشطة الفضائية، وأوصت في ختام تقريرها بعدة توصيات حول عدد من المسائل بغية إيلائها الاهتمام اللازم من طرف السلطات المعنية وهي :

- ضرورة تعزيز الجهود الوطنية من أجل خلق قيادات علمية وطنية تستطيع الابتكار في مجال علوم الفضاء.
- ضرورة إشراك القطاعات ذات الصلة بالبحث العلمي والتطوير التكنولوجي في تنفيذ البرامج المتعلقة بالنشاطات الفضائية وفق توجهات الدولة وإستراتيجيتها في هذا المجال.
- ضرورة إنشاء مراكز وهياكل علمية متميزة في تكنولوجيا الفضاء مجهزة بالتقنيات الحديثة تتكفل بتكوين وتطوير القدرات البشرية وتثمين النشاطات الفضائية.
- ضرورة الإسراع في وضع النصوص التنظيمية من أجل تطبيق مشروع القانون المتعلق بالنشاطات الفضائية.

أعضاء مجلس الأمة يصادقون على مشروعي القانونين العُضويين المتعلقين بنظام الانتخابات وبالسلطة الوطنية المستقلة للانتخابات

صادق أعضاء مجلس الأمة يوم الجمعة 13 سبتمبر 2019، على القانونين العضويين المتعلقين بنظام الانتخابات وبالسلطة الوطنية المستقلة للانتخابات. وذلك خلال جلسة عامة ترأسها ، السيد صالح قوجيل، رئيس المجلس بالنيابة وحضرها مُمثلا للحكومة، السيد بلقاسم زغماتي، وزيرَ العدل، حافظ الأختام وكذا السيد فتحي خويل، وزير العلاقات مع البرلمان.

وكان وزير العدل، حافظ الأختام، السيد بلقاسم زغماتي قد قدم عرضا مفصّلا حول مضمون المشروعين، ثم تلى مقرر لجنة الشؤون القانونية والإدارية وحقوق الإنسان والتنظيم المحلي وتهيئة الإقليم والتقسيم الإقليمي، التقريرين التمهيديين اللذين أعدتهما اللجنة في الموضوع.

عقب ذلك، تناول السادة رؤساء المجموعات البرلمانية الكلمة للتعبير عن وجهة نظر وموقف عائلتهم السياسية الممثلة في مجلس الأمة (جبهة التحرير الوطني، المعينين والتجمّع الوطني الديمقراطي) من مضمون المشروعين؛ ثُمّ فُسح المجال أمام أعضاء المجلس للتعبير عن انشَغالاتهم وتساؤلاتهم بشأن المشروعين والتي تولى وزير العدل، حافظ الأختام السيد بلقاسم زغماتي الردّ عليها.

السلطة الوطنية المستقلة للانتخابات

تشكيلتها، سيرها وصلاحياتها

ينص القانون العضوي للسلطة الوطنية المستقلة للانتخابات على تحويل كل صلاحيات السلطات العمومية أي الإدارية في المجال الانتخابي إلى السلطة المستقلة المكلفة بالانتخابات التي تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلالية المالية والإدارية، وستعهد لها مهمة تنظيم العملية الانتخابية ومراقبتها والإشراف عليها في جميع مراحلها بداية من استدعاء الهيئة الناخبة الى غاية اعلان النتائج الأولية للانتخابات».

وتتشكل السلطة المستقلة من مجلس ومكتب ورئيس، وتستعين بأعضاء المندوبيات على مستوى البلديات والممثليات الدبلوماسية والقنصلية. وتتم تشكيلة السلطة عن إرادة ضمان استقلالية تامة بالنظر لطريقة اختيار أعضائها المكونين من ممثلين عن المجتمع المدني، الأسلاك المهني الإجتماعية، مساعدي العدالة، حيث أن الأسلوب المعتمد في التمثيل هو النمط الانتخابي .

وتتجلى استقلالية الهيئة المستقلة من خلال التسيير المالي المعتمد على ميزانية خاصة لتسييرها، وإعتمادات موجهة خصيصا للعمليات الانتخابية، حيث يتمتع فيها رئيسها بصفة الأمر بالصرف هذا من جهة ، ومن جهة أخرى تمتع مستخدميها بقانون أساسي خاص بهم .

وقد نص القانون على عقوبات في حق كل شخص يعترض أو يعرقل أو يمتنع عمدا من تنفيذ قرارات السلطة المستقلة ، كما أن المشروع حرص على منح حماية وضمانات من خلال بعض أحكام قانون العقوبات لأعضاء اللجنة المستقلة أثناء أداء مهامهم.

نظام الانتخابات

يندرج مشروع القانون العضوي المعدل والمتمم للقانون العضوي المتعلق بنظام الانتخابات، في إطار إعادة النظر في الإطار القانوني الذي يؤطر كل عمليات المسار الإنتخابي، بوضع قواعد قانونية جديدة تتصف بالحياد والشفافية والإنصاف، من شأنها غرس ثقافة انتخابية لدى المواطن ، تمكنه من التعبير عن خياره بصفة كاملة وحرة.

وقد تضمن المشروع على ستة (6) مواد تتعلق بتعديل ثلاثة وأربعين(43) مادة وإدراج (2) مادتين جديدتين وهما على التوالي الماة (13) مكرر و (207) مكرر.

ومن أهم التعديلات التي جاء بها المشروع «إيداع شخصي»للتصريح بالترشح لمنصب رئيس الجمهورية أمام رئيس السلطة الوطنية المستقلة للانتخابات»بدلا من المجلس الدستوري»، إضافة الى اشتراط الشهادة الجامعية أو شهادة معادلة لها للمترشح.

كما تم بموجب نفس النص»تقليص»عدد استمارات اكتتاب التوقيعات الفردية إلى 50.000 توقيع فردي بدلا من 60.000 توقيع مع الغاء التوقيعات الخاصة بالمنتخبين.

كما يتضمن هذا التعديل تقليص المدة المطلوبة لإيداع التصريح بالترشح إلى أربعين يوم (40) بسبب الإجراءات الجديدة المتعلقة بالفترة المخصصة للسلطة الوطنية المستقلة للإنتخابات لدراسة ملفات الترشح فضلا عن الآجل المخصص للمجلس الدستوري للموافقة على قائمة المترشحين.

السيد علي جرباع

رئيس المجموعة البرلمانية للتجمع الوطني الديمقراطي

بسم الله الرحمن الرحيم. السيد الرئيس الفاضل، بالنيابة،

السيد وزير العدل، حافظ الأختام ممثل الحكومة،

السيد وزير العلاقات مع البرلمان،

زميلاتي، زملائي أعضاء مجلس الأمة الموقر،

أسرة الإعلام،

السادة الحضور،

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

بداية، أتوجه بالشكر لمعالي الوزير على ما تفضل به من عرض لحيثيات ومرامي مشروعين القانونيين المعروضين أمام مجلسنا اليوم، والشكر موصول إلى أعضاء اللجنة القانونية على الجهد المبذول في إعداد تقريرها التمهيدي.

السيد الرئيس،

لقد شهدت الجزائر كأمة نقلة نوعية على مستوى الوعي الجماعي، وهذا منذ 22 فبراير، هذا الوعي الإيجابي بقدرة الذات على الرفض والتغيير كان بمثابة الروح التاريخية التي انبعثت من جديد، وعبّر من خلالها الشعب الجزائري وعلى قلب ولسان رجل واحد، عبّر عن نفسه من خلال مواقف ومطالب بسيطة ومشروعة، بطريقة سلمية وحضارية، أبهرت العالم والمحللين السياسيين على حد سواء.

لقد انتفضت هذه الروح التاريخية في الأمة الجزائرية، والتي خبت لعقود طويلة من حيث لم يتوقعها الجميع باعتبار أن الشعب في نظرهم قد استقال من الحياة السياسية والعامة، وأنه يعيش قدره المحتوم في إطار الاستسلام واليأس الفردي والجماعي.

لقد رفع الشعب مطالبه المحقة بطريقة حضارية قلّ نظيرها في التاريخ الحديث، وكأنه يقول إن الجزائر لا تستحق هذا الوضع المهين بين الأمم، وأنها تملك كل الطاقات والوسائل والفرص لتكون دولة رائدة، وقد جاءت هذه المطالب لتصب في اتجاه واحد وهدف واحد، هو التغيير وضرورة الانتقال إلى جزائر جديدة وفق أهداف جديدة تعكس تطلعات شعبها الحي، وإذا كان هذا المسار قد انطلق وهو في طريقه إلى تحقيق أهدافه كاملة بلا ريب، فهذا بفضل إخلاص وحنكة قيادة الجيش الوطني الشعبي سليل جيش التحرير، هذه المؤسسة الصرح التي لم تخلف موعدها ووعدها مع التاريخ، كما فعلت بالأمس فكانت حصنا منيعا للجزائر شعبا ومؤسسات، ومرافقا وحاميا وضامنا للمطالب المحقة والمشروعة، التي خرج بها ومن أجلها الشعب الجزائري.

السيد الرئيس،

بهاته المناسبة، الواجب يقتضي أن أوجه أصالة عن نفسي ونيابة عن زملائي في المجموعة البرلمانية للتجمع الوطني الديمقراطي، تحية تقدير وإكبار بل ورفع للقبعة إلى القيادة العليا للجيش الوطني الشعبي وعلى رأسهم المجاهد الفريق أحمد قايد صالح نائب وزير الدفاع الوطني، رئيس أركان الجيش الشعبي الوطني، على الوقفة التاريخية الخالدة والتزامها بالخط النوفمبري، والانحياز التام واللامشروط للتطلعات المشروعة للشعب الجزائري الذي خرج معبرا عنها بحضارية وإصرار منقطع النظر.

إستطاع الشعب الجزائري أن يبلغ الآن محطة بالغة الحساسية ودقيقة في تاريخ البلاد بفضل وعيه وغيرته على وطنه وتحمله لمسؤوليته كاملة غير منقوصة بكل جدية ووعي وإصرار على مواجهة التحديات، كما أثبت عبر التاريخ بأنه شعب المعجزات، يعرف كيف يستشعر المخاطر والتهديدات التي تحيط بوطنه وتتربص بمؤسساته الجمهورية، ويعرف بالتأكيد كيف يواجهها ويتغلب عليها ويفشل كل المخططات؛ إن التاريخ سيسجل لا محالة بأن جزائرنا الحبيبة استطاعت أن تبلغ مبتغاها بفضل هذا التكاتف وهذا التضامن القوي، وهاته اللحمة والترابط المتين، الذي يربط بشعب الجزائر بجيشه الوطني خدمة للوطن، وسيحفظ التاريخ لقيادة البلاد ولشعبها هذه الصفحة المضيئة التي ستكون جسر عبور لجمهورية جديدة، تعكس الآمال العريضة لشعبنا.

السيد الرئيس،

تعتبر الإنتخابات الرئاسية أولى محطات عبور الجزائر إلى العهد الجديد، وأولى لبنات بناء صرح المؤسسات الديمقراطية المنتخبة بإرادة شعبية حرة ونزيهة.

إننا اليوم بمباشرة دراستنا لهذين المشروعين فإننا بهذا نباشر التعامل مع أولى مخرجات الحوار الوطني الذي تداعى إليه الفاعلون...

السيد الهاشمي جيار

رئيس المجموعة البرلمانية للثلث الرئاسي

السيد الرئيس المحترم،

معالي الوزراء الأفاضل،

زميلاتي، زملائي الأعزاء،

الحضور الكريم،

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

إن الأزمة الحالية في بلادنا تعبر عن العديد من التحديات التي نواجهها والتي واجهتها عدة شعوب أثناء التاريخ المعاصر وأمام هاته التحديات فإن المواقف تتردد بين الإستسلام والتخلي وفقدان الأمل من جهة، وإرادة التصدي للمشاكل المطروحة بهدف تأمين مكانة لائقة بين الأمم من جهة أخرى، وهو الموقف الذي تبنته الدولة الجزائرية لكي تمر عبر العثرات العديدة المنتصبة في درب المشروع الذي منحه لنفسه شعبنا، وهو مشروع الجمهورية الديمقراطية الاجتماعية، بقيمها وقواعدها ومبادئها، ماذا يعني هذا المشروع؟ إنه يمثل فرصة حاسمة لبناء علاقة ثقة وطيدة على أسس متينة بين مواطنين موحدين، جامعين لطاقاتهم من أجل تعويض حوكمة منهكة، ويعني أيضا - هذا المشروع - أن كل الانقسامات والانغلاقات عديمة الجدوى، تنطمس أمام الانشغالات المتعلقة بمصير الوطن، كما يعني أنه مهما كانت معتقداتنا وأفكارنا الحزبية فنحن نتقاسم أيضا قناعة بين تضحيات أجيال بحياتها وأجيال بممتلكاتها من أجل بقاء الجزائر تلزمنا اليوم بالقيام بواجب مضاعفة الجهد لإتمام العمل، وذلك للدفاع عن بلدنا في المجالات الإقتصادية والعلمية أين يتحدد في عصرنا هذا المصير الشعوب.

وأخيرا، فإن مشروع الجمهورية الديمقراطية الإجتماعية، يعني بوضوح أن الشعب السيد هو الذي يرسم القاعدة المشتركة لنشاطه بكل حرية ومسؤولية، وعليه فنحن أمام مشروع ضخم يهدف إلى التجديد والتغيير الكامل للنظام الذي وضع بعد الاستقلال في الجزائر وفي ظروف تختلف تماما عن الظروف التي نعيشها اليوم، سواء تعلق الأمر بالهيكلة أو كيفية التسيير أو الغايات، وهذا يتوقف على وضع منهجية فعالة تساعد على تكريس الديمقراطية ودولة الحق والقانون في ظل العدالة الاجتماعية مما يضمن النهوض بالاقتصاد الوطني، وبكل تأكيد فإنها مهمة جماعية وينبغي الشروع في أدائها دون تردد أو تأخر، ودون زعزعة ركائز دولتنا الفتية التي قد تؤدي لما لا يحمد عقباه، ولا شك أن الأغلبية الساحقة للجزائريين والجزائريات واعية وموافقة على تشخيص الأزمة وعما ينبغي القيام به في العمق وبالتعقل لتجاوزها، كما أن هذه الأغلبية من المواطنين والمواطنات على دراية تامة بضرورة المواءمة مع محيطنا الدولي وكذا الحفاظ على سلامة البلاد واستقرارها.

وفي نفس الوقت فهي تلاحظ أن بلدانا حديثة الاستقلال تتحرك حولنا في مختلف الميادين، في حين أن بلادنا تصطدم بعدة عقبات، خاصة تلك التي تتعلق بسوء تطبيق النصوص التشريعية أو عدم تطبيقها إطلاقا، ذلك وبالرغم من أنه منذ نهاية الأحادية الحزبية لم يكن هناك تقصير في الإقتراحات الخاصة بالإصلاحات، وعليه فإن الإهتمام بجانب التنفيذ مع الإصغاء أكثر فأكثر إلى صوت الشعب الذي نشعر به اليوم يشكل لا محالة شرطا أساسيا للخروج من الأزمة ونجاح الإصلاحات.

سيدي الرئيس،

لاشك أن المشروعين المعروضين علينا اليوم يعتبران قفزة نوعية بما تفتحه من ديناميكية جديدة وآفاقا واعدة للدولة الجزائرية في المرحلة المقبلة وما ينجر عنها من تأثير فعال ومفيد للبلاد خلال الأشهر والسنوات القادمة، إن هذه القفزة النوعية تشكل أيضا بداية مسيرة حاسمة نحو التغيير المرغوب فيه، الذي سيتحقق حتما بإنخراط والتزام الجميع مع التمسك بقيم ثورة نوفمبر وأمانات الشهداء والله ولي التوفيق؛ والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد بوحفص حوباد

رئيس المجموعة البرلمانية لحزب جبهة التحرير الوطني

بسم الله والصلاة والسلام على رسول الله.
سيدي رئيس مجلس الأمة بالنيابة،
معالي السيد وزير العدل، حافظ الأختام الفاضل،
معالي السيد وزير العلاقات مع البرلمان المحترم،
زميلاتي، زملائي،
أسرة الإعلام،

الحضور الكريم،

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.
وبعد؛ إن المرحلة التي تمر بها البلاد في الآونة الأخيرة والتي عشناها، تمخضت عنها حركية شعبية تطالب بإصلاحات جذرية صادقة تكرس فيها الديمقراطية ويحترم فيها اختيار الشعب لمسؤوليه، ويُطبق فيها مبدأ التداول الديمقراطي على السلطة. ومن هذا المنطلق نناشد كل جزائري غيور على بلاده بالتحلي باليقظة وروح المسؤولية للخروج بالجزائر إلى بر الأمان.

إن تجسيد المطالب المشروعة التي هتف بها أبناء الجزائر، يستوجب إيجاد آليات صحيحة وقانونية، تضمن الوصول لتحقيق الرضا والاستقرار والطمأنينة، ويكون ذلك بالسماح للمواطنين بالتعبير الحر في اختيار ممثليه من القمة إلى القاعدة والذي لا يتم تحقيقه إلا بإجراء انتخابات حرة ونزيهة عبر صناديق الإقتراع، وعلى أن تكون المرحلة الحاسمة الأولى هي الإنتخابات الرئاسية.

سيدي الرئيس الفاضل،

إن مشروعي القانونين المعروضين علينا للمناقشة والتصويت، واللذين جاءا نتيجة مشاورات وحوارات موسعة بين خيرة أبناء هذا الوطن العزيز من أساتذة جامعيين وخبراء في مختلف التخصصات، ورؤساء تنظيمات وجمعيات المجتمع المدني، إضافة إلى استشارات مع بعض التشكيلات السياسية، يلزموننا نحن كمواطنين وكأعضاء المجموعة البرلمانية لحزب جبهة التحرير الوطني بمجلس الأمة أن نثمن عاليا المجهودات الجبارة التي بذلتها هيئة الوساطة والحوار التي أفضت إلى ضرورة ترجيح الحل الدستوري تفاديا للوقوع في الفراغ الدستوري، وشل مؤسسات الدولة، وذلك بالإسراع في الإجراءات لإجراء انتخابات رئاسية في الآجال المحددة.

سيدي الرئيس،

إن دورنا اليوم هو فرصتنا في أن نساهم نحن ممثلي الشعب في مرافقة شعبنا، والمشاركة بالمناقشة والمصادقة على مخرجات الحوار، وإذ نؤيده ونزكيه لأن هاته المخرجات تولد من رحم الحوار بين فواعل المجتمع المدني ممثلي الشعب في الحوار الذي يعدّ السبيل الأوحد الذي يصون الجزائر.

سيدي الرئيس،

إن هذين المشروعين قد وضعا آليات غير مسبوقة في تاريخ العمل السياسي الجزائري، وهي إبعاد الإدارة بصفة كاملة عن الإشراف على العملية الإنتخابية من بدايتها إلى نهايتها.

وهذا من شأنه إعطاء مصداقية للعمليات الإنتخابية، ويعيد المصداقية للناخبين ويعزز الإختيار الحر ويقضي على العزوف الإنتخابي الذي عرفناه في السنوات السابقة.

أشيد كذلك، سيدي الرئيس، باسمي وباسم المجموعة البرلمانية لحزب جبهة التحرير الوطني لمجلس الأمة، بالمقاربة التي طرحها السيد رئيس الدولة، السيد عبد القادر بن صالح، وأكد عليها نائب وزير الدفاع الوطني رئيس أركان الجيش الوطني الشعبي، الفريق أحمد قايد صالح، ونثمن كل مساعيهما من أجل احتضان مطالب الشعب وسماعهما لصوته، وننوه كذلك بالمجهودات الجبارة التي تبذلها المؤسسة العسكرية في الحفاظ على السيادة الوطنية، مسجلين اعتزازنا وفخرنا لكل من ساهم من قريب وبعيد في إنجاح مسار الحوار، كما ننوه بدوره المؤسسة القضائية في محاربة الفساد ولها منا كل الدعم والمؤازرة، كما لا يفوتني بهاته المناسبة - سيدي الرئيس - أن أحيي باسمي وباسم أعضاء المجموعة البرلمانية لحزب بجهة التحرير الوطني، لمجلس الأمة، زملاءنا أعضاء لجنة الشؤون القانونية وأعضاء المجلس على مساهمتهم البناءة وإثرائهم القيم للمشروعين المعروضين أمامنا، بحيث تمكنّا من الاطلاع على محتوياتهما بصورة دقيقة، وقد أثبت الأعضاء تجندهم الكامل في إنجاح مشروعي القانونين، وكذلك في تحسيس المواطنين والناخبين بأهمية الانتخابات الرئاسية، لأنها السبيل الوحيد لنيل الشرعية، في فتح ورشات الإصلاحات الدستورية والإدارية الضرورية، والتي سيطالب بها الشعب ونحن مستعدون للعمل من أجل جزائر قوية وآمنة، وسنبقى مجندين ليلا ونهار لإنجاح الإنتخابات الرئاسية من أجل أن تستمر مؤسسات الدولة في التطور ويستمر الإزدهار في ظل الاستقرار والأمان، شكرا على كرم الإصغاء، حفظ الله بلدنا الجزائر؛ والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

الأسئلة الشفوية
2019/02/14

وزراء الداخلية.. المالية والسكن يردون على اسئلة اعضاء المجلس

عقد مجلس الأمّة يوم الخميس 14 فيفري 2019، جلسة علنية، برئاسة السيد عبد القادر بن صالح، رئيس المجلس؛ خصّصها لطرح عددٍ من الأسئلة الشفوية تقدّم بها عدد من أعضاء المجلس على أعضاء في الحكومة.

الجلسة حضرها إلى جانب الوزراء المعنيين، السيد محجوب بدّة، وزير العلاقات مع البرلمان.

وكانت الأسئلة الشفوية المبرمجة في هذه الجلسة على النحو الآتي:

وزير الداخلية

المراقبة التقنية للمركبات للحد من حوادث المرور

• ردا عن سؤال السيد رشيد بوسحابة، عضو مجلس الأمة، حول الإجراءات المتعلق بمراقبة المركبات على مستوى الحواجز الأمنية؟

أوضح وزير الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية السيد نور الدين بدوي ، أن الدولة خصصت منظومة تشريعية وتنظيمية خاصة تؤسس لإجراءات المراقبة التقنية للمركبات وذلك بموجب قانون رقم 01-14 المؤرخ في 19 أوت 2001 المعدل والمتمم والمتعلق بقانون تنظيم حركة السير وسلامتها وأمنها لا سيما المادة 43 منه ، للكشف عن حالة صيانة المركبات وإستفاءها للشروط المتعلقة بالأمن بما يسمح بالوقاية من حوادث المرور الناتجة عن الإخلالات الميكانيكية .

ونظرا لأهمية المراقبة التقنية للمركبات فقد تم وضعها في قلب نشاطات مصالح الأمن الذين يباشرون مراقبة محاضر مراقبة التقنية للمركبات عند كل عملية تفتيش باعتبارها وثيقة ضرورة مثلها مثل رخصة السياقة ووثيقة التامين ، مؤكدا أن التطبيق الصارم لهذا الإجراء القانوني من قبل مصالح الأمن قد كلل بإحصاء سنة 2018 تسجيل حوالي 176 ألف مخالفة مرتبطة بعدم إخضاع المركبة للمراقبة التقنية الدورية ، وهو رقم كبير بالنظر إلى خطورة هذا النوع من المركبات على مستعملي الطريق وسلامتهم.

منوها في السياق ذاته أن القانون يعاقب بالحبس من شهرين إلى 6 أشهر وبغرامة مالية من 20 ألف إلى 50 ألف دج ، أو بإحدى هاتين العقوبتين كل شخص لا يخضع مركبته للمراقبة التقنية الدورة الإجبارية.

مؤكدا في الأخير أن الإطار القانوني والردعي المتعلق بهذه المشكلة جد واضح وتحرص مصالح الأمن والدرك الوطني على تطبيقه بصرامة . وأنه بالرغم من النتائج المشجعة إلا أن العمل مازال متواصلا، حيث ستقوم السلطات العمومية بإعادة النظر في الإستراتيجية الوطنية للسلامة المرورية بصورة متكاملة وأنه سيتم تحسينها مستقبلا مع دخول حيز العمل المندوبية الوطنية للأمن والسلامة في الطرق ،التي ستتكفل بتنفيذ العملية للسياسة الوطنية في مجال السلامية المرورية وكذا دخول رخصة السياقة بالتنقيط حيز التنفيذ والشهادة الإلكترونية لترقيم المركبات .

برامج تنموية محلية بقرى ومداشر الشلف

• ردا عن سؤال السيد حميد بوزكري، عضو مجلس الأمة، حول انعدام التنمية المحلية بقرى ومداشر الداخلية لولاية الشلف؟

أكد وزير الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية السيد نورالدين بدوي، أنه بالرغم الظروف المالية التي تشهدها بلادنا إلا أنه تم تخصيص 200 مليار دج لبرامج تنموية خلال سنتي (2018-2019)، وقد كان لولاية الشلف حصة 5 ملايير دج منها، بالإضافة إلى صندوق التضامن والضمان للجماعات المحلية التي خصص لها مبلغ 12.3 مليار دج سنة 2018 لتمويل العديد من برامج التنمية المحلية الجوارية على مستوى ولاية الشلف كالتحسن الحضري، فتح الطرقات، إيصال الغاز، الماء، الكهرباء للمناطق الجبلية والريفية وإنجاز مشايع جوارية عديدة لفائدة سكانها .

فأما بخصوص توفير المياه الصالحة للشرب فقد ارتفعت نسبة التغطية بهذه الولاية من 62 إلى 97 بعد إنجاز محطة تحلية مياه البحر في جوان 2015 . أما الطرقات فقد جسدت الولاية إنجازات هامة ساهمت في فك العزلة حيث تم إنجاز شبكة بطول 2795 كلم بين سنـــــــتي 1999-2015 .

وعن الظروف المتعلق بالتمدرس وتوفير النقل، فقد عرفت ولاية الشلف خلال الدخول المدرسي 2018-2019 دخول مدرسي عادي نظرا لتوفر مؤسسات مدرسية لكل الأطوار مقدرة بـ 850 مؤسسة تربوية.

أما فيما يخص التكفل الصحي فالولاية حسب الوزير تتوفر على 7 مؤسسات إستشفائية عامة ومستشفى للأمراض العقلية و6 مؤسسات للصحة الجوارية و44 عيادة متعددة الخدمات 16 مصة ريفية و 190 قاعة علاج بالإضافة إلى القطاع الخاص.

مؤكدا في الأخير أن السلطات العمومية عازمة على رد الاعتبار للمناطق الريفية وذلك لتشجيع المواطنين للعودة إلى مناطقهم وتعميرها من خلال تجسيد سياسة التنمية والتجديد الريفي.

وزير المالية

نحو رفع التجميد بصفة تدريجية

• ردا عن سؤال السيد عمار ملاح، عضو مجلس الأمة، عن مصير بعض المشاريع المجمدة بولاية باتنة؟

أوضح وزير المالية السيد عبد الرحمان راوية، أن السلطات العمومية لجأت إلى إجراء تجميد بعض المشاريع المسجلة على مستوى كافة ولايات الوطن بلا تمييز نظرا لتراجع الموارد المالية للبلاد وتم بذلك إتخاذ قرار تركيز الجهود المتعلقة بنفقات التجهيز على المشاريع التي هي في طور الإنجاز وتأجيل المشاريع التي لم تنطلق بعد، وفق برنامج يراعي الوضعية المالية للبلاد .مضيفا أن قرار التجميد ليس نهائيا إذ سيتم رفعه بصفة تدريجية وبالنظر إلى أولويات الولاية كما هو الشأن في بقية الولايات الأخرى للوطن.

مذكرا أن ولاية باتنة استفادت من رخصة برنامج 388.6 مليون دينار شملت الهياكل القاعدية الصحية والبحث العلمي ، أما فيما يتعلق بالبرنامج غير المركز فهو برخصة برنامج بقيمة مليار 344 مليون دينار جزائري تشمل قطاعات التربية ، التكوين، التعليم العالي والبحث العلمي والهياكل الإدارية.

مؤكدا في الأخير أن السلطات العمومية لا تدخر جهدا في تكفل بالإنشغالات والمشاريع المحلية، لكن يبقى أن وتيرة الاستجابة لمتطلبات التنموية الخاصة بكل ولاية من ولايات الوطن محكومة لا محال بمدى توفر الموارد المالية.

نصوص قانونية مطبقة لمراقبة المعاملات التجارية الالكترونية

• ردا عن سؤال السيد محمود قيساري، عضو مجلس الأمة، حول النصوص القانونية المصاحبة للقانون المتعلق بالتجارة الإلكترونية؟

أوضح وزير المالية السيد عبد الرحمان راوية، أنه من أجل مراقبة حركة الأموال في مجال التجارة الإلكترونية تضمن قانون 18-05 المتعلق بالتجارة الإلكترونية فصلا كاملا مخصص للمعاملات التجارية العابرة للحدود من حيث الاستيراد والتصدير، حيث تنص أحكام هذا الفصل على أن بيع وشراء عن طريق الإتصالات الإلكترونية للسلع أو الخدمات معفاة من إجراءات التجارة الخارجية ومراقبة حسب التشريعات والتنظيمات المعمول بها.

مذكرا بالعديد من التنظيمات والتشريعات المعمول بها في إطار هذا النوع من العمليات على غرار الأمر رقم 03-11 المتعلق بالنقد والقرض المعدل والمتمم، النظام رقم 16 - 02 المحدد لسقف التصريح لاستيراد والتصدير الأوراق النقدية أو سكوك القابلة للتداول المقومة بالمعاملات الأجنبية القابلة للتحويل بحرية من قبل المقيمين وغير المقيمين، والنظام رقم 07-01 المتعلق بالقواعد المطبقة على العملات الجارية مع الخارج والحسابات بالعملة المطبقة.

مضيفا في نفس السياق أن قانون التجارة الإلكترونية أوجد عدة أحكام أخرى لتحكم في حركة رؤوس الأموال والتي تندرج ضمن اختصاصات بنك الجزائر.

ومن الناحية الجباية على غرار الأنشطة التجارية الأخرى التقليدية يتعين على تجار المواقع الإلكترونية تسجيل أنفسهم على مستوى السجل التجاري قبل تسجيلهم لدى مصالح الجبائية من أجل الحصول على رقم التعريف الجبائي مما يسمح بإحصاء شامل لبائعين على مواقع الالكترونية، كما يجب أن تحمل الفواتير والعقود رقم التعريف الجبائي للمورد وكذا جميع المؤشرات التي تسمح بالتعرف على الزبائن لشفافية أكبر ومسار أوضح لهذه المعاملات.

أما بالنسبة لمراقبة التجارة الإلكترونية فأوضح الوزير أنه بالرغم من أن هذا النشاط لا يدر حاليا أموال هائلة من حجم الأعمال ، الإ أنه يتميز بشفافية نسبية بحكم ظهوره على مواقع إلكترونية مع إشارات واضحة حول طبيعة السلع المتوفرة أو المطروحة للبيع وكذا الأسعار المطبقة مما يسهل عملية المراقبة من طرف أعوان إدارة الجبائية وذلك عكس أنشطة السوق الموازية.

نحو تسريع معالجة ملفات البنايات بولاية المدية

• ردا عن سؤال السيد علي جرباع، عضو مجلس الأمة، حول الإجراءات المتخذة من قبل مديرية أملاك الدولة لولاية المدية لتسوية ملفات البنايات في إطار أحكام القانون رقم 08-15 المحدد للقواعد المطبقة للبنايات وإتمام إنجازها؟

أوضح وزير المالية السيد عبد الحمان راوية، أن إدارة أملاك الدولة هي عضو في اللجنة التي نص عليها قانون رقم 08-15 المحدد للقواعد المطبقة للبنايات وإتمام إنجازها، والتي تضم في تشكيلتها ممثلي الإدارة المعنية وتمارس تحت إشراف رئيس الدائرة ، وأن مهمتها تتمثل في القيام عند الاقتضاء بتحقيق قانوني لتحديد وضعية الوعاء العقاري المشيد عليها البناية المراد تسويتها بالنظر إلى النصوص التشريعية والتنظيمية المتعلق بأملاك الدولة، وإذا تبين عند التحقيق أن القطعة الأرضية خاصة بأملاك الدولة أو للجماعات المحلية، تقوم مصالح أملاك الدولة طبقا لأحكام المادة 40 من قانون 08-15 بتحديد القيمة التجارية للقطعة المعنية وتحرير عقد التنازل بالتراضي على أساس مقررات التسوية التي تصدرها اللجنة الدائرة.

منوها إلى أن التحقيق القانوني يعتبر من المهام الحساسة التي تقع على عاتق إدارة أملاك الدولة سيما أنها ترمي إلى تحديد دقيق لأصل ملكية الأوعية العقارية خاصة أنه لوحظ أن طلبات التسوية تقع أحيانا على قطع أرضية ذات ملكية خاصة توصف في طلبات علىً أنها تابعة للدولة.

كما يرمي التحقيق إلى تحديد مواصفات القطعة المراد تسويتها وبالإطلاع على رأي مختلف المصالح المتدخلة في الموضوع ونتائج التحقيق هي التي تمكن تحديد قابلية التنازل عن القطعة الأرضية المعنية من عدمها ومن تم تكريس عملية التنازل.

وفيما يخص مصالح أملاك الدولة لولاية المدية، فقد استقبلت - حسب الوزير- بعض ملفات لحالات تحتم عليها القيام بتحقيقات معمقة للإحاطة بالوضعية بشكل أحسن، حيث استطاعت المصالح عبر التحقيقات إعداد 435 عقد تنازل من مجموع 703 عالق أي بمعدل 61.81 بالمائة من الملفات المستلمة.أما فيما يخص الملفات التي هي قيد الانتظار سيتم إعداد العقود المتعلقة بها فور رفع الصعوبات الموضوعية التي سيتم مواجهتها.

مؤكدا في الأخير أنه قد تم توجيه تعليمات صارمة لكل مديريات أملاك الدولة قصد اتخاذ الإجراءات اللازمة وتسريع وتيرة معالجة الملفات قيد الانتظار.

وزير السكن والعمران والمدينة

اجراءات قانونية جديدة ضد تماطل المرقين العقاريين

• ردا عن سؤال السيد نور الدين بالأطرش، عضو مجلس الأمة، عن الإجراءات المتخذة لمواجهة تجاوزات وتماطل بعض المرقين العقاريين في إستكمال مشاريع سكنية وتسليمها في آجال المحددة؟

أوضح وزير السكن والعمران والمدينة السيد عبد الوحيد تمار، أنه على ضوء التجارب السابقة والتي خلقت الكثير من التأخر في الإنجاز وتسليم المشاريع السكنية لا سيما المتعلقة بالصيغة الاجتماعي التساهمي LSP والترقوي المدعم LPA وبدرجة أقل السكن بالصيغة البيع بالإيجار، والتي كان سببها في أغلب الحالات إلى عجز وتقاعس المرقين العقاريين وبعض مؤسسات الإنتاج في غياب بعض الإجراءات القانونية للتدخل في مثل هذه الحالات ، علما أن اللجوء إلى العدالة كان من صلاحية المتسفيدين بدون أي إجراءات إدارية تسمح بتدخل الإدارة في مثل هذه النزاعات.

وتفاديا للوضعيات مماثلة قامت الوزارة بتعديل المرسوم الوزاري رقم 10-235 المؤرخ في 5 أكتوبر 2010 المحدد لمستويات مساعدة المباشرة الممنوحة من طرف الدول لاقتناء سكن بموجب المرسوم التنفيذي رقم 15-06 المؤرخ في 20 جانفي 2018 وذلك في إطار السكن الترقوي المدعم في صيغته الجديدة لتمكين الإدارة من التحكم في كافة الحالات المحتملة الناجمة عن عجز المرقيين من أجل ضمان حقوق المكتتبين وذلك من خلال عدة إجراءات منها :

• إشراك السلطات المحلية في اختيار المرقين ومساهمتهم الفعلية في اختيار قوائم المكتتبين والتي كانت من صلاحيات المرقي فقط

• الاختيار المحكم والدقيق للمرقين العقاريين لاسيما فيما يتعلق بقدراتهم المالية ونجاعتهم في مشاريعهم ، مع إنشاء بطاقية وطنية للمرقين خاصة وأن بعض المرقين ينشطون في عدة ولايات

• مركزة التمويل لدى الصندوق الوطني للسكن حتى نضمن تساوي دفع المبالغ المالية حسب تقدم الأشغال وتفاديا لدفع الأموال بين المستفيد والمرقي دون أي مراقبة

• تشجيع المرقين العقاريين عبر تمكينهم من إنجاز مساحات تجارية متنوعة موجهة للبيع الحر وهذا لتفادي طلب من المستفيد دفع زيادات جديدة

• متابعة دقيقة ومتواصلة لورشات عن طرق مدير السكن من مرحلة إختيار مكتب الدراسات حتى تسليم شهادات المطابقة

• انتقاء مكاتب دراسات عن طريق تنظيم مسابقة تحت إشراف مدير السكن.

• وضع ضمانات لإنهاء المشروع في حالات إخلال المرقي بالتزاماته وتعويضه بالصندوق الوطني لضمان وكفالة متبادلة لترقية العقارية .

مؤكدا أن هذه الإجراءات الجديدة المتخذة تهدف بالدرجة الأولى إلى حل المشاكل الناتجة عن تقصير وتقاعس المرقين بصفة سريعة والعمل على إنجاز المشاريع السكنية دون توقف وتحت أي ظرف ، كما أنها ستعمل على القضاء على توقف الأشغال المتكررة التي ما فتئت تعرفها البرامج السكنية التابعة لهذه الصيغة في صيغتها القديمة.

أما بخصوص المشاريع القديمة فقد تم إحصاء 16 ألف وحدة سكنية متوقفة عبر ولايات الوطن والتي تعكف الوزارة على معالجتها حالة بحالة بما يسمح به القانون بالتنسيق مع ولاة، منوها أنه تم التكفل في هذا الإطار بحوالي 4 آلاف وحدة سكنية إلى حد الآن على أن يبقى 12 ألف سكن في مرحلة المعالجة.

أما فيما يخص نمط البيع بالإيجار (عدل) والعمومي الإيجاري، فإن مراقبة المشاريع أصبحت حسب الوزير أكثر جدية ، وأن مديري عدل ودواوين الترقية والتسيير العقاري ملزمون بتقديم تقارير شهرية عن مدى تقدم الأشغال حسب رزنامات جديدة مع جلسات تقييمية كل 3 أشهر .

يوم برلماني حول "سياسات السكن، العمران والمدينة: حصيلة و آفاق"

نظم مجلس الأمة يوم الثلاثاء 19 فيفري 2019، يوما برلمانيا حول موضوع: (سياسات السكن، العمران والمدينة: حصيلة وآفاق)، حضره السيد عبد القادر بن صالح رئيس مجلس الأمة، والسيد عبد الوحيد طمار وزير السكن والعمران والمدينة، أعضاء البرلمان بغرفتيه، ومسؤولون وإطارات من عدة هيئات وطنية وقطاعات وزارية ومؤسسات وطنية، وجمع من الأساتذة والمختصين والخبراء والإعلام.

الأشغال افتتحها السيد عبد القادر بن صالح رئيس مجلس الأمة ، بكلمة أكد فيها أهمية موضوع اليوم البرلماني ، باعتبار قطاع السكن يشغل حيزًا هامًا ضمن انشغالات المواطن، منوها في السياق ذاته بالمقاربة التي انتهجتها البلاد في هذا المجال، معتبرا إياها سياسة جريئة ساهمت جديا في معالجة أزمة السكن، عبر فتح مشاريع ضخمة ومتنوعة الصيغ تتكفل نهائيا بإشغالات المواطنات والمواطنين ، فاستطاعت بذلك محاربة السكن الفوضوي والهش وبنفس الوقت بناء ملايين السكنات اللائقة.

من جهته قدم وزير السكن والعمران والمدينة السيد عبد الوحيد تمار، عرضا حول سياسة الوزارة في مجال انجاز السكن بمختلف الصيغ المعتمدة ، والبرامج المتواجدة حاليا قيد الانجاز، والإعانات المختلفة الممنوحة في مجال انجاز المساكن، والمساعي المبذولة للقضاء على السكن القصديري.

أما المدير العام للسكن، فقد قدم بالأرقام السكنات المنجزة بمختلف الصيغ منذ 1999 الى غاية سنة 2018. في حين تناول المدير العام للتعمير والهندسة المعمارية في عرضه السياسة الوطنية المنتهجة في مجال التعمير والتهيئة العمرانية وعملية مراجعة المخططات التوجيهية للبلديات ،كما تطرق للنصوص القانونية التي تنظم قطاع التعمير.

وخلال النقاش العام الذي دار عقب ذلك، أثار الحاضرون جملة من الاستفسارات والتساؤلات حول العديد من القضايا المتعلقة بالقطاع، مثل التحكم في آجال الانجاز وفي التكلفة المالية، وتوفير المرافق المختلفة للأحياء السكنية المنجزة وفي المدن الجديدة. وقد تكفل السيد وزير القطاع بالإجابة على انشغالات المشاركين.

للتذكير، فقد اشرف السيد عبد القادر بن صالح رفقة السيد عبد الحميد طمار وزير السكن والعمران والمدينة، قبيل انطلاق فعاليات اليوم البرلماني على تدشين معرض خاص بإنجازات ومؤسسات القطاع.

لقاء ودي جمع بين السيد صالح قوجيل، رئيس مجلس الأمة بالنيابة والسيد كمال فنيش، رئيس المجلس الدستوري بمقر مجلس الأمة يوم الأحد 14 جويلية 2019 .
وقد شكل اللقاء سانحة للحديث حول أفضل السبل للتنسيق والتعاون بين المؤسستين، في إطار تعزيز تكامل العمل المؤسساتي للجمهورية.

اختتام الدورة البرلمانية 2018-2019

عقد مجلس الأمة جلسة اختتام الدورة البرلمانية لسنة 2018-2019، تحت رئاسة السيد صالح قوجيل رئيس مجلس الأمة بالنيابة، وذلك بتاريخ 02 جويلية 2019 بمقر المجلس.

وقد ألقى السيد صالح قوجيل رئيس مجلس الأمة بالنيابة كلمة اختتام الدورة بحضور الوزير الأول نور الدين بدوي، والسادة الوزراء وإطارات سامية في الدولة، استعرض من خلالها المراحل التاريخية التي مرت بها الجزائر منذ الاستقلال في إرساء أركان الدولة وذلك لأخذ العبرة والتوجه نحو المستقبل من أجل جزائر تتمتع بالحرية والديمقراطية والعدالة الاجتماعية "بناء دولة لا تزول بزوال الحكام"

وفيما يلي النص الكامل لكلمة السيد رئيس مجلس الأمة بالنيابة:

بناء دولة لا تزول بزوال الحكام

بسم الله الرحمن الرحيم
والصلاة والسلام على أشرف المرسلين

- السيد الوزير الأول،
- السيدات والسادة أعضاء الحكومة،
- السيدة رئيسة مجلس الدولة،
- الأخوات والإخوة الصحافيين،
- الأخوات والإخوة أعضاء مجلس الأمة،

السلام عليكم...

سيداتي سادتي،

بمناسبة اختتام الدورة البرلمانية العادية 2018-2019 ومثلما جرت عليه العادة، أتشرف بإلقاء هذه الكلمة «العفوية» أمامكم فأقول فيها...

صحيح، نحن حاليا في مرحلة من المراحل الصعبة التي تعيشها البلاد، ونحن على أبواب عيدي الاستقلال والشباب، وبهذه المناسبة نهنئ شعبنا، وفي نفس الوقت نتذكر استقلالنا في العام 1962، ضروري في هذه المناسبات تذكر مسيرة 57 سنة من الاستقلال، وأنا أتكلم هنا كمجاهد عايش الفترة وهذه المراحل.

في السنوات الأولى من الاستقلال، مع كل الصعوبات الموجودة حينها، كان تعداد شعبنا 8 ملايين، واليوم نحن في 42 مليونا، ولكن من 8 ملايين كان هناك تقريبًا مليونان من شعبنا مشردين عبر الوطن وكان لدينا 300.000 لاجيء في تونس والمغرب، و400.000 سجين في الجزائر وفرنسا، وكانت تحديات عظيمة جدا وكانت الخزينة فارغة !! وأعطي مثالا عن هذه التحديات بموضوع خاص، بعد الاستقلال في جويلية 1962 التحدي الأوّل هو تحدي الدخول المدرسي في سبتمبر 1962 وأكثر المعلمين حينها كانوا موظفين عند السلطات الفرنسية وغادروا مناصبهم، فتجنّد الشعب الجزائري والشباب وكل من كان حاملا لشهادة نهاية الدراسة يذهب ليدرس ويعمل، حتى لا يقولون عنّا أنّنا لم نستطع فتح السنة الدراسية وتم مجابهة تحدي فتح السنة الدراسية بعد الاستقلال، وافتتحناها بكل نجاح، هذا مثال فقط.

والشيء الأساسي أنه بعد 5 سنوات، في سنة 1967 بالضبط، كل الهياكل الإدارية التي كانت موجودة بقيت كما تركتها فرنسا، (Préfectures et sous-préfectures) الدوائر والدوائر الفرعية، البلدية (Président délégation spéciale)؛ ومنذ 1967 انطلقنا في بناء الدولة، وهذا ما أردت الحديث عنه كتجربة معيشة؛ بناء الدولة بدأناه من البلدية: قانون البلدية، ميثاق البلدية ثمّ قانون الولاية وميثاق الولاية بعد سنتين؛ وبعدهما الميثاق الوطني والدستور في 1976، وفي العام 1977 أول مجلس شعبي وطني منتخب، وهو الذي كان متوقفا في بداية الاستقلال، واستكملنا بناء الدولة واستغرقنا في ذلك 10 سنوات وكان شعارنا في ذلك الوقت هو الرجوع إلى القاعدة ونبني دولة لا تزول بزوال الرجال، طبعا ليس معنى هذا إعادة بناء دولة، اليوم وفي هذه المرحلة، لتدوم 10 سنوات ولكن نبني دولة لا تزول بزوال الحكام.

صحيح، من بعد 20 سنة وجاءت الانتخابات الرئاسية والعهدة الخامسة خرج الشعب في 22 فيفري وقال: «بركات» بكل مسؤولية وإخلاص وهدوء وتكوين سياسي عالي وبشعارات المحافظة على الوحدة وكان الشعب مفخرة لنا كلنا وأعطى درسا حتى للعالم وفي نفس الوقت لما نادى بالوحدة .. ونادى باستقرار البلاد ورفض التدخلات الأجنبية في شؤوننا، لابد أن نكون في جنب هذا الشعب.

صحيح أن العهدة الخامسة ألغيت ورفض الشعب تمديد العهدة الرابعة، فما هو الحل؟ وهنا تدخل الفريق قايد صالح، نائب وزير الدفاع الوطني، ورئيس أركان الجيش الوطني الشعبي، وتحمّل مسؤوليته كمؤسسة ووضع حدًا لهذا؛ نادى بتطبيق المادة 102 (من الدستور) وكل الناس ارتاحت لهذا، لأن الجيش الوطني الشعبي سليل جيش التحرير ...

كيف ولماذا هو سليله؟ لأنه مباشرة بعد الاستقلال وكثير من الناس لا يتذكرون هذا، في مؤتمر طرابلس، والكل كان متفقا على برنامجه، اختلفنا حول المناصب فقط، ولكننا كنا جميعا متفقين حول البرنامج، وفي هذا البرنامج كان ما يسمى آنذاك (La reconversion de l'ALN) إعادة تحويل جيش التحرير، وقبل الاستقلال عُقد اجتماع في بوسعادة حول كيفية تسمية الجيش ويكون في نفس الوقت سليل جيش التحرير وجرت مناقشة كبيرة وتعددت الآراء ووصلوا إلى تسمية الجيش بعد الاستقلال بالجيش الوطني الشعبي، وقيل إنه لكي يكون حقيقةً سليلا لجيش التحرير فلابد أن يرتبط بالوطن وبالشعب.. لأن هذه التسمية تختلف عن تسميات جيوش العالم كجيش أمريكا وجيش إنجلترا وجيش فرنسا، فهو جيش وطني شعبي وهو سليله بحق وجدارة واستحقاق وله الحق أن يساير الحراك والسيد رئيس الأركان في تصريحه الأول وقف مع الشعب وإلى جنبه ويرافق الحراك لغاية النجاح والنهاية، وعلى هذا لما تدخل وجاء تطبيق المادة 102 من الدستور مباشرة وبحكم الدستور فإن رئيس مجلس الأمة هو رئيس

الدولة... فهذا هو الدستور، بن صالح هو رئيس الدولة، وما هي مهمته الدستورية؟ هي تنظيم الانتخابات الرئاسية، تذكروا أنه مباشرة بعد تنصيب بن صالح كرئيس للدولة حدّد تاريخ الانتخابات، في أجل 90 يوما، تلكم هي مهمته.

صحيح أن الحراك والشعب نادى بالتغيير، ليس بتغيير الأشخاص فقط بل النظام لكي نصل إلى بناء الدولة، ونحن لحد اليوم لم نستطع الفصل بين الحكم والدولة في عملنا وخطابنا وممارساتنا، الدولة دولة والحكم حكم، الحكم يتغير والدولة تبقى، لأن الدولة للجميع، «الدولة دخام اناغ إلكل»... الدولة دارنا جميعًا، والحكم يتغير برغبات الشعب، يعطي الأغلبية لهذا وغدا لذاك، ولكنه يجد دائما الدولة ومؤسسات الدولة؛ هذا هو الهدف الذي نحن ذاهبون إليه إن شاء الله.

يبقى الواقع، في هذه المرحلة هناك ما هو واقعي نأخذه بعين الاعتبار وهناك ما هو غير واقعي(L'irrationnel)، كيف نعالجه ؟ سياسيا لابد من معالجته، ولا نقول هذا غير معقول، ولماذا وصلوا لقول ذلك ودورنا السياسي معالجة حتى ما هو غير معقول، لكي نفصل بين الأساس المفيد للبلاد والشيء الظرفي، أو مقصود أو خلفيات، ونحن نلاحظ وجود خلفيات كثيرة، سنتجاوزها إن شاء الله، بالحوار.

في البداية – صحيح – كانت الأمور صعبة ولكنها بدأت تنضج اليوم، من خلال التوجيهات والخطابات التي يلقيها الفريق قايد صالح، الآن وصلنا إلى مرحلة، ونحن على أبواب عيد الاستقلال، إلى نافذة ربما ندخل من خلالها الباب الواسع للحوار الحقيقي الجاد والمسؤول، ويكون تفكيرنا فيه متحورا حول الجزائر فقط، ومستقبل البلاد والشعب، وما هي مكانة الجزائر في المحافل الدولية وقضايا العالم الهامة، لذلك فعملنا هو المحافظة – كجزائريين جميعًا – على قرارنا السياسي، استقلالية القرار السياسي، ولا ندع مجالا لأحد لكي يتدخل في شؤوننا الداخلية... وقلت ذلك مؤخرًا في زيارة إلى مجلس الشيوخ الفرنسي أمام 16 مجلس شيوخ أوروبي و6 بلدان إفريقية... وخلال المحادثات المباشرة ذكرت الفرنسيين بمواقف الجزائر إبان الثورة، وفي المفاوضات حين تفاوضنا معهم، لم نقبل أي وسيط بيننا وبينهم، قلنا لما نتفاوض نحن نعرفكم وتعرفوننا، ولا داعي لأي وساطة بيننا من الأصدقاء والأشقاء حينها، نعم هم أمدونا بالسلاح والمال وساندونا سياسيا ولكن شؤون الجزائر مع فرنسا نحن نتكفل بها حفاظا على قرارنا السياسي، وقد رأينا تجارب العالم وأحسن مثال هو فلسطين، منذ 74 سنة وهم يتفاوضون باسمها وباسم شعبها وقيادتها، فأين هي فلسطين؟ قسموها، وحتى إنهم منعوا وحدتها، لذلك فنحن من قديم نعلم أن المحافظة على قرارنا السياسي هو الأساس، والجزائري معروف عنه أنه إذا ذهب إلى الخارج فإنه يذهب ورأسه دائمًا مرفوع...

على كلّ هناك أشياء كثيرة ولكن بهذه المناسبة أوجّه نداءً، كمجاهد وليس كمسؤول، وأطلب من الإخوة الذين هم في المعارضة وفي كل

مكان، من المثقفين والمجتمع المدني، ومن هم منشغلون بالقضية الجزائرية أن يضعوا في الحسبان الجزائر قبل كل شيء، والمحافظة على وحدتها، عدم التدخل في شؤوننا الداخلية وأن يكون الاختيار جزائريا، بناء الدولة الجزائرية بمعطياتها وبديمقراطية حقيقية، هذه هي المحاور الكبرى، والباقي كله جزئيات، لأن هذه المرحلة هي مرحلة هامة، هناك الأهم وهناك المهم ونحن الآن في الأهم، ونحن عندما نتجاوزها بالحوار الجاد المسؤول إلى الانتخابات الرئاسية، نمرّ إلى مرحلة أهم وهي بناء الدولة، فعندما يأتي رئيس منتخب عن طريق انتخابات حرة ونزيهة تشرف عليها لجنة مستقلة من البداية إلى النهاية، وتعلن نتائجها، حينها سيكون الدستور هو أول الأسس، طبعا نحن قبل الانتخابات نكون على علم بالمترشحين، وبرامجهم، وبتصورهم للدستور المقبل، وفيه – كما كنت أقول في البداية – نحافظ على الثوابت: نوفمبر وقسما والعَلَم... والباقي فكل له رأيه، ولما نحافظ على هذا نكون بنينا جمهورية ثانية أو جمهورية جديدة أو تسمية أخرى... المهم هو المحتوى والحفاظ على الثوابت.

طبعا بعدما يستفتى الشعب حول الدستور تأتي مرحلة بناء المؤسسات ومهامها، وكما قلت في البداية نفصل بين الحكم والدولة وتكون هناك انتخابات تشريعية مباشرة بعد انتخاب الرئيس، ولكن في هذه المرحلة الأهم هو تنظيم الانتخابات من خلال لجنة مكونة من القضاة والمجتمع المدني ومختصين ليسهروا عليها، وعندما نصل إلى هذا المستوى من الديمقراطية فهذه هي مناعة الجزائر الحقيقية، ولا أحد يمكنه التدخل في شؤوننا الداخلية، والشيء الذي يتخوفون منه هو تجربة الجزائر، فكما كانوا متخوفين منها بالأمس لما كانت مثالا لتحرير الشعوب فهم يتخوفون اليوم – في الخارج – من كونها قدوة في الديمقراطية، لأن الديمقراطية الحقيقية في الجزائر ستنعكس من دون شك على بلدان كثيرة، وهذه ربما لا يحبونها، وعلى هذا فالعمل يجب أن ينصب على انشغالات الشعب، وستمنح فرصة للأحزاب التي هي اليوم منشغلة بمشاكلها الداخلية أكثر من انشغالها بالوطن، ولكننا لما نمرّ إلى هذه المرحلة والانتخابات لابد على الأحزاب أن تنظم نفسها وحتى في الدستور ستتغيّر قوانين كثيرة ومن جملتها قانون الأحزاب، وليس هذا وقته ولكن ستكون هناك مراجعة لدور الأحزاب ومهامها، حين تكون في المعارضة، وفي الأغلبية وفي تطبيق القوانين الداخلية للأحزاب وغير ذلك، وهكذا تتضح الأمور ونجد بالتالي الطريق الصحيح.

هذه هي كلمتي في اختتام هذة الدورة البرلمانية، ولكننا سنبقى دائما كمناضلين في الساحة السياسية في هذه المرحلة، مجندين لخدمة البلاد...

يحيا الشعب الجزائري...

تحيا الجزائر...

والمجد والخلود لشهدائنا الأبرار.

افتتاح الدورة البرلمانية 2019-2020

ترأس السيد صالح قوجيل رئيس مجلس الأمة بالنيابة افتتاح الدورة البرلمانية لسنة 2020/2019، وذلك بتاريخ 03 سبتمبر 2019 .

حضر حفل الافتتاح رئيس المجلس الشعبي الوطني السيد سليمان شنين، والوزير الأول نور الدين بدوي والوزراء والإطارات السامية في الدولة.

وقد ألقى رئيس مجلس الأمة بالنيابة كلمة استعرض فيها المراحل التاريخية التي مرت بها الجزائر منذ الاستقلال في بناء الدولة، ثم تطرق إلى الوضع الذي نعيشه اليوم في ظل الحراك الشعبي والإجراءات التي يتم اتخاذها في ظل أحكام الدستور من أجل تجاوز الأزمة بمرافقة يقظة من مؤسسة الجيش الوطني الشعبي سليل جيش التحرير الوطني، وصولا إلى انتخاب رئيس للجمهورية بكل شفافية.

وفيما يلي نص الكلمة:

لتجاوز الأزمة.. انتخاب رئيس الجمهورية بكل شفافية

بسم الله الرحمن الرحيم
والصلاة والسلام على أشرف المرسلين
السيد رئيس المجلس الشعبي الوطني،
– السيد الوزير الأوّل،
– السيدات والسادة أعضاء الحكومة،
– السيدة والسادة أعضاء مكتب المجلس الشعبي الوطني،
– السيد الرئيس الأول للمحكمة العليا،
– السيدة رئيسة مجلس الدولة،
– الأخوات والإخوة أعضاء مجلس الأمة،
– الأخوات والإخوة الصحافيين ؛

السلام عليكم...

سيداتي، سادتي،

بمناسبة افتتاح الدورة البرلمانية العادية 2019 – 2020 ومثلما جرت عليه العادة أتشرف بإلقاء هذه الكلمة "العفوية" أمامكم فأقول فيها ؛

في البداية أودّ التذكير بما قلناه في اختتام الدورة الفارطة، يوم 2 جويلية 2019، وقد مر شهران على ذلك، نتذكر كلنا حيث قلنا إن هناك المهم والأهم.

المهم هو المرحلة الأولى التي نعيشها حاليا، وهي مرحلة انتخاب رئيس الجمهورية، ثم الأهم وهي مرحلة مراجعة الدستور وبناء الدولة الحقيقية للمستقبل.

تذكرون ومن المفيد التذكير بأن مفهوم الدولة الجزائرية المستقبلية هي دولة المؤسسات والجميع، ونفرق ما بين الحكم والدولة، الحكم يتغير حسب رغبات الشعب والظروف من مرحلة إلى أخرى ولكن الدولة تبقى واقفة وحقا للجميع، وقلت إنها (ذخمناغ ألكل) أي بيت الجميع، أردت فقط التذكير بهذا.

نحن في مرحلة دقيقة جدا وخطاب الفريق السيد أحمد قايد صالح، نائب وزير الدفاع الوطني ورئيس أركان الجيش الوطني الشعبي، بالأمس من ولاية ورقلة قد حدد أو اقترح تاريخ 15 سبتمبر الجاري لاستدعاء الهيئة الانتخابية، وحقيقة أنه في كلمته وضع النقاط على الحروف فتوضحت الطريقة التي نسير عليها في هذه المرحلة الراهنة، وهي انتخاب رئيس الجمهورية، ويبقى الدور المنوط بالإخوة المنضوين في إطار ما يسمى (PANEL) أو هيئة الوساطة والحوار وما يبذلونه من جهود في إطار الحوار الجاد والمسؤول، لجمع كل الآراء من المواطنين المخلصين والأحزاب والجمعيات لتجسيد رغبات ومطالب الشعب... الشعب الذي خرج إلى الشارع وطالب بالتغيير الجذري وقال: "20 سنة بركات"... والذي رافقه ورافق مطالبه ولبى رغباته هو المؤسسة العسكرية...

هذه المؤسسة التي تطالها إشاعات مغرضة تريد تزييف الحقائق، فالجيش الوطني الشعبي هو سليل جيش التحرير الوطني بحق وجدارة، وعندما نتذكر التاريخ ونسمع بعض التصريحات والمقالات كقولهم إنه منذ 1962 ونحن خارج الشرعية وإنه قد وقع انقلاب على الشرعية أي شرعية الحكومة المؤقتة ؛ وبهذه المناسبة وبصفتي مجاهد عايشت تلك المرحلة وما قبلها، أقول إنها كانت في الحقيقة والواقع مؤامرة ضد جيش التحرير الوطني، لأننا نتذكر وبصفة خاصة الإخوة ممن عايش وتلك الفترة، أنه مباشرة بعد توقيف القتال والاجتماع الأخير لمؤتمر طرابلس، وحصل الاتفاق والإجماع الكامل حول برنامج طرابلس، كل أعضاء مجلس الثورة وافق على هذا البرنامج، وحدث الخلاف في اليوم الأخير، عندما جاؤوا لتشكيل المكتب السياسي وتوزيع المناصب، فاختلفوا وغادروا طرابلس ودخلوا إلى تونس ؛ وكان رئيسها حينذاك الحبيب بورقيبة الذي نظم مهرجانا للاحتفال بانتصار الجزائر ووقف القتال، وخطب وقال: "إن الحكم لا يأتي على ظهر دبابة"، وهذا الكلام مسجل في خطاب مباشر بتونس أمام الشعب، وبعدها أعلن رئيس الحكومة المؤقتة آنذاك مباشرة توقيف أركان جيش التحرير، ما معنى ذلك ؟ معناه خلق انقسام وفوضى داخل جيش التحرير ؛ وبعدها وبعدما تم تنصيب (L'exécutif de Rocher noir) كانت الخلفية خلفية

حكم، واتفقوا في إطار الاتفاقيات حيث طالبوا ألا يدخل جيش التحرير الوطني الرابض حينها في الحدود التونسية والمغربية تراب الجزائر إلا بعد الاستقلال، ما معنى هذا ؟ وفي نفس الوقت أنشيء ما يسمى بالقوة المحلية (La force locale)، وبدأوا بتكوين مليشيا أو جيش في كل ولاية في إطار ما يسمى بالقوة المحلية، وما يؤكد هذا من الناحية التاريخية هو تصريح وزير الدفاع الفرنسي آنذاك المسمى (MESMER) أن تلك القوى المحلية هي الجيش المستقبلي للجزائر المستقلة (La force locale c'est la future armée de l'Algérie indépendante)، ولو بقي جيش التحرير مرابطا في الحدود إلى ما بعد الاستقلال لفرض على كل مجاهد يدخل من الحدود أن ينضم إلى هذا الجيش أو يضع سلاحه ويأخذ (Pécule) معاشًا ويدخل بيته !!

هذه حقائق تاريخية، ورغم هذا دخل جيش التحرير الوطني البلاد من جهة واحدة، دخل من تبسة، خنشلة، باتنة، مسيلة وحتى إلى سطيف، لأنه حينها لم يستطع الدخول مباشرة إلى العاصمة وهنا انكشفت المؤامرة ضد جيش التحرير الوطني، فعندما اضطلع الجيش بمسؤوليته، فقد فعل ذلك للحفاظ على استقلال الجزائر الحقيقي، ولو تحقق هذا المخطط لذهبت الثورة ولذهب نوفمبر ولأصبحت الجزائر (Un pays quelconque) مثل العديد من البلدان الإفريقية الأخرى، التي استقلت في سنة 1960 أو كتونس والمغرب، فالذين كانوا في الجيش الفرنسي هم من حكموا الجيش في تونس وحكموا الجيش المغربي، وأرادوا أن يسلكوا نفس الطريق بمساهمةٍ ممن أرادوا الاستيلاء على الحكم فقط.

لقد أردت التذكير بهذا الجانب التاريخي لنفهم دور الجيش الوطني الشعبي منذ ذلك الوقت إلى يومنا هذا، وحتى 19 جوان 1965 هناك من يسميه انقلابا عسكريا، ولكنه في الحقيقة تصحيح ثوري، لأننا لما دخلنا بعد الاستقلال، وبعد الذي تقرر في طرابلس... انعقد مؤتمر في الجزائر العاصمة لتطبيق نتائج مؤتمر طرابلس، يسمى المؤتمر الثالث وقد انعقد العام 1964 ونص على أن تنتخب اللجنة المركزية من طرف المؤتمر، وأن ينتخب الأمين العام لجبهة التحرير الوطني من طرف اللجنة المركزية، وينتخب المكتب السياسي من طرف اللجنة المركزية وأن لا يعين من طرف الأمين العام، ولكن وقع العكس: فالأمين العام انتخب من طرف المؤتمر، واللجنة المركزية شكلها الأمين العام، والمكتب السياسي اختاره الأمين العام، فأصبح الحكم فرديا، هذه هي أسباب تصحيح 19 جوان 1965، وعندما حدث هذا التصحيح أوقف الأمين العام وأوقف المكتب السياسي وأوقفت اللجنة المركزية وأوقف المجلس الوطني وأوقف العمل بالدستور، لكن جبهة التحرير لم تلغ.

فجبهة التحرير الوطني ليست مِلكاً للأشخاص أو الحكام بل هي ملك الجميع، ولا يستطيع أيّ كان إقصاءها... فأنت تستطيع إقصاء اللجنة المركزية والمكتب السياسي والأمين العام ولكنك لا تستطيع إقصاء جبهة التحرير الوطني، لأنها ليس لها زعيم، فمنذ البداية عوضت الزعامة بالعمل الجماعي والديمقراطية، وبعد هذا نفهم أهمية ذلك...

فبعد حلّ كل هذه المؤسسات، من عينوا على رأس جبهة التحرير الوطني ؟ عينوا قيادة مؤقتة ترأسها شريف بلقاسم رحمه الله، ومعه محند أولحاج عن الولاية الثالثة، والعقيد حسان عن الولاية الرابعة ومحمد طيبي العربي عن الولاية الخامسة، ومحمد الصالح يحياوي عن الولاية الأولى ؛ وهؤلاء الإخوان الذين كانوا قادة الثورة في ولاياتهم هم من ترأسوا جبهة التحرير الوطني، وأعادوا لها مجدها، طبعا حتى تكون الأمور واضحة، عندما اتجهنا للقاعدة النضالية لجبهة التحرير، ويتذكر ذلك كل المناضلين قلنا : "الانخراط وإعادة الانخراط"، فعلى المناضل الذي لازال يؤمن بجبهة التحرير الوطني معاودة الانخراط من جديد ليؤكد التزامه والانخراط الجديد مفتوح للشباب ممن له رغبة وقناعة ليناضلوا في صفوف جبهة التحرير الوطني.

لقد ذكرت هذه الجوانب التاريخية لأن تاريخنا مرتبط بحاضرنا، والبعض يحاول تزييفه، وإعطاء مفاهيم أخرى لقضاء رغبات ومصالح حسب أجندات البعض؛ ثورتنا هي نوفمبر وبرنامجنا هو بيان نوفمبر فقط لا غير، وتختلف المحطات فقط لا غير، فمحطة ما بعد نوفمبر كانت محطة 20 أوت 1955، ثم محطة مؤتمر الصومام 1956، وقد احتفلنا بهذه الذكرى يوم 20 أوت الفارط (يوم المجاهد)، وعند انعقاد هذا المؤتمر... صحيح وضع برنامجا بحكم المرحلة، وكنا متفقين عليه إلا بعض الخلفيات ونجمت عنها بعض المشاكل وهي أولوية السياسي على العسكري، فهذه لم تكن مقبولة من طرف الجميع، لأن العسكري الذي حمل السلاح وجاهد كان من قبل سياسيا، ثم اقتنع بأن تحرير البلاد سيكون بالسلاح، فهم ليسوا عسكرا بل سياسيين رفعوا السلاح، ولكن من الناحية التاريخية هناك من فجر الثورة وهناك من ساند تفجير الثورة وبينهما فرق...

طبعا سرنا في هذه المحطة حتى بلغنا المحطة الثالثة، في أوت من العام 1957، عاما واحدًا بعد مؤتمر الصومام... جاء مؤتمر القاهرة ولا أحد يتكلم عنه، وهو كان المؤتمر الجامع، لأن في مؤتمر الصومام تمّ إنشاء ما يُسمى بـ (CNRA) أي المجلس الوطني للثورة الجزائرية وكان يتكوّن من 34 ممثلا: 17 دائمون و17 إضافيون؛ أما في مؤتمر القاهرة فقد ارتفع هذا العدد إلى 54 وأصبحت كل الولايات من خلال قياداتها ممثلة في قيادة الثورة وألغي مفهوم العسكري والسياسي، وتوحدت القيادة في الداخل والخارج ضمن قيادة واحدة، لأنّه فيه تكامل ولذلك سمي بالمؤتمر الجامع؛ ثم جاءت محطة 1958 عندما تشكلت الحكومة المؤقتة، ثم محطة أخرى وقعت فيها مشاكل، حتى انعقاد اجتماع العقداء العشرة الذي أرجع القطار إلى سكته، لأن ثورتنا هي نوفمبر والمحطات الأخرى بمشاكلها ونحن لا نخشى الحديث عن الخلافات بل نتكلم عن الصعوبات والمشاكل لأن كفاح ثورتنا يختلف تماما عن الثورات في البلدان الأخرى، لأن الاستعمار كان استيطانيا لم يكن لنا وجود وحتى ديننا كان مستعمرا، وكانت خطبة الجمعة يكتبها الحاكم أو (Le sous-préfet ou le préfet)، والإمام الرسمي يقرأ الخطبة التي يكتبها له الحاكم، والكل يتذكر الشيخ ابن باديس رحمه الله الذي طالب بفصل الدين عن الحكومة، لأنهم في فرنسا حينها كانوا يفصلون الدين عن الدولة وطالب بذلك كحرية دينية، ولكن الاستعمار عندنا كان مختلفا عن كل استعمار آخر والكفاح لم يكن سهلا، والتضحيات العظمى التي عرفتها الجزائر كانت كبيرة: مليون ونصف المليون شهيدا، ولا أذكر الشهداء من بدء الغزو والاحتلال، هذه التضحيات نذكرها ونحن واعون، لما نرجع إلى تاريخنا لنستمد منه الأمور الصالحة ولنتجاوز ما اختلفنا عليه...

هذه المؤسسة التي تطالها إشاعات مغرضة تريد تزييف الحقائق، فالجيش الوطني الشعبي هو سليل جيش التحرير الوطني بحق وجدارة

وما وقعنا فيه من خلافات وقعت فيه أيضًا فرنسا، فقد تغيرت بسبب الثورة سبع حكومات في فرنسا، في ظرف سبع سنين، وانهارت الجمهورية الرابعة وانقسم جيش وضباط فرنسا، وحدث تمرد، فمن سبب ذلك؟ إنه كفاح الجزائر وثورتها، فالكل كانت له مشاكله، ولكن الأهم أن ثورتنا نجحت رغم كل ذلك وكان لنا قاسم مشترك والهدف كان محددا للجميع وبيان نوفمبر كان هو القاسم المشترك، رغم كل الدسائس والمؤامرات نجحت ثورتنا ولهذا عندما نتكلم عن الجيش ودوره في هذه المرحلة فدوره طبيعي وحقيقي وواجب عليه، كسليل لجيش التحرير، وأن يبقى وفيا للمبادئ ويحمي الشعب وينفذ مطالبه ويضع حدا للعصابة ولكل من يشكك في تاريخنا ويؤولوه حسب رغباتهم، ويريدون أن تبقى الجزائر في فوضى، وقد قال ابن باديس رحمه الله : "وإقلع جذور الخائنين فمنهم كل العطب"، ونحن نقول اليوم: "إقلع جذور العصابات والمشككين .. فمنهم كل العطب"...

نحن لنا ثقة في شعبنا، لأننا نؤمن بشعار "من الشعب وإلى الشعب"، ونحن أبناء هذا الشعب وسنبقى كذلك، وندافع عن مبادئه وديمقراطيته، وعن كلمته..

إن دورنا اليوم وغدا وبعد غد وبصفة خاصة في هذا البرلمان وبصفة خاصة في مجلس الأمة لأننا نمثل عمق الجزائر كمؤسسة وليس كأشخاص، ومن حقنا ومن دورنا من حين لآخر وفي كل مناسبة تذكير أنفسنا بما يطمح إليه الشعب...

ديمقراطيتنا ليست ديمقراطية واجهة، أو مزيفة، أو تكون مبنية على مفاهيم غير صحيحة؛ ستكون ديمقراطية حقيقية، يكون الشعب فيها حرا يعبّر عن رأيه بكل حرية وصدق ونزاهة ونحن نساير هذا الشعب كما تسايره المؤسسة العسكرية.

على كل، كان من الواجب والضروري بهذه المناسبة باسم كل أعضاء مجلس الأمة أن أذكر بهذه الجوانب التاريخية التي يجب أن ترتبط بالعمل السياسي، وعلينا أن نكون يقظين...

تحيا الجزائر...
ويحيا الشعب الجزائري العظيم ...
والمجد والخلود لشهدائنا الأبرار.

اجتماعات مكتب مجلس الأمة

بعد الافتتاح الرسمي للدورة البرلمانية 2019-2020 التي انعقدت تحت رئاسة السيد صالح قوجيل رئيس مجلس الأمة بالنيابة، انطلق المجلس في ممارسة مهامه الدستورية وتحديد برنامج عمله للفترة القادمة والتي تتميز خاصة بالإعداد للانتخابات الرئاسية المقررة يوم الخميس 12 ديسمبر 2019.

●●● وقد عقد أول اجتماع لهيئة الرؤساء لمجلس الأمة الموسع إلى مكاتب اللجان الدائمة بالمجلس، الذي خصص لموضوع الانتخابات الرئاسية وقضايا تنظيمية، وذلك يوم الخميس 10 أكتوبر 2019.

وعقب هذا الاجتماع صدر بيان صحفي تضمن الكلمة التوجيهية للسيد رئيس مجلس الأمة بالنيابة ومجمل القضايا التي تم تدارسها وفيما يلي نصه الكامل:

ترأس السيد صالح قوجيل، رئيس مجلس الأمة بالنيابة، اليوم الخميس 10 أكتوبر 2019 اجتماعا لهيئة الرؤساء الموسع إلى مكاتب اللجان الدائمة للمجلس ورؤساء المجموعات البرلمانية، خصص هذا الاجتماع لموضوع الانتخابات الرئاسية المقرر إجراؤها يوم 12 ديسمبر القادم، وبعض المسائل التنظيمية المتعلقة بسير وعمل الهيئة.

وقد كان الاجتماع مناسبة أشاد من خلالها السيد صالح قوجيل، رئيس مجلس الأمة بالنيابة، بجهود الخيرات والخيرين من أبناء هذا الوطن في العمل على تحقيق طموحات وتطلعات الشعب الجزائري في انتخاب رئيسه المقبل بكل حرية وديمقراطية.....وقد دعى السيدات والسادة أعضاء مجلس الأمة للمساهمة والمشاركة في إيجاد أفضل الظروف الممكنة لإنجاح هذا الاستحقاق التاريخي غير المسبوق بما يحقق آمال وتطلعات الشعب الجزائري.

وبالمناسبة فقد ثمّن السيد صالح قوجيل، رئيس مجلس الأمة بالنيابة، ما ورد في الخطاب الأخير للسيد عبد القادر بن صالح، رئيس الدولة بمناسبة استدعائه الهيئة الانتخابية والذي أكّد فيه أن الانتخابات الرئاسية هي الحل الوحيد والأنجع للخروج من الأزمة التي تعيشها البلاد.

كما أشاد أيضا السيد صالح قوجيل، " بالجهود الجبارة التي يقوم بها الجيش الوطني الشعبي سليل جيش التحرير الوطني بحق وجدارة من خلال مرافقته الدائمة والمستمرة للحراك الشعبي، مع حرصه البالغ على توفير كل الشروط اللازمة لضمان استمرار عمل المؤسسات الدستورية وحفظ استقرار البلاد".

وخلال الاجتماع وجّه السيد صالح قوجيل "بضرورة تجميع الجهود وتكثيف التواجد للمساهمة في التعبئة الشعبية المأمولة من أجل انجاح هذا الموعد الانتخابي، مؤكدا أن هذه الانتخابات، على الرغم من تعدد المترشحين فيها، فان الانتخاب فيها سيكون على الجزائر، وأن الجزائر هي الفائز الأكبر في هذه الانتخابات التي ستتوج مآلات الحراك الشعبي وستثمر ديمقراطية حقيقية تفضي إلى استقلالية فعلية للقرار السياسي والاقتصادي الوطني كما حلم به الشهداء والمجاهدون ويأمله الجزائريات والجزائريون من مختلف الأجيال".

وفي سياق آخر، فقد تناول الاجتماع بالدراسة والمناقشة بعض المسائل التنظيمية المتعلقة بسير عمل الهيئة خلال هذه المرحلة والتي تشمل على وجه الخصوص:

- التحضير لمناقشة والمصادقة على مشروع قانون المالية لسنة 2020،

- إعادة بعث النشاط الرقابي لمجلس الأمة من خلال عقد جلسات عامة لطرح الأسئلة الشفوية، تنظيم جلسات استماع إلى أعضاء الحكومة وإيفاد بعثات استعلامية مؤقتة إلى مختلف ولايات الوطن، مع تطوير آليات العمل بهذا الخصوص،

- ضرورة التنسيق بين الدبلوماسية البرلمانية والدبلوماسية الرسمية الممثلة في مصالح وزارة الخارجية لإبراز مواقف الجزائر من مختلف القضايا الوطنية والدولية،

- تعزيز العلاقة بين السلطة التشريعية والجهاز التنفيذي على المستوى المركزي والمحلي.

●●● وبتاريخ 20 أكتوبر 2019 عقد مكتب مجلس الأمة اجتماعا برئاسة السيد صالح قوجيل رئيس مجلس الأمة بالنيابة تناول فيه بالدراسة الطلب المقدم من وزارة العدل لرفع الحصانة البرلمانية عن أعضاء بمجلس الأمة، وفيما يلي نص البيان الصادر عقب هذا الاجتماع:

عقد مكتب مجلس الأمّة يوم الأحد، 10 أكتوبر 2019، اجتماعا برئاسة السيد صالح قوجيل، رئيس مجلس الأمّة بالنيابة، وقد تضمن جدول أعمال الاجتماع النقاط الآتية:

• توزيع المهام بين أعضاء المكتب؛

• برمجة جلسة مغلقة للفصل في طلب "رفع الحصانة البرلمانية" عن عضوين بمجلس الأمّة؛

• متابعة الانشغالات التي عبّر عنها أعضاء هيئة الرؤساء الموسعة إلى مكاتب اللجان الدائمة، خلال اجتماعها المنعقد بتاريخ 10 أكتوبر الجاري.

وفي مستهل اجتماع مكتب مجلس الأمّة، وجّه السيد صالح قوجيل، رئيس مجلس الأمّة بالنيابة السيدات والسادة الأعضاء لمضاعفة الجهود من أجل إنجاح الانتخابات الرئاسية القادمة المقرر إجراؤها يوم 12 ديسمبر القادم... كما أكّد السيد صالح قوجيل، أنّ الانتخابات الرئاسية القادمة ستكون حجر الزاوية في مسار بناء دولة المؤسسات التي ينشدها جميع الجزائريات والجزائريين ويعمل من أجلها الأوفياء لثورة نوفمبر المجيدة، مؤكدا في هذا السياق أنّ مبادئ وروح بيان الفاتح من نوفمبر 1954 هي "خارطة الطريق" ومنبع بناء جزائر الغد.

السيد رئيس مجلس الأمّة بالنيابة أكد أنّ استلهام المثل والمبادئ النوفمبرية تبقى وحدها الكفيلة بقيادة "جزائر التاريخ والشهداء" من مضيق أزماتها إلى مشارف الحلول والتي ستؤسس لديمقراطية حقيقية وفعلية ستساهم في استقلالية أكبر للقرار السياسي والاقتصادي الوطني كتتويج طبيعي لمآلات الحراك الشعبي السلمي....

وأضاف السيد صالح قوجيل أنّ الشعب الجزائري كما كان البطل الأوحد لثورة نوفمبر المجيدة، فإنه سيكون كذلك البطل الأوحد في الانتخابات الرئاسية المقبلة، وسيكرس عبر اختياره الحر والسيد في هذا الاستحقاق التاريخي رغبته في بناء جزائر ديمقراطية ، اجتماعية ، تستمد فيها مشروعيتها وسبب وجودها من إرادة الشعب، وتكون "السيادة فيها بالشعب وللشعب".

وبالمناسبة، ثمّن السيد رئيس مجلس الأمّة بالنيابة الجهود التي يبذلها رئيس الدولة السيد عبد القادر بن صالح في توفير الظروف المواتية لإجراء انتخابات رئاسية شفافة يختار فيها الشعب رئيسه القادم بكل سيادة، كما أشاد أيضا بجهود الجيش الوطني الشعبي سليل جيش التحرير الوطني بحق وجدارة في الحفاظ على سيادة واستقرار البلاد، منوها في ذات الوقت بالروح الوطنية العالية لبنات وأبناء هذا الوطن المفدى والمستمدة من تاريخه الحافل بالبطولات والأمجاد.

في سياق آخر، تم خلال هذا الاجتماع توزيع المهام بين أعضاء مكتب مجلس الأمّة، طبقا لأحكام المادة 14 من النظام الداخلي للمجلس، وذلك على النحو التالي:

* تكليف السيد محمد بوبطيمة، بصفته نائبا لرئيس مجلس الأمّة، بمساعدة رئيس مجلس الأمّة في متابعة شؤون التشريع والعلاقات مع الحكومة والمجلس الشعبي الوطني.

* تكليف السيد وحيد فاضل، بصفته نائبا لرئيس مجلس الأمّة بمساعدة رئيس مجلس الأمّة بالشؤون الإدارية والمالية، وكذا بمتابعة شؤون أعضاء المجلس وتنظيم اتصالاتهم مع كل الهيئات.

* تكليف السيد مليك خذيري، بصفته نائبا لرئيس مجلس الأمّة بمساعدة رئيس مجلس الأمّة في متابعة الشؤون الخارجية.

* تكليف السيدة لويزة شاشوة، بصفتها نائبا لرئيس مجلس الأمّة بمساعدة رئيس مجلس الأمّة في متابعة النشاط الميداني والأنشطة المتعلقة بترقية وترسيخ الثقافة البرلمانية وكذا العلاقات العامة.

وتقرّر أيضا خلال الاجتماع برمجة جلسة مغلقة يوم الإثنين 28 أكتوبر الجاري للفصل في طلب "رفع الحصانة البرلمانية" عن عضوي مجلس الأمّة "علي طالبي" و"أحمد أوراغي".

ونظر المكتب أيضا في الإنشغالات التي عبّر عنها أعضاء هيئة الرؤساء الموسعة إلى مكاتب اللجان الدائمة، خلال اجتماعها بتاريخ 10 أكتوبر الجاري، والمتعلقة خصوصا بتعزيز العلاقة بين البرلمان والحكومة، سيما ما تعلّق منها بالتواصل بين عضو البرلمان والجهاز التنفيذي على المستوى الوطني والمحلي، وقد تقرر اتخاذ كل الإجراءات اللازمة للتكفل بها وذلك بالتنسيق مع المصالح المعنية.

للإشارة، فقد سبق اجتماع المكتب، لقاء تشاوري للسيد رئيس مجلس الأمّة بالنيابة مع رؤساء المجموعات البرلمانية.

رفع الحصانة البرلمانية

قصد تمكين القضاء من ممارسة مهامه الدستورية ، وعملا بأحكام المادة 127 من الدستور والمادة 124 (الفقرة 2) من النظام الداخلي لمجلس الأمة، أودع السادة أعضاء مجلس الأمة المعنيين تصريحا مكتوبا لدى مكتب مجلس الأمة، تنازلوا بموجبه طوعا عن حصانتهم البرلمانية، ويتعلق الأمر بكل من :

سعيد بركات ، يوم الخميس 12 جوان 2019
جمال ولد عباس ، يوم الخميس 12 جوان 2019
عمار غول، يوم الخميس 27 جوان 2019
حمود شايد، يوم الخميس 05 سبتمبر 2019

أما بخصوص عضوي مجلس الأمة علي طالبي وأحمد أوراغي ، فقد تم الفصل بعدم رفع الحصانة البرلمانية عن العضوين المعنيين. وذلك طبقا للنتائج التي أفرزها الاقتراع السري خلال الجلسة المغلقة التي عقدها مجلس الأمة يوم الاثنين 28 أكتوبر 2019، برئاسة السيد صالح قوجيل، رئيس مجلس الأمة بالنيابة .

فقد تحصل العضو "علي طالبي" 93 مصوتا بـ "لا"، مقابل 19 صوت بـ "نعم"، وامتناع 4 أعضاء، وإلغاء 5 أصوات.

أما العضو "أحمد أوراغي" ، فقد أفرزت النتائج 54 صوتا بـ "نعم"، مقابل 54 صوتا بـ "لا" ، وامتناع 8 أعضاء، وإلغاء 5 أصوات.

للعلم فإن المادة 125 (الفقرة 4) من النظام الداخلي لمجلس الأمة تنص على: "يفصل المجلس في طلب رفع الحصانة البرلمانية في جلسة مغلقة بالاقتراع السرّي بأغلبيّة أعضائه، بعد الاستماع الى تقرير اللجنة والعضو المعني الذي يمكنه الاستعانة بأحد زملائه".

استقبالات رئيس المجلس

وزير العلاقات مع البرلمان لجمهورية رومانيا

استقبل رئيس مجلس الأمّة السيد عبد القادر بن صالح، يوم الأربعاء 06 مارس 2019، بمقر المجلس، السيد فيورال إيلي، وزير العلاقات مع البرلمان لجمهورية رومانيا.

اللقاء الذي حضره وزير العلاقات مع البرلمان السيد محجوب بدّة،والسيد مارسيل ألكسندرو، سفير رومانيا بالجزائر، سمح باستعراض العلاقات الثنائية في جميع المجالات وسبل الرقي بها خدمة لمصلحة الشعبين والبلدين.

في هذا السياق، أكّد السيد عبد القادر بن صالح استعداد الجزائر لإعطاء دفع جديد للعلاقات بين البلدين والعودة بها إلى مستوى الجودة الذي ميزها منذ ثورة التحرير الوطني، خاصّة وأن الإرادة السياسية متوفرة لدى قيادتي وحكومتي البلدين.

كما تطرق الطرفان للقضايا ذات الاهتمام المشترك، وعلى رأسها الأمن والاستقرار في منطقة البحر الأبيض المتوسط. في هذا الشأن، نوّه السيد فيورال إيلي، الذي تتولى بلاده الرئاسة الدورية للإتحاد الأوروبي بالدور الذي تلعبه الجزائر من أجل استتباب السلم والأمن في منطقة المتوسط، واصفا الجزائر بواحة الاستقرار.

على الصعيد البرلماني، جدّد الطرفان استعدادهما للرفع من وتيرة تبادل الوفود والزيارات من أجل مرافقة الجهود المبذولة بهدف تنويع التبادل الاقتصادي والتجاري بين البلدين.

السفراء

السفير الجديد لجمهورية مصر العربية

استقبل رئيس مجلس الأمّة السيد عبد القادر بن صالح، يوم الأحد 10 فيفري 2019، بمقر المجلس، السيد أيمن مشرفة، السفير الجديد لجمهورية مصر العربية بالجزائر.

اللقاء استعرض العلاقات الثنائية العريقة وإمكانيات ترقيتها وتعزيز التعاون في مختلف المجالات ... كما تطرق الحديث للأهمية التي يوليها البلدان للتشاور والتنسيق في مجال مكافحة الإرهاب والتطرف، وبالمناسبة نوّه الطرفان بمستوى التعاون البرلماني القائم وأكدا ضرورة الرقي به أكثر خدمة للمصالح المشتركة وما يتطلّع إليه الشعبان الشقيقان وقيادتا البلدين.

سفير دولة فِلسطين

واستقبل يوم الخميس 21 فيفري 2019، بمقر المجلس، السيد لؤي عيسى، سفير دولة فلسطين بالجزائر، الذي أدى له زيارة وداع على إثَر انتهاء مهامه ببلادنا.

اللقاء كان فرصة تطرق خلالها الطرفان للروابط الخاصة والعلاقات المميزة بين الجزائر وفِلسطين، والتأكيد على المبادئ التي يقوم عليها دعم الجزائر للشعب الفلسطيني من أجل تحقيق أهدافه المشروعة في إقامة دولته المستقلة، كما تمّ بهذه المناسبة تبادل وجهات النظر حول مستجدات الوضع في فلسطين، وجوانب من القضايا الراهنة في المنطقة العربية.

سفير جمهورية أذربيجان

واستقبل يوم الإثنين 25 مارس 2019، بمقر المجلس، السيد ماهر علييف، سفير جمهورية أذربيجان بالجزائر الذي أدى له زيارة وداع على إثر انتهاء مهامه ببلادنا، وتناول اللقاء العلاقات الثنائية التاريخية ومجالات التعاون القائم والإمكانيات المتوفرة لتوسيعه. وفي هذا السياق، نوّه الطرفان بالديناميكية الواضحة التي تترجمها الزيارات المتبادلة والتوقيع على اتفاقيات تعاون في العديد من القطاعات، تعميقا للعلاقات بين البلدين والشعبين الشقيقين.

استقبالات رئيس المجلس بالنيابة

السفير الجديد للجمهورية الإسلامية الإيرانية

استقبـل السيد صالح قوجيل رئيس مجلس الأمّة بالنيابة، يوم الاثنين 07 أكتوبر 2019 ، بمقر المجلس، السيد حسين مشعلجي، السفير الجديد للجمهورية الإسلامية الإيرانية بالجزائر الذي أدى له زيارة مجاملة.

وقد استعرض السيد رئيس مجلس الأمة بالنيابة مع سعادة السفير الإيراني العلاقات الثنائية و سبل تعزيز التعاون و التنسيق في مختلف المجالات بين البلدين كما تباحثا حول إمكانيات ترقيتها إلى المستوايات المأمولة.

و بالمناسبة نوّه الطرفان بمستوى التعاون البرلماني القائم بين برلماني البلدين وأكدا على ضرورة تطويره خدمة للمصالح المشتركة وما يتطلّع إليه الشعبان الشقيقان وقيادتا البلدين.

سفير جمهورية فيتنام الإشتراكية

واستقبل يوم الاثنين 14 أكتوبر 2019،بمقر المجلس ، السيد فام كوك ثرو، سفير جمهورية فيتنام الاشتراكية بالجزائر الذي أدى له زيارة وداع على إثر انتهاء مهامه ببلادنا .. وتم خلال هذا اللقاء استعراض علاقات التعاون القائمة بين البلدين وسبل تطويرها،على المستوى الثنائي و في المحافل الدولية عبر تكثيف تبادل الدعم بين الجانبين حول القضايا و المسائل ذات الإهتمام المشترك...كما شكلت المقابلة سانحة لتبادل وجهات النظر حول أفضل السبل لتعزيز و توطيد العلاقات البرلمانية بين الجانبين.

السفير الفيتنامي وفي حديثه استعرض جوانب من التعاون الاقتصادي والثقافي، مثمنا التجاوب والدعم الذي لقيه من السلطات الجزائرية على جميع الأصعدة خلال مقامه ببلادنا.

المناسبة كانت سانحة للتطرق إلى العلاقات الديبلوماسية التاريخية المتينة بين البلدين، حيث ألح السيد رئيس مجلس الأمة بالنيابة على ضرورة العمل أكثر للدفع بالعلاقات الثنائية خاصة على المستوى الإقتصادي إلى مستوى الروابط التاريخية والسياسية المتميزة والتي تعود إلى مرحلة النضال من أجل التحرر للشعبين الجزائري والفيتنامي.

سفيرة جمهورية كوبا

واستقبـل يوم الثلاثاء 29 أكتوبر 2019، بمقر المجلس، السّيدة كلارا مارغريتا بوليدو سفيرة جمهورية كوبا بالجزائر التي أدت له زيارة وداع على إثر انتهاء مهامها ببلادنا.
اللقاء شكل سانحة لتناول العلاقات الثنائية التاريخية والمتميزة، وفرصة للتأكيد على الإرادة السياسية للطرفين في توطيد العلاقات بين البلدين على جميع الأصعدة والمستويات، والدفع بالتعاون إلى مستوى تطلعات الشعبين وقيادتي البلدين.

هذا وتطرق الجانبان إلى الأهمية التي يكتسيها التعاون البرلماني في تعزيز الروابط القائمة بين البلدين والحرص على إقامة حوار وتواصل دائم بما يخدم المصلحة المشتركة للشعبين الصديقين. ويساهم في تكريس الممارسة الديمقراطية والانتصار لإستقلالية القرار السياسي الوطني وترقية مثل ومبادئ السلم، العدل والإنصاف ونصرة القضايا العادلة في العالم لا سيما القضية الفلسطينية والقضية الصحراوية.

إستقبالات رؤساء اللجان

رئيس لجنة الشؤون الخارجية لمجلس الأمة يستقبل سفير الجمهورية اليمنية بالجزائر

استقبل السيد رشيد عاشور، رئيس لجنة الشؤون الخارجية والتعاون الدولي والجالية الجزائرية في الخارج، يوم الأربعاء 09 أكتوبر 2019، بمقر المجلس، سعادة السيد علي محمد علوي اليزيدي، سفير الجمهورية اليمنية بالجزائر... وقد شكلت المقابلة سانحة لتسجيل الارتياح لجودة العلاقات بين البلدين الشقيقين... كما تبادل الطرفان وجهات النظر حول الأوضاع الراهنة في العالم العربي خاصة المتعلقة منها بالتطورات التي تعرفها الأزمة اليمنية... وبهذا الخصوص فقد قدّم السفير اليمني لمضيفه عرضاً شاملاً حول الوضع الحالي باليمن، مشيداً بموقف الجزائر من الأزمة اليمنية، مثمناً وقوفها إلى جانب بلاده...

من جهته، أكدّ رئيس لجنة الشؤون الخارجية بمجلس الأمة على موقف الجزائر من الأزمة اليمنية، ومساندتها للجهود التي تبذلها الأمم المتحدة بهدف التوصل إلى مخرج سياسي يضمن وحدة اليمن وسيادته...

السيد صالح قوجيل رئيس مجلس الأمة بالنيابة في باريس وميدراند

السيد صالح قوجيل، رئيس مجلس الأمة بالنيابة في جمعية مجالس الشيوخ الأوروبية :

الثنائية البرلمانية .. تطوير للنشاط التشريعي ولتحقيق الاستقرار في كل المؤسسات الوطنية

بدعوة من نظيره الفرنسي السيد جيرارد لارشي رئيس مجلس الشيوخ الجمهورية الفرنسية، شارك السيد صالح قوجيل، رئيس مجلس الأمة بالنيابّة، على رأس وفد هام في الاجتماع العشرين لجمعية مجالس الشيوخ الأوروبية، الذي انعقد خلال الفترة الممتدة من 13 إلى 15 جوان 2019، بالعاصمة الفرنسية باريس، و قد تمحورت أشغاله حول موضوعين رئيسيين :

• الحوار الأورو-إفريقي للغرف الثانية بالبرلمانات.

• الثنائية البرلمانية (البيكاميرالية) مكسب للديمقراطية.

شارك في هذا الاجتماع علاوة على الجزائر و البلدان الأعضاء في جمعيات مجالس شيوخ أوروبا, بلدان إفريقية أخرى مثل الغابون و كينيا و المغرب و نيجيريا و كوت إيفوار والكامرون وجمهورية الكونغو.

وقد توجت أشغاله التي دامت يوما كاملا بقرارات و اختيار مكان انعقاد اللقاء القادم.

على هامش الحدث

محادثات رئيس مجلس الأمة بالنيابة مع نظيره رئيس مجلس الشيوخ الفرنسي

تحادث رئيس مجلس الأمة بالنيابة السيد صالح قوجيل، مع نظيره رئيس مجلس الشيوخ الفرنسي السيد جيرار لارشيه يوم الخميس 13 جوان 2019 بمقر مجلس الشيوخ الفرنسي،، على هامش الاجتماع الـ20 لمجالس الشيوخ الأوروبي، وقد تناولت المحادثات سبل تعزيز العلاقات بين غرفتي البرلمان.

كما وقع رئيس مجلس الأمة بالنيابة في مقر مجلس الشيوخ على السجل الذهبي

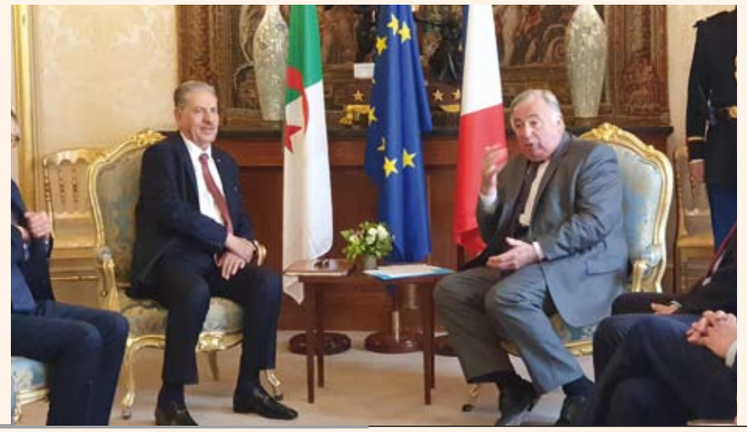

وقد ألقى السيد صالح قوجيل رئيس مجلس الأمة بالنيابة في هذا الاجتماع خطابا أكد في مستهله على أهمية الدبلوماسية البرلمانية إقليميا جهويا ودوليا، معتبرا الثنائية البرلمانية التي خاضتها الجزائر كتجربة حديثة ساهمت في ترقية الممارسة الديمقراطية . وأوضح رئيس مجلس الأمة بالنيابة أن القارة الافريقية التي انخرطت منذ سنة 2000 في الاتحاد الافريقي تسير وفق منهاج يحقق تحديث الدولة وتدعيم الأمن والاستقرار محاولة الخروج من آثار الاستعمار ومواجهة لتحديات الارهاب.

وفيما يلي النص الكامل لتدخل السيد صالح قوجيل:

الثنائية البرلمانية .. تطوير للنشاط التشريعي ولتحقيق الاستقرار في كل المؤسسات الوطنية

... وبودي التذكير هنا، أن الجزائر عانت لسنوات عدة من آفة الإرهاب وانتصرت عليها بقدراتها الذاتية ونتيجة اعتمادها استراتيجية شاملة لا ترتكز فقط على الحلول الأمنية بل تستند أيضا على مقاربة متكاملة الأبعاد، تجمع بين الحلول السياسية والاقتصادية والإصلاحات الشاملة والتي تكرست في ميثاق السلم والمصالحة الوطنية.

السيد جرار لارشي، رئيس مجلس الشيوخ الفرنسي،

– السيدات والسادة رؤساء الوفود المحترمين،

– السيدات الفضليات، السادة الأفاضل،

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

بداية أتوجه باسمي الخاص وباسم الوفد المرافق لي، بجزيل الشكر لمنظمي هذا الاجتماع على حسن الاستقبال وكرم الضيافة.

ولا يفوتني أن أنوه بالتنظيم الجيد والتأطير المحكم لهذا الاجتماع، ما يجعلنا متفائلين بأن تُتوج أشغاله بتحقيق مقاصده وتجسيد أهدافه.

أيتها السيدات الفضليات، أيها السادة الأفاضل،

لا شك أن الفضاءات البرلمانية المتعددة والمختلفة المُتاحة في إطار الدبلوماسية البرلمانية، تشكل فضاءات إضافية لتوسيع أداء البرلمانات الوطنية إقليميا وجهويا ودوليا .

لذلك يمكن القول، إن ثمة أهمية بالغة لانعقاد مثل هكذا لقاء، الذي يجمع الغرف العليا للبرلمانات الإفريقية مع نظيراتها الأوروبية، ذلك ما يشكل مبادرة إيجابية من شأنها ترقية الحوار بين مجالسنا وتطوير الأداء البرلماني والمساهمة في إيجاد حلول للتحديات المشتركة.

في هذا السياق، لا بد من التذكير بأهمية الثنائية البرلمانية كنظام سياسي حديث، ليس فقط من حيث المساهمة الفعالة في تطوير النشاط التشريعي، ولكن أيضًا وقبل كل شيء من حيث تحقيق التوازن والاستقرار لكل المؤسسات السياسية الوطنية.

في هذا الصدد، أثبتت تجربة الثنائية البرلمانية في الجزائر، على الرغم من حداثتها، أنها تجربة إيجابية ومفيدة لأنها ساهمت بشكل أساسي في ترقية الممارسة الديمقراطية، لا سيما من خلال تطوير النشاط البرلماني والتنسيق بين الغرفتين والمؤسسات الوطنية الأخرى.

أيتها السيدات الفضليات، أيها السادة الأفاضل،

تنخرط القارة الإفريقية اليوم تحت قيادة الاتحاد الإفريقي في مشروع واسع لإعادة التأهيل الشامل سياسيا واقتصاديا، لجعل قارتنا فاعلا رئيسياً في العلاقات الدولية.في هذا السياق، ومنذ إنشاء الاتحاد الإفريقي في عام 2000، تلتزم إفريقيا التزاما تاما بضرورة بناء وتحديث الدولة، وإدامة استقرارها، وضمان أمن سكانها .بيد أن هذه المهمة ليست سهلة، لأن القارة الأفريقية ما زالت تعاني من الأزمات والصراعات وما زالت عرضة للتهديدات والتحديات غير المتماثلة مثل الإرهاب والجريمة المنظمة العابرة للأوطان والتطرف العنيف.

وبودي التذكير هنا، أن الجزائر عانت لسنوات عدة من آفة الإرهاب وانتصرت عليها بقدراتها الذاتية ونتيجة اعتمادها استراتيجية شاملة لا ترتكز فقط على الحلول الأمنية بل تستند أيضا على مقاربة متكاملة الأبعاد، تجمع بين الحلول السياسية والاقتصادية والإصلاحات الشاملة والتي تكرست في ميثاق السلم والمصالحة الوطنية.

زيادة على ذلك، تواجه إفريقيا، التحديات المتعلقة بحركات الهجرة والمشاكل البيئية بما فيها التغيرات المناخية، الأمر الذي يستوجب المزيد من التنسيق وتظافر الجهود قصد مجابهتها .

لذلك ومثلما هو معلوم لديكم جميعا، مازالت مسألة التنمية بالنسبة لإفريقيا مطروحة، باعتبارها معضلة جديرة بالتحليل المعمق والمستمر ومصنفة ضمن أولوياتها الأساسية.

أيتها السيدات الفضليات، أيها السادة الأفاضل،

إن الحوار الأورو–الإفريقي المنشود هو الذي يجعل كأولويات تنمية المورد البشري وتوفير الاستثمارات المعززة للنمو والسلم والأمن في القارة السمراء .

من هذا المنطلق، فان العلاقات الإفريقية الأوروبية بحاجة إلى دفع حقيقي وفعالية أكبر لكل أشكال التكامل والتفاعل بين الهيئات القارية والجهوية.

وهنا بودي، التأكيد على الدور الريادي للدبلوماسية البرلمانية في تعزيز الحوار بين إفريقيا وأوروبا، وأعتبر أن اجتماعنا هذا يجب أن يساهم في تقديم مساهمة قيمة في هذا الحوار الذي يعد ضروريًا بين البرلمانيين الأفارقة والأوروبيين، خدمة للتعاون والصداقة بين بلداننا المختلفة.

علاوة على ذلك، تحتاج العلاقات الإفريقية الأوروبية لتظافر أكبر وخلاق بين جهود القارة الإفريقية والاتحاد الأوروبي، وهو ما من شأنه أن يرفع وبشكل ملموس من قيمة ومن مردودية شراكاتنا، خدمة للسلم والتنمية وتحقيقًا للآمال المشتركة.

وعليه، حري بنا التذكير، أن الاهتمام بهيكلة العلاقات البرلمانية المتعددة الأطراف، قد تبلورت بالنسبة لنا كدول إفريقية، مع فكرة تأسيس رابطة لمجالس الشيوخ والمجالس المماثلة لها في إفريقيا والعالم العربي، لينعقد المؤتمر الأول التأسيسي للرابطة من 25 إلى 27 أفريل 2004، بصنعاء (اليمن).

...وهنا بودي، التأكيد على الدور الريادي للدبلوماسية البرلمانية في تعزيز الحوار بين إفريقيا وأوروبا، وأعتبر أن اجتماعنا هذا يجب أن يساهم في تقديم مساهمة قيمة في هذا الحوار الذي يعد ضروريًا بين البرلمانيين الأفارقة والأوروبيين، خدمة للتعاون والصداقة بين بلداننا المختلفة.

وفي هذا الباب نقول، إن الأهمية لا تكمن في تعدد الأطر المشتركة، بقدر ما يجب أن يكون عليه دورها ضمن باقي الهيئات البرلمانية العاملة على الساحة الجهوية والقارية والدولية والتي تنتمي إليها البلدان المشاركة، لتصبح مكملة لها كفضاء إضافي يعزز العمل البرلماني، فلا يكرره عبثًا أو يناقضه.

لذلك، حرصت بلادي على المرافعة دوما من أجل إقامة شراكة على أساس مبدأ التوازن ومبدأ المساواة مع الشركاء من خارج القارة.

كما حرصت بلادي أيضا، على تعزيز مساهمتها في نهوض قارة إفريقية يسودها السلام والأمن، حتى يتسنى لها معالجة إشكالية التنمية و غيرها من التحديات.

ونتيجة لذلك، تعتبر الجزائر أن مسألة التنمية يستوجب إدراجها في سياق مقاربة شاملة وبينية، تتضمن أساسا التنمية الاقتصادية والاجتماعية وكذا مسألة ترقية وتحرر الإنسان، الذي يجب أن يكون الأساس والغرض من أي مسار تنموي ولهذا تعتبر الديمقراطية خيارًا استراتيجيًا لتعزيز الدولة الوطنية.

وفي هذا السياق، نؤكد أن الحراك الشعبي الذي تعيشه بلادنا منذ مدة والذي تميز بالطابع السلمي والحضاري لتظاهر الجزائريات والجزائريين، يُشكل دليلاً قوياً على حيوية الشعب الجزائري في تفاعله مع القضايا التي ترتبط بالشأن العام، كما أن الحراك سيثمر ديمقراطية حقيقية يساهم الجميع في ترسيخها وتعميقها كونها ستفضي حتماً إلى تنامي استقلالية القرار السياسي الوطني.

إن الشعب الجزائري أبان بكل وعي ومسؤولية حِرصَهُ على حماية وَطنِه و تُوقِهِ للرُقي بالبلاد نحو مستقبل ديمقراطي واعدْ ومزدهرْ.

ذلك ما يجعل الحوار الشامل، وفق ما أكده، فخامة رئيس الدولة، السيد عبد القادر بن صالح، في خطابه الأخير للأمة، هو السبيل الأنسب لتحقيق تطلعات الشعب الجزائري.

أيتها السيدات الفضليات، أيها السادة الأفاضل،

إنّ عالمنا اليوم بحاجة ماسة إلى ترقية قيم السلم والحوار من أجل مواجهة التحديات والتهديدات الراهنة وتسوية النزاعات القائمة بالطرق السلمية.

وفي السياق ذاته، فإن القارة الإفريقية بحاجة إلى تعميق الممارسة الديمقراطية فيها، مع ضرورة ترسيخ استقلالية القرار السياسي الذي يجب أن يَعُمّ الممارسة السياسية بإفريقيا.

علاوة على ذلك، ينبغي على القارة الإفريقية، أن تقضي على آخر جيوب الاستعمار فيها، من خلال تمكين شعوبها في ممارسة حق تقرير مصيرها وفق ما تقتضيه الشرعية الدولية.

في الأخير نقول، إن توفير الأمن ودعم السلام وتثبيت الاستقرار وتحقيق الازدهار وتعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية والتكنولوجية وخلق فرص مشتركة، كلها تطلعات يمكن تجسيدها عبر نهج تعاوني متوازن بين إفريقيا و أوروبا.

أشكركم على كرم الإصغاء، والسلام عليكم.

نؤكد أن الحراك الشعبي الذي تعيشه بلادنا منذ مدة والذي تميز بالطابع السلمي والحضاري لتظاهر الجزائريات والجزائريين، يُشكِل دَلِيلا قَوياً على حيوية الشعب الجزائري في تفاعله مع القضايا التي ترتبط بالشأن العام، كما أن الحراك سيثمر ديمقراطية حقيقية يساهم الجميع في ترسيخها وتعميقها كونها ستفضي حتما إلى تنامي استقلالية القرار السياسي الوطني.

إن توفير الأمن ودعم السلام وتثبيت الاستقرار وتحقيق الازدهار وتعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية والتكنولوجية وخلق فرص مشتركة، كلها تطلعات يمكن تجسيدها عبر نهج تعاوني متوازن بين إفريقيا و أوروبا.

السيد صالح قوجيل رئيس مجلس الأمة بالنيابة في المؤتمر السنوي العاشر لرؤساء البرلمانات الإفريقية

ندعم كل الجهود التنموية المتوازنة قاريا .. لتعزيز الأمن والسلام في العالم

كما شارك السيد صالح قوجيل، رئيس مجلس الأمة بالنيابة، على رأس وفد برلماني مشترك فيما بين الغرفتين، في المؤتمر السنوي العاشر لرؤساء البرلمانات الإفريقية، الذي انعقد يومي 06 و07 أوت 2019 بمقر البرلمان الإفريقي بميدراند (جنوب إفريقيا). والذي شارك فيه رؤساء المجالس الوطنية، مجالس الشيوخ للدول الأعضاء في البرلمان الإفريقي ورؤساء وأعضاء البرلمانات الإقليمية.

وقد تضمن جدول الأعمال المواضيع التالية :

- المهاجرون واللاجئون ومشردو الداخل في إفريقيا: جهود الدول، التحديات والمبادرات.
- استراتيجيات الوقاية من التشريد القسري : الوقاية من الصراعات وحلها والتأقلم مع التغير المناخي في إفريقيا.
- كيفية تجسيد منطقة التبادل الحر في إفريقيا

كما عالجت الدورة موضوع: «2019، سنة اللاجئين والعائدين والمشردين في الداخل: نحو حلول دائمة للتشريد القسري فى إفريقيا»، وهو المحور الذي اختاره الاتحاد الإفريقي كشعار رسمي لهذا العام خلال القمة الإفريقية الـ 32 المنعقدة في أديس-أبابا (أثيوبيا) يومي 10 و11 فيفري 2019.

وفي هذه المناسبة البرلمانية الافريقية الهامة كانت للسيد صالح قوجيل رئيس مجلس الأمة بالنيابة كلمة هامة أكد فيها على أهمية موضوع المؤتمر الذي رأى بأنه ملزم للجميع بالتعاون وصولا إلى مقاربة شاملة من حيث الأبعاد متقاسمة من حيث الأعباء ومستديمة من حيث المدى. وأوضح بأن الجزائر رافعت دائما لصالح مقاربة شاملة تشاورية موازنة وتضامنية تستند إلى احترام حقوق الانسان والسيادة ومتطلبات الأمن الوطني لكل دولة وفيما يلي النص الكامل للكلمة:

بسم الله الرحن الرحيم

السيد رئيس برلمان عموم افريقيا ،

- السيدات والسادة رؤساء البرلمانات المشاركة،
- السيدات والسادة نواب الرؤساء ،
- السيدات والسادة الضيوف ،
- السيدات الفضليات، السادة الأفاضل ،

أود في مستهل هذه الكلمة، أن أتوجه باسمي الخاص وباسم الوفد المرافق لي ، بجزيل الشكر لأصدقائنا في جنوب إفريقيا على حسن الاستقبال وكرم الضيافة.

وأود أيضا أن أعرب، لسعادة رئيس البرلمان الأفريقي، عن أطيب تمنياتي بالنجاح الكامل لأشغالنا خلال هذه الدورة.

لكن قبل هذا وذاك، اسمحُوا لي، أن أُحَيي من هذا المنبر، ذكرى فخامة الرئيس الراحل الباجي قائد السبسي، وأُعَبر بهذه المناسبة المؤلمة عن أخلص التعازي وأصدق مشاعر المواساة إلى تونس الشقيقة شعبا ودولة.

أيتها السيدات، أيها السادة،

نلتأم اليوم في اطار أشغال هذه الدورة السنوية والتي ينصب موضوعها الرئيسي حول «2019 سنة اللاجئين والمرحلين والنازحين في افريقيا» .

لقد تمت المصادقة على هذا الموضوع بمناسبة قمة رؤساء دول وحكومات أعضاء الاتحاد الافريقي المنعقدة بنواكشوط في جولية 2018، مع الإشارة أنه يشغل حيزًا هاما ضمن اهتمامات دولنا وشعوبنا ، ذلك ما يلزمنا بالتعاون بهدف الوصول إلى مقاربة شاملة من حيث الأبعاد ، متقاسمة من حيث الأعباء ومستديمة من حيث المدى.

وفي هذا الإطار ينبغي الذكر، أن مسألة اللاجئين والمُرَحّلين والنازحين في إفريقيا قد تصاعدت في السنوات الأخيرة، جراء الازمات والنزاعات المسلحة الناجمة عن أسباب داخلية وكذا بفعل التدخلات الخارجية.

وفي سبيل معالجة هذه المعضلات ذات الطابع الإنساني أساسا ، فان بلادي الجزائر رافعت دائما لصالح مقاربة شاملة، تشاورية، متوازنة وتضامنية، تستند إلى احترام حقوق الإنسان والسيادة ومتطلبات الأمن الوطني لكل دولة.

كما يتعين علينا كذلك، إدراج ضمن هذه المقاربة انشغالات ومصالح بلدان المصدر وبلدان العبور وبلدان الوِجْهَة بشكل متوازن.

فالجزائر تعاني أصلاً من ذات المسائل وتتخذ الإجراءات والتدابير اللازمة، بالشكل الذي يتطابق مع الاتفاقات التي تربطها مع البلدان الأصلية للمعنيين ووفق النصوص والمواثيق الدولية.

وفي هذا الإطار، حري بنا التذكير أن الجزائر لطالما وفرت الرعاية اللازمة للاجئين والمرحلين والنازحين الأفارقة وغير الأفارقة، وتسعى جاهدة لاسيما على المستوى الإنساني لتقديم يد العون لهم، وفي سبيل ذلك تسخر الكثير من الوسائل وتتخذ العديد من الإجراءات ضمن إطار انساني منسجم مع مبادئها وتقاليدها العريقة ومطابق للقيم العالمية والدولية.

وفي سبيل معالجة هذه المعضلات ذات الطابع الإنساني أساسا، فان بلادي الجزائر رافعت دائما لصالح مقاربة شاملة، تشاورية، متوازنة وتضامنية، تستند إلى احترام حقوق الإنسان والسيادة ومتطلبات الأمن الوطني لكل دولة.

وبالمقابل، فإن الجزائر تعتبر أن استفحال هذه الظواهر بشكل متزايد أصبح أمرًا مقلقا ، ما يستوجب منا جميعا المزيد من التنسيق وتكثيف الجهود خصوصا ما يتصل بضرورة محاربة الشبكات الإجرامية التي تسعى إلى استغلال هذه المآسي الإنسانية.

وفي ذات السياق، فإن بلادي ترى أيضا بأن معالجة مسببات وآثار هذه الظواهر يستلزم إعطاء الأولوية للتنمية والأمن بشكل متكامل.

أيتها السيدات، أيها السادة،

إن الجزائر تعتقد فعلاً أن التنمية المستدامة المتوازنة تُوَفر الكثير من الحلول لعدد من المعضلات بما فيها مسألة اللاجئين والمُرَحّلين والنازحين، وتساهم بنفس القَدَر في بناء الاستقرار وتقوية السلم واستتباب الأمن اقليميًا ودوليا .

كما ترى أيضًا أن هذا النهج التنموي، الذي ما زال دائمًا يُمَثل أولوية وطنية، يتماشى جنبًا إلى جنب مع الديمقراطية والحكم الرشيد ، وهو ما يفسر استمرارها في ديناميكية عصرنة البلاد ، إنسجامًا مع وتيرة الإصلاحات العميقة والشاملة التي تعرفها البلاد .

وفي هذا الجانب، نؤكد أن الديناميكية الديمقراطية الشعبية الجارية حاليا في بلدنا ، والتي تميزت بالطابع السلمي والمتحضر للمظاهرات، تُعَدُّ شاهدة على الوعي السياسي العالي للشعب الجزائري في تفاعله مع المصالح العليا للبلاد .

إن هذه الديناميكية ستمهد بالتأكيد الطريق لديمقراطية حقيقية وعميقة، يساهم فيها الجميع، مما سيزيد حتمًا من استقلال القرار السياسي الوطني.

من هذا المنطلق، فإن الحوار الشامل، كما أكد عليه فخامة رئيس الدولة السيد عبد القادر بن صالح، خلال خطاباته إلى الأمة، يظل الطريق الأنسب، لتحقيق كل تطلعات الشعب الجزائري.

أيتها السيدات، أيها السادة،

وبهدف مواجهة التحديات المشتركة، نقول أن ما تتحه الدبلوماسية البرلمانية من فرص، سيسمح لنا بالتأكيد، تحقيق تناغم تفاعلي برلماني بين البعدين الثنائي والمتعدد الأطراف، وفق ما يتطابق مع مصالحنا الوطنية المتعارضة أحيانا وبما نساعد به حكوماتنا ويخدم تطلعات شعوبنا .

لذلك نقول، إنه لا ريب في أن عملنا البرلماني المشترك سيساهم بشكل فَعّال بالموازاة مع ما تبذله الدبلوماسية الرسمية لدولنا لإيجاد حلول جماعية وتفاوضية للتحديات الشاملة والمعقدة التي تواجهها المجموعة الدولية اليوم.

أيتها السيدات الفضليات،

أيها السادة الأفاضل،

إن الجميع يَعلم، أن العلاقات الدولية الحالية معقدة ومتداخلة، لذلك، من الضروري أن تتولى إفريقيا شؤونها وتختار الآليات التي تناسبها ، حتى يتسنى لها إيجاد حلولها الذاتية من أجل حل مشاكلها بشكل ملموس، والاستجابة لتطلعات شعوبها .

في هذا السياق، يمكننا الاعتقاد بأن مصير إفريقيا وَجَبَ أن يَتّبِعَ منطق عدم الانحياز بمعزل عن معناه الأصلي الذي كان سائدًا خلال الحرب الباردة ولكن بمعنى الحفاظ على استقلالها وحريتها .

وعليه فإن إفريقيا التي هزمت الاستعمار ونظام الميز العنصري، لا تنحاز سوى لمصالح الأفارقة.

وفي هذا السياق، فإننا نرحب بدخول اتفاقية التجارة الحرة حيز التنفيذ في القارة الأفريقية في شهر مايو الماضي وإطلاق المرحلة العملياتية للمنطقة في القمة الاستثنائية لرؤساء الدول والحكومات التي انعقدت في النيجر في يوليو الماضي، الأمر الذي سيعزز لا محال التبادلات الاقتصادية والتجارية ويعزز ديناميكيات التكامل الإقليمي في قارتنا .

أيتها السيدات، أيها السادة،

إن إدراكنا اليوم للواقع العالمي المشترك قياسا من جهة بحجم التحديات كالتنمية والبيئة ونقل التكنولوجيا وحسن استيعاب تطلعات فئات الشباب، وبالنظر من جهة أخرى لخطورة التهديدات الأمنية الراهنة كالتطرف العنيف والإرهاب والهجرة غير الشرعية والإجرام المنظم العابر للحدود، يقتضي منا التصدي لها وفق رؤية مشتركة، منسجمة ومتعددة الأبعاد .

كما يقتضي منا الأمر في الوقت ذاته، تسوية الأزمات والنزاعات سلميا ، وفق مقتضيات الشرعية الدولية، مع ضرورة إسكات لغة الحرب وتجنب الخيارات العسكرية الهدامة واحترام السيادة الوطنية للدول.

من جانب آخر، ينبغي دعم المساعي الرامية إلى تعزيز الحوار الثقافي، الديني والحضاري، من أجل وضع حد لتنامي كافة أشكال العنصرية والتطرف العنيف.

لذلك نجدد التأكيد، من هذا المنبر، على دعم البرلمان الجزائري بغرفتيه لكل المبادرات والجهود التي تصب في خدمة التنمية المتوازنة قاريًا وما بين الشمال والجنوب وكذا تعزيز الأمن والسلام في العالم.

في ختام هذه الكلمة، تتمنى النجاح والتوفيق لأشغال هذا الاجتماع.

شكرًا لكم على كرم الإصغاء ،

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

من هذا المنطلق، فإن الحوار الشامل، كما أكد عليه فخامة رئيس الدولة السيد عبد القادر بن صالح، خلال خطاباته إلى الأمة، يظل الطريق الأنسب، لتحقيق كل تطلعات الشعب الجزائري.

مع رئيس البرلمان الافريقي

الدور المحوري والفعال للجزائر في القارة الإفريقية

خلال مشاركته في المؤتمر السنوي العاشر لرؤساء المجالس الوطنية ومجالس الشيوخ الإفريقية تقابل يوم الثلاثاء 06 أوت 2019 ، السيد صالح قوجيل رئيس مجلس الأمة بالنيابة مع معالي السيد روجي نكودو دانج رئيس البرلمان الإفريقي بحضور سفير الجزائر ببريتوريا – جنوب إفريقيا– وممثلي البرلمان الجزائري في البرلمان الإفريقي.

إذ وبعد لقاء على إنفراد توسع اللقاء لأعضاء الوفدين حيث قدم معالي السيد رئيس مجلس الأمة بالنيابة صورة عن الديناميكية السياسية والحضارية الكبيرة التي تميز بها الحراك الشعبي مؤكدا على أهمية استمرارية الدولة وتماسكها، منوها بالمنهجية المتبعة من طرف الدولة في تيسير سبل الحوار وتكريسه كحل وحيد وفقا لما دعى إليه رئيس الدولة. مجددا قناعة الجزائر بالعمل المتعدد الأطراف من خلال أجهزة الإتحاد الإفريقي وفي مقدمتها البرلمان الإفريقي، لتقريب الشعوب الإفريقية فيما بينها واقتراح الطرق المناسبة لتقوية التعاون وتنسيق المواقف في مختلف المحافل الدولية.

فيما عبر السيد رئيس البرلمان الإفريقي عن إعجابه بسلمية الحراك الشعبي الذي تعرفه الجزائر والذي لقي الإشادة الدولية، بالنظر لحضاريته، مستذكرا تجربة الثورة التحريرية التي شكلت مصدر إلهام للشعوب الإفريقية، كما لم يفوت سانحة المقابلة للتأكيد على الدور المحوري والفعال للجزائر في القارة الإفريقية، ودعمها لمؤسسات الإتحاد الإفريقي ومنها على الخصوص البرلمان الإفريقي.

مع رئيسة الإتحاد البرلماني الدولي

تبادل سبل تعزيز التعاون فيما بين البرلمان الجزائري والإتحاد البرلماني الدولي

أجرى السيد صالح قوجيل، جلسة عمل مع السيدة جابريلا كويفاس بارون رئيسة الإتحاد البرلماني الدولي بمعية حضور سفير الجزائر ببريتوريا .

اللقاء تناول سبل تعزيز العلاقات الثنائية كما تطرقت المحادثات إلى راهن القضايا الدولية والإقليمية كما استعرض الجانبان التحضيرات الجارية لإنعقاد المؤتمر الخامس لرؤساء البرلمانات المزمع تنظيمه صائفة العام المقبل والنشاطات المخلدة للذكرى الـ130 لتأسيس الإتحاد البرلماني الدولي.

رئيسة إتحاد البرلمان الدولي التي ثمنت بدايةً الدور الفعال للبرلمانيين الجزائريين في مختلف المحافل البرلمانية وعلى رأسها الإتحاد البرلماني الدولي، كما أبانت عن تقديرها الكبير للصورة الحضارية و السلمية للحراك الشعبي في الجزائر والذي أضحى نموذجا يحتدى به للتغيير الديمقراطي من خلال تلبية طموحات الشعب والمحافظة على مؤسسات الدولة معتبرة إياه أنموذجا راقيا في المنطقة والعالم ومن جهته عبر السيد صالح قوجيل رئيس مجلس الأمة بالنيابة لمحدثته عن ارتياحه للتعاون القائم ما بين البرلمان الجزائري والإتحاد البرلماني الدولي ، كما أكد لها عن إرادته في العمل من أجل تعزيزه و تطويره بما يخدم ترقية الديمقراطية التشاركية و الأمن و السلم في العالم .

وبخصوص الوضع الداخلي في الجزائر فقد أكد السيد رئيس مجلس الأمة بالنيابة أن الديناميكية السلمية والحضارية للحراك الشعبي ستثمر ديمقراطية حقيقية تساهم في تدعيم استقلالية القرار السياسي الوطني . و أن الحوار المعلن عنه من طرف رئاسة الدولة يبقى السبيل الأفضل لبناء المستقبل المنشود. وأن الجيش الشعبي الوطني سليل جيش التحرير الوطني بأحق وجدارة هو الضامن لمرحلة الانتقال الديمقراطي الحالي في الجزائر.

« تجارب المصالحات الوطنية التي أفضت إلى تحقيق الاستقرار السياسي والسلم الاجتماعي وبناء السلام »

شارك السيد عبد الحق كازي تاني، عضو مجلس الأمّة، في ندوة دولية حول « تجارب المصالحات الوطنية التي أفضت إلى تحقيق الاستقرار السياسي والسلم الاجتماعي وبناء السلام »، وكذا الاجتماع التأسيسي للشبكة البرلمانية للأمن الغذائي في إفريقيا والعالم العربي التي تنظمهما رابطة مجالس الشيوخ والشورى والمجالس المماثلة في إفريقيا والعالم العربي، بالتعاون مع مجلس المستشارين المغربي، وبالشراكة مع مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، وذلك يومي 17 و 18 جانفي 2019، بالعاصمة المغربية الرباط.

وقد تضمن جدول الأعمال دراسة المحاور التالية:
- المصالحة الوطنية من منظور العدالة الانتقالية،
- تجارب المصالحة : نتائج وتحديات،
- دور البرلمانات في تدعيم مسارات المصالحة،
- دور المؤسسات الوطنية في مسارات المصالحة وضمانات عدم التكرار.

كما تم الإعلان عن تأسيس الشبكة البرلمانية للأمن الغذائي في إفريقيا والعالم العربي والمصادقة على ميثاقها التأسيسي، وذلك تفعيلا لمضمون البيان الختامي للمنتدى البرلماني الاقتصادي لإفريقيا والعالم العربي: «من أجل بناء نموذج متكامل للتعاون الإقليمي» والذي انعقد بشراكة مع منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة (الفاو).

المنتدى البرلماني حول خطة التنمية المستدامة لعام 2030 في المنطقة العربية

شارك السيد ناصر بن نبري، عضو مجلس الأمّة، في أشغال المنتدى البرلماني حول خطة التنمية المستدامة لعام 2030 في المنطقة العربية، والذي نظمته لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (ESCWA)، بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومجموعة البنك الإسلامي للتنمية، وكذا الاتحاد البرلماني الدولي، وذلك يومي 24 و 25 جانفي 2019، في مقر الأمم المتحدة ببيروت (لبنان).
وقد كان هدف هذا المنتدى هو بحث سبل تعزيز دور البرلمانيين في تنفيذ خطة عام 2030، وعمليات المتابعة والتقييم في المنطقة العربية.
كما قدم توصيات حول التنمية المستدامة المقرر تنظيمه عام 2019 حول الهدف الرابع لتنمية المستدامة والمتضمن:
- التعليم الجيد،
- العمل اللائق ونمو الاقتصاد،
- الحد من أوجه عدم المساواة،
- التغيّر المناخي،
- السلام والعدل والمؤسسات القوية،
- وسائل التنفيذ والشراكات.

أشغال الجمعية البرلمانية للإتحاد من أجل المتوسط

شارك السيد محمد الصالح بوقفة، عضو مجلس الأمّة، عضو لجنة الثقافة، ترقية نوعية الحياة والتبادلات بين المجتمعات المدنية في اجتماع اللجنة المذكورة التابعة للجمعية البرلمانية للاتحاد من أجل المتوسط (AP-UpM)، والذي إنعقد في الفاتح من شهر فبراير 2019، بالعاصمة المغربية الرباط.
وقد ناقش أعضاء اللجنة موضوع رئيسي وهو : «الشباب في المنطقة الأورومتوسطية : إشكالية الالتزام المجتمعي وتجاذبات الفضاء الافتراضي

اجتماع اللجنة التحضيرية للمؤتمر العالمي الخامس لرؤساء البرلمانات

شاركت السيدة فوزية بن باديس، عضو مجلس الأمّة، في اجتماع اللجنة التحضيرية للمؤتمر العالمي الخامس لرؤساء البرلمانات، والمنظم من طرف الاتحاد البرلماني الدولي يومي 08 و 09 فيفري 2019، بجنيف (سويسرا)
ناقش أعضاء اللجنة موضوع رئيسي حول : «مدى تقدم برامج المؤتمرات الدولية السابقة لرؤساء البرلمانات»، من خلال التعرض لأربعة جوانب :
- التعاون فيما بين البرلمانات،
- البرلمانات، الديمقراطية ودولة القانون،
- البرلمانات وبرنامج التنمية المستدامة في آفاق 2030.
- البعد البرلماني في عمل منظمة الأمم المتحدة.

للعلم يحوز البرلمان الجزائري على عضوية اللجنة التحضيرية للمؤتمر الخامس لرؤساء البرلمانات المزمع عقده العام 2020، منذ الجمعية 139 للإتحاد البرلماني الدولي المنعقدة بجنيف في أكتوبر الماضي ويتولى السيد عبد القادر بن صالح، رئيس مجلس الأمّة عضوية اللجنة.

الجلسة الثالثة لدور الانعقاد الثالث من الفصل التشريعي الثاني للبرلمان العربي

شارك السيد عبد الكريم قريشي، عضو مجلس الأمّة، عضو البرلمان العربي، في الجلسة الثالثة لدور الانعقاد الثالث من الفصل التشريعي الثاني للبرلمان العربي، والتي إنعقدت ما بين 10 و 12 فبراير 2019، بالعاصمة المصرية__ القاهرة.
تضمن جدول الأعمال، اجتماع المكتب والجلسة العامة واجتماعات اللجان الدائمة، وكذا انعقاد اجتماعات اللجان الفرعية. كما سبق الأشغال انعقاد جلسة استماع حول رفع اسم جمهورية السودان من قوائم الدول الراعية للإرهاب.

منظمة حلف شمال الأطلسي

بدعوة من منظمة حلف شمال الأطلسي، قام وفد برلماني عن مجلس الأمة، يومي 19 و20 فبراير 2019، بزيارة إلى مقر منظمة حلف شمال الأطلسي (OTAN)، بالعاصمة البلجيكية بروكسل.
تشكل الوفد البرلماني من السيدة والسادة:
- نورالدين بن قرطبي، رئيس لجنة الدفاع الوطني، رئيس الوفد،
- رشيد عاشور، عضو مجلس الأمة،
- مختارية شنتوف، عضو مجلس الأمة،
- محمد الطيب حمارنية، عضو مجلس الأمة،
- فريد بحري، عضو مجلس الأمة،
- سليمان زيان، عضو مجلس الأمة،
- أحمد خرشي، عضو مجلس الأمة،
- سعيد سعيدي، عضو مجلس الأمة،
- حميد بوزكري، عضو مجلس الأمة.

وقد اندرجت هذه الزيارة في إطار البرنامج الثنائي المندرج في سياق الحوار المتوسطي الجزائر - منظمة حلف شمال الأطلسي و كذا الدبلوماسية العمومية التي تنتهجها المنظمة للتعريف بهياكلها وأسلوب عملها ونطاق العمليات التي تقوم بها.

اشغال الجمعية البرلمانية لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا

شارك وفد برلماني مشترك فيما بين الغرفتين في أشغال الدورة الشتوية الثامنة عشر(18) للجمعية البرلمانية لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا (AP-OSCE)، والتي إنعقدت يومي 21 و 22 فيفري 2019، بالعاصمة النمساوية__ فيينا.
تكون الوفد البرلماني من السيدة والسادة:
- الهاشمي جيار، عضو مجلس الأمّة، رئيس المجموعة البرلمانية للثلث الرئاسي،
- نور الدين بقادة، نائب بالمجلس الشعبي الوطني،
- جميلة بلحبيب، نائب بالمجلس الشعبي الوطني.

وقد تمحور جدول أعمال الدورة حول اجتماعات اللجنة الدائمة، الجلسة المشتركة للجان العامة واللجان العامة الثلاث، بحيث ستكون مناقشات خاصّة حول المواضيع التالية:
- حل النزاعات ذات الامتداد : أدوات وآليات منظمة الأمن والتعاون في أوروبا.
- الحكم الرشيد في مجال مكافحة الفساد، تبييض الأموال وتمويل الارهاب في منطقة منظمة الأمن والتعاون في أوروبا.
- تأثير القيود المشروعة على حقوق الإنسان في حالات الطوارئ.

جدير بالذكر أنّ البرلمان الجزائري يشارك بصفة منتظمة في اجتماعات الجمعية البرلمانية لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا ويحوز على صفة شريك في التعاون.

أشغال الجمعية البرلمانية للبحر الأبيض المتوسط ببلغراد (صربيا)

شارك وفد برلماني عن مجلس الأمة، في الجلسة العامة الثالثة عشرة للجمعية البرلمانية للبحر الأبيض المتوسط APM، وذلك يومي 21 و22 فبراير2019، بالعاصمة الصربية بلغراد.
وقد تكون الوفد من السيدة والسيد:
- رفيقة قصري، عضو مجلس الأمة،
- وحيد فاضل، عضو مجلس الأمة.

وتضمن جدول أعمال الدورة دراسة عدة مواضيع من بينها:
- مواجهة التهديد المتطور للإرهاب في المنطقة الأورو-متوسطية،
- التطورات السياسية والأمنية في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وغرب البلقان.
- التحديات المتعلقة بالتغيير المناخي: «دور برلمانيين الجمعية البرلمانية من أجل المتوسط بعد COP24»،
- تشريعات فعالة لدعم الشركات الصغيرة والمتوسطة في منطقة البحر الأبيض المتوسط،
- تنفيذ الميثاق العالمي للهجرة:» دور الجمعية البرلمانية للبحر الأبيض المتوسط»،
- نواب الجمعية البرلمانية للبحر الأبيض المتوسط من أجل حقوق الإنسان.

اجتماع للاتحاد البرلماني العربي

شارك مجلس الأمة في اجتماع لجنة الفريق القانوني المنبثقة عن اللجنة التنفيذية للاتحاد البرلماني العربي، والذي ينظمه الاتحاد البرلماني العربي بالتعاون مع مجلس النواب الأردني، وذلك يومي 26 و27 فيفري 2019، بالعاصمة الأردنية عمّان.

تضمن جدول الاجتماع مناقشة:

–النموذج الاسترشادي حول القانون العربي لمكافحة الإرهاب والكيانات الإرهابية،

– النموذج الاسترشادي حول القانون العربي للمرأة والطفولة.

جدير بالذكر، أن مجلس الأمة يحوز على عضوية هذه اللجنة، بالإضافة إلى عضويته في اللجنة التنفيذية للاتحاد البرلماني العربي، واللجان المنبثقة عنها.

الدورة الـ 25 للجنة التنفيذية للاتحاد البرلماني العربي

شارك السيد علي جرباع، عضو مجلس الأمّة، رئيس المجموعة البرلمانية للتجمع الوطني الديمقراطي، عضو اللجنة التنفيذية للاتحاد البرلماني العربي، في الدورة الـ 25 للجنة التنفيذية للاتحاد البرلماني العربي، والتي نظمها الاتحاد البرلماني العربي بالتعاون مع البرلمان الأردني، وذلك يوم الخميس 28 فيفري 2019، بعمّان (المملكة الأردنية الهاشمية).

تضمن جدول أعمال الدورة دراسة ومناقشة:

• تقرير الأمين العام للاتحاد البرلماني العربي حول تنفيذ قرارات مؤتمرات الاتحاد،

• أنشطة الأمانة العامة للاتحاد،

• تقارير اللجان الخاصة للاتحاد حول جائزة التّمَيُّز البرلماني العربي، وكذا التعديلات المقترحة على ميثاق الاتحاد ونظامه الداخلي.

المؤتمر الـ 29 للاتحاد البرلماني العربي

شارك السيد علي جرباع، عضو مجلس الأمّة، رئيس المجموعة البرلمانية للتجمع الوطني الديمقراطي، ضمن وفد برلماني مشترك فيما بين غرفتي البرلمان، في المؤتمر الـ 29 للاتحاد البرلماني العربي، الذي نظمه الاتحاد البرلماني العربي بالتعاون مع البرلمان الأردني، وذلك يومي 03 و 04 مارس 2019، بعمان (المملكة الأردنية).

تضمن جدول أعمال المؤتمر عدّة بنود منها:

• تقرير رئيس الاتحاد عن نشاطه ونشاط اللجنة التنفيذية.

• الحساب الختامي ومشروع موازنة الاتحاد للعام 2019.

• تقارير اللجان الدائمة للاتحاد البرلماني العربي.

• انتقال رئاسة الاتحاد البرلماني العربي.

• كما تم خلال المؤتمر تكريم شخصيات برلمانية، وتقديم جائزة التّمَيُّز البرلماني التي دأب الاتحاد على تقديمها تكريما للمتميزين في المجال البرلماني العربي.

اجتماعات اللجان الدائمة للبرلمان الافريقي

شارك السيد عبد القادر مولخلوة، عضو مجلس الأمّة عضو البرلمان الافريقي، في اجتماعات اللجان الدائمة للبرلمان الافريقي، والتي إنعقدت خلال الفترة الممتدة من 04 إلى 09 مارس 2019، بمدينة جوهانسبورغ (جنوب افريقيا).

وقد ناقش المشاركون الموضوع الذي سيُعتمد للدورة المقبلة بعنوان: «سنة اللاجئين والعائدين والمشردين داخليا في إفريقيا : من أجل حلول دائمة للنزوح القسري».

كما تضمن اجتماعات اللجان مناقشة عدّة مواضيع من بينها:

• إدارة الديون ومكافحة الفساد في إفريقيا،

• دراسة برنامج العمل للعام 2019،

• دراسة المخطط الاستراتيجي للفترة 2019 – 2023.

الدورة 14 لإتحاد مجالس منظمة التعاون الإسلامي

شارك وفد برلماني مشترك فيما بين غرفتي البرلمان، في الدورة الرابعة عشر لاتحاد مجالس الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي والاجتماعات المصاحبة لها، وذلك خلال الفترة الممتدة من 11 إلى 14 مارس 2019، بالعاصمة المغربية الرباط.

تشكل الوفد البرلماني من السيدة والسادة:

• مصطفى جغدالي، عضو مجلس الأمة، رئيس لجنة التربية والتكوين والتعليم العالي والبحث العلمي والشؤون الدينية، رئيس الوفد،

• رفيقة قصري، عضو مجلس الأمة،

• محمد أخاموك، عضو مجلس الأمة،

• عبد الحق قازي تاني، عضو مجلس الأمة،

• علي الهامل، نائب بالمجلس الشعبي الوطني،

• حسن عريبي, نائب بالمجلس الشعبي الوطني،

• يوسف عجيسة، نائب بالمجلس الشعبي الوطني،

و قد شملت هذه الاجتماعات بالإضافة إلى مؤتمر الاتحاد، المؤتمر الثامن للبرلمانيات المسلمات واجتماعات اللجنة العامة واللجنة التنفيذية واللجان الدائمة للاتحاد. حيث تدارس المشاركون عدة مواضيع وقضايا تهم العالم الإسلامي، من بينها:

• الوضع في فلسطين،

• مكافحة الإرهاب تحت مظلة الأمم المتحدة وإعادة التأكيد على الحق الشرعي فى مقاومة الاحتلال والعدوان الخارجي،

• قدرات النساء فى حل المشكلات والنزاعات المحلية والإقليمية،

• تفعيل ودعم المؤسسات الاقتصادية النشطة فى مجال التنمية فى العالم الإسلامي،

• الانتهاكات الجارية لحقوق الإنسان ضد مسلمي الروهينغيا في ميانمار،

• تعزيز مكانة الشباب فى العالم الإسلامي.

ندوة حول دور الشتات في تطوير المجتمع المدني

.

شارك وفد برلماني مشترك فيما بين الغرفتين في ندوة حول دور الشتات في تطوير المجتمع المدني، المنظمة من طرف الشبكة البرلمانية لسياسات الشتات، التابعة للجمعية البرلمانية لمجلس أوروبا، والتي إنعقدت يوم 22 مارس 2019، بالعاصمة البولندية وارسو.

تشكل الوفد البرلماني من السادة:

• محمد الطيب العسكري، عضو مجلس الأمّة،

• عمر عثماني، نائب بالمجلس الشعبي الوطني.

وقد ناقش المشاركون موضوع رئيسي حول:

«دور الشتات في تطوير حركة المجتمع المدني وكيفية مساهمتهم في بناء الدولة الديمقراطية».

أشغال المرحلة الثانية للدورة العادية 2019 للجمعية البرلمانية APCE

شارك وفد برلماني عن مجلس الأمة، في أشغال المرحلة الثانية للدورة العادية 2019 للجمعية البرلمانية لمجلس أوروباAPCE ، وذلك خلال الفترة الممتدة من 10 إلى 12 أفريل 2019، بمدينة ستراسبورغ الفرنسية. ويتكون الوفد من السيدة والسادة:

– رفيقة قصري، عضو مجلس الأمة،– عبد الناصر حمود، عضو مجلس الأمة،– علي طالبي، عضو مجلس الأمة.

و قد ناقش المشاركون في اجتماعات المرحلة الثانية للدورة العادية للجمعية البرلمانية لمجلس أوروباAPCE عدة مواضيع من بينها:

• وضع المهاجرين و اللاجئين.

• تقييم الشراكة من أجل الديمقراطية.

• مواجهة تحديات المكافحة الدولية للجريمة المنظمة، الفساد وتبييض الأموال.

• التعاون مع منظمة الأمم المتحدة في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة في آفاق 2030.

وقد خصصت لجنة المسائل السياسية والديمقراطية اجتماع لعرض تطورات الأوضاع السياسية الأخيرة في الجزائر بمشاركة برلمانيين جزائريين.

جدير بالذكر أن البرلمان الجزائري يشارك بصفة منتظمة في اجتماعات الجمعية البرلمانية لمجلس أوروبا و يحوز على صفة «مدعو».

منتدى المجموعة الخاصة للمتوسط

شارك وفد برلماني عن مجلس الأمّة في أشغال منتدى المجموعة الخاصة للمتوسط GSM، والذي نظم من طرف الجمعية البرلمانية لحلف شمال الأطلسي AP–OTAN، وذلك في الفترة ما بين 12 و 14 أفريل 2019، بمدينة أنطاليا التركية، و قد تشكّل الوفد من السّادة:

– ضياء الدين بلهبري، عضو مجلس الأمّة،

– فتاح طالبي، عضو مجلس الأمّة.

ناقش المشاركون عديد المواضيع ذات الاهتمام المشترك والمتعلقة بمنطقة البحر الأبيض المتوسط والشرق الأوسط من بينها:

– آليات وأدوات تعاون الجمعية البرلمانية لحلف الشمال الأطلسي: شراكات جديدة وتبادل للخبرات،

– الهجرة مابين التحديات الانسانية والتحديات الأمنية،

– الوضع في سوريا،

– الوضع في ليبيا والساحل،

– التطورات الأخيرة في الصراع الفلسطيني– الإسرائيلي.

جدير بالذكر أنّ البرلمان الجزائري يشارك بانتظام في اجتماعات الجمعية البرلمانية لمنظمة حلف شمال الأطلسي بصفته «عضو شريك متوسطي».

الدورة العادية الثانية من الفترة التشريعية الخامسة للبرلمان الإفريقي

شارك وفد برلماني عن مجلس الأمّة في أشغال الدورة العادية الثانية من الفترة التشريعية الخامسة للبرلمان الإفريقي، والتي إنعقدت في الفترة ما بين 02 و 18 ماي 2019 ،بجوهانسبورغ (جنوب إفريقيا).

ناقش المشاركون الموضوع الذي اعتمد للدورة بعنوان: «سنة اللاجئون والعائدون والمشردون داخليا في إفريقيا : من أجل حلول دائمة للنزوح القسري».

كما تضمن اجتماعات اللجان مناقشة عدة مواضيع من بينها:

1. إدارة الديون ومكافحة الفساد في إفريقيا،

2. استتباب الأمن والسلم في إفريقيا،

3. تنفيذ ميثاق النهضة الثقافية الافريقية،

4. بناء الأحزاب السياسية لديمقراطيات حيّة وشاملة في إفريقيا.

الجلسة الرابعة لدور الانعقاد الثالث من الفصل التشريعي الثاني للبرلمان العربي

شارك السيد عبد الكريم قريشي، عضو مجلس الأمّة، عضو البرلمان العربي في الجلسة الرابعة لدور الانعقاد الثالث من الفصل التشريعي الثاني للبرلمان العربي، و التي إنعقدت من 17 إلى 19 جوان 2019 بالقاهرة (مصر).

تضمن جدول الأعمال، اجتماع المكتب والجلسة العامة واجتماعات اللجان الدائمة، وكذا انعقاد اجتماعات اللجان الفرعية للبرلمان العربي

اجتماعات الجمعية البرلمانية للمتوسط بتركيا

شارك وفد برلماني عن مجلس الأمة، في اجتماعات الجمعية البرلمانية للمتوسط حول موضوع: « الصلة بين الحركات الشعبية والأمن» . والمنظمة من طرف الجمعية البرلمانية للبحر الأبيض المتوسط APM، بالتعاون مع البرلمان التركي، وذلك خلال الفترة الممتدة من 19 إلى 21 جوان 2019، بمدينتي أنقرة وغازي عنتاب (جمهورية تركيا).

وقد تكون الوفد البرلماني من السيدين:

• محمد زكرياء، عضو مجلس الأمة،

• محمد عمارة، عضو مجلس الأمة،

وتضمن برنامج الاجتماع مناقشة المواضيع التالية:

• الحركات الشعبية في منطقة البحر الأبيض المتوسط،

• الحرب في سوريا والأمن: دراسة حالة تركيا وأوروبا،

• المقاتلون الإرهابيون الأجانب نظرة عامة على الوضع الحالي والجهود العالمية لمكافحة الإرهاب: دور البرلمانيين.

• القضايا المتعلقة بمحاكمة المقاتلين الإرهابيين الأجانب العائدين وعائلاتهم، ومكافحة تمويل الإرهاب.

منتدى من تنظيم الاتحاد البرلماني الدولي

شارك وفد برلماني مشترك عن الغرفتين، في منتدى برلماني حول موضوع: «الالتزام البرلماني في مجال حقوق الإنسان: تحديد السلوكات الحميدة وفرص العمل»، والذي نظم من طرف الاتحاد البرلماني الدولي، وذلك في الفترة ما بين 24 و26 جوان 2019، بجنيف.

تكون الوفد المشارك من السيدة و السادة:

• نور الدين بالأطرش، رئيس لجنة الشؤون القانونية والإدارية وحقوق الإنسان والتنظيم المحلي وتهيئة الإقليم والتقسيم الإقليمي، رئيس الوفد؛

• فريد غربي، عضو مجلس الأمة؛

• عبد الوهاب حميدوش، عضو مجلس الأمة،

• زوبيدة غريش، نائب بالمجلس الشعبي الوطني

• بلعربي كمال، نائب بالمجلس الشعبي الوطني

• بلخير كمال ، نائب بالمجلس الشعبي الوطني

وقد تضمن برنامج المنتدى مناقشة المواضيع التالية:

• دراسة حالات وطنية لمشاركة البرلمانيين في المراجعة الدورية الشاملة وعمل وكالات هيئة الأمم المتحدة،

• حماية حقوق الانسان على المستوى الوطني: الاستراتيجية من أجل مساهمة برلمانية قوية،

• تطوير أدوات لتعزيز فعالية البرلمانات وخاصة لجان حقوق الإنسان في مجال تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها.

أشغال الدورة العادية 2019 للجمعية البرلمانية لمجلس أوروبا

شارك وفد برلماني مشترك عن الغرفتين في أشغال المرحلة الثالثة للدورة العادية 2019 للجمعية البرلمانية لمجلس أوروبا، و ذلك في الفترة ما بين 24 و28 جوان 2018 بمدينة ستراسبورغ (فرنسا).

تشكل الوفد البرلماني من السادة:

• رشيد عاشور، رئيس لجنة الشؤون الخارجية والتعاون الدولي والجالية الجزائرية بالخارج، رئيس الوفد،

• فؤاد سبوتة، عضو مجلس الأمة،

• رابح بن يوب، عضو مجلس الأمة.

• هشام رحيم، نائب بالمجلس الشعبي الوطني

• شبيلي لزهر، نائب بالمجلس الشعبي الوطني

و تضمن جدول أعمال الدورة دراسة المواضيع التالية:

• وضع حد للعنف ضد الأطفال: «مساهمة مجلس أوروبا في أهداف التنمية المستدامة»؛

• الوضع في سوريا: «آفاق الحل السياسي».

جدير بالذكر أن البرلمان الجزائري يشارك بصفة منتظمة في اجتماعات الجمعية البرلمانية لمجلس أوربا و يحوز على صفة مدعو

المنتدى العالمي للنساء القياديات السياسيات WPL

شاركت السيدة ليلى براهيمي، عضو مجلس الأمة و السيدة أمال دروة، نائب بالمجلس الشعبي الوطني في القمة السنوية 2019 للمنتدى العالمي للنساء القياديات السياسيات (WPL)، والذي نظمه المنتدى بالتعاون مع البرلمان الياباني، وذلك خلال الفترة الممتدة من 25 إلى 27 جوان 2019، بالعاصمة اليابانية طوكيو.

وقد كان الهدف من المنتدى هو الرفع من تأثير النساء في مجالات السياسة واتخاذ القرار، ومناقشة عدة محاور منها:

–الإجراءات المناسبة لتطور المجتمعات من خلال أهداف التنمية المستدامة،

– دور البرلمانيين في تعزيز التنوع والإدماج.

– دور النساء في ترقية الصحة،

–ترقية المقاولاتية النسوية،

–عراقيل وتحديات النساء العاملات في مجال السياسة.

المنتدى الدولي حول التطور البرلماني والمؤتمر البرلماني «روسيا - إفريقيا».

أكد السيد مليك خذيري، نائب رئيس مجلس الأمة، في الكلمة التي ألقاها خلال مشاركته رفقة وفد برلماني مشترك فيما بين غرفتي البرلمان الجزائري، في أشغال المنتدى الدولي الثاني حول تطور البرلمانية والمؤتمر البرلماني روسيا- إفريقيا، الذي انعقد موسكو (فيدرالية روسيا)، من 30 جوان إلى 05 جويلية 2019، أن تنمية أو تطوّر البرلمانية Le développment du Parlementarisme- الذي اختيرَ كموضوع للمنتدى الدولي الاول المنعقد بموسكو في السنة الماضية، قد سجل نجاحا ملحوظا، الأمر الذي يتأكد بشكل ملموس اليوم، من خلال تنظيم الطبعة الثانية للمنتدى بمواضيع عديدة وهامة، علاوة على ان فعالياته هذه المرة تكتس أهمية أكبر كونها تتزامن مع الندوة البرلمانية «روسيا- إفريقيا» التي تُمثل هي الاخرى حدثا برلمانيا مميزا.

كما أكّد على أهمية دور البرلمان داخل الحياة السياسية الوطنية لكل بلد، وكذا مساهماته الكبيرة في تحقيق آمال تطلعات كل شعب من شعوبنا.

وأضاف أن البرلمانات كانت دائما ومازالت تُعد أكثر المؤسسات المعنية بمسألة ضمان الحقوق والحريات، باعتبار البرلمانيون هم ممثلوا الشعوب الذين عهدت اليهم شعوبهم، العمل على تحقيق طموحاتهم في العيش في كنف الكرامة والحرية والسلام.

وأشار إلى الدور الهام الذي أضحت تؤديه البرلمانات الوطنية على المستوى الدولي والاقليمي من خلال الأطر البرلمانية المتعددة والمختلفة، في إطار الدبلوماسية البرلمانية، مما جعلها فاعلا مهما بإمكانها أن تساهم في رسم معالم السياسة الدولية في مختلف جوانبها.

وهو الأمر الذي يسمح لنا بالقول أن مسألة البرلُمانية لم تعد تقتصر قط على العمل البرلماني المحض بشقيه التشريعي والرقابي، بل تعدت ذلك بشكل واضح، لتشمل إسهام المؤسسات البرلمانية في السعي إلى جانب الحكومات الوطنية، على إيجاد الحلول المناسبة للرهانات والتحديات المختلفة التي تواجه شعوبها في الوقت الراهن.

و أضاف السيد مليك خذيري، نائب رئيس مجلس الأمة، أن موضوع المؤتمر البرلماني الروسي -الإفريقي، محل النقاش سيساهم في دفع الحوار السياسي الإفريقي الروسي والارتقاء به إلى مراحل متقدمة انطلاقا مما هو موجود اليوم من خلال المواقف المشتركة أو المتقاربة التي تجمعنا في العديد من المسائل السياسية والأمنية ، وإننا على ثقة من أن هذا الحوار يحمل في طياته بوادر جد ايجابية لمستقبل العلاقات السياسية بين افريقيا و فيدرالية روسيا.

كما أشاد بالحوار السياسي النوعي التقليدي السائد بين الدول الإفريقية وفيدرالية روسيا الذي يرتكز على التضامن الدائم الذي طالما طبع الموقف الروسي تجاه القضايا العادلة.

وبالمناسبة، أكّد السيد مليك خذيري، أن الجزائر ما فتأت تدعو إلى ضرورة اضفاء أكثر توازن واكثر تضامن في العلاقات الدولية ، والالتزام بالمبادئ الدولية لاسيما احترام مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول، واحترام سيادة الشعوب في تقرير مصيرها، واعتماد الحوار والحلول السياسية لفض النزاعات الدولية و كذا الحوار والمصالحة لحل الأزمات الداخلية.

وأضاف أنه ثمة تحديات كبيرة مشتركة يتوجب التفكير في كيفية التنسيق لمواجهتها مثل الإرهاب والتطرف والاجرام المنظم العابر للحدود والاتجار غير المشروع بالأسلحة والبشر والمخدرات، الأمر الذي يتطلب تظافر واشتراك الجهود، قصد مكافحتها ومعالجة أسبابها وتجفيف منابعها المادية والفكرية، والتعامل مع كافة أوجهها لاستئصالها وفق مقاربة شاملة ومنسجمة مع الشرعية الدولية.

واختتم السيد مليك خذيري، في ختام كلمته أن الجزائر تحرص دوما على تعزيز مساهمتها في نهوض قارة إفريقية يسودها السلام و الأمن، حتى يتسنى لها معالجة إشكالية التنمية وغيرها من التحديات.

لقاء لتبادل التجارب والخبرات، مع نظرائهم من الجمعية الوطنية الصربية

شارك وفد مشترك عن غرفتي البرلمان ، في لقاء برلماني لتبادل التجارب والخبرات، مع نظرائهم من الجمعية الوطنية الصربية، وذلك خلال الممتدة من 08 إلى 11 جويلية 2019، بالعاصمة الصربية بلغراد.

وقد اندرج هذا اللقاء في إطار برنامج التعاون المسطر بين البرلمان الجزائري وبرنامج الأمم المتحدة الانمائي PNUD بعنوان «دعم المشاركة السياسية الفعالة والمستدامة للمرأة في المجالس المنتخبة».

تمحورت مواضيع هذا اللقاء حول:

- المشاركة البرلمانية للمرأة،
- المتابعة البرلمانية لمسار تنفيذ أهداف التنمية المستدامة،
- التعاون الثنائي بين البرلمان الجزائري والبرلماني الصربي.

اجتماع الدورة السنوية للجمعية البرلمانية لمنظمة الأمن و التعاون بأوروبا

شارك وفد مشترك عن غرفتي البرلمان، في اجتماع الدورة السنوية للجمعية البرلمانية لمنظمة الأمن والتعاون بأوروبا (AP-OSCE)، والتي إنعقدت خلال الفترة الممتدة من 4 إلى 8 جويلية 2019. بلوكسمبورغ،

و قد تكون الوفد من السادة:

-الهاشمي جيار، رئيس المجموعة البرلمانية للثلث الرئاسي، رئيس الوفد.
-علي بلوط، رئيس لجنة الثقافة والإعلام و الشبيبة والسياحة.
-سليم شنوفي، عضو مجلس الأمة.
- بودراجي مسعود، نائب بالمجلس الشعبي الوطني

وتمحور أشغال الدورة حول موضوع رئيسي: «تشجيع التنمية المستدامة لتعزيز الأمن: دور البرلمانات»

جدير بالذكر أن البرلمان الجزائري يشارك بصفة منتظمة في اجتماعات الجمعية البرلمانية لمنظمة الأمن والتعاون بأوروبا (AP-OSCE)، ويحوز على صفة شريك في التعاون.

الدورة التي دامت 4 أيام ، توجت أشغالها بإصدار إعلان لوكسمبورغ ،حول موضوع « تشجيع التنمية المستدامة لتعزيز الأمن: دور البرلمانات».

وقد كان الوفد البرلماني الجزائري المشارك برئاسة السيد هاشمي جيار رئيس المجموعة البرلمانية الثلث الرئاسي، العديد من النشاطات واللقاءات مع وفود برلمانية أخرى، تم من خلالها تبادل التجارب والخبرات في العمل البرلماني والتعرض للوضع في الجزائر .

اجتماعات اللجان الدائمة للبرلمان الإفريقي

شارك السيد عبد القادر مولخلوة، عضو مجلس الأمة، عضو البرلمان الإفريقي، في اجتماعات اللجان الدائمة للبرلمان الإفريقي، والتي انعقدت خلال الفترة الممتدة من 02 إلى 10 أوت 2019 بجوهانسبورغ (جنوب إفريقيا).

وقد ناقشت لجنة الشؤون النقدية والمالية في البرلمان الافريقي التي يحوز السيد عبد القادر مولخلوة على العضوية فيها، المواضيع التالية:

- دور البرلمانيين الأفارقة في تنفيذ أجندة الاتحاد الافريقي لعام 2063، وأهداف التنمية المستدامة،
- تدقيق الأداء على الرقابة والمسألة،
- مراجعة ميزانية البرلمان الافريقي للعام 2020
- إدارة المالية العامة وإعداد التقارير.

الدورة الـ 26 للجنة التنفيذية للاتحاد البرلماني العربي

شارك السيد علي جرباع، رئيس المجموعة البرلمانية للتجمع الوطني الديمقراطي بمجلس الأمّة، في الدورة الـ 26 للجنة التنفيذية للاتحاد البرلماني العربي واجتماعات اللجنتين المتخصصتين المنبثقتين عنها وهما : اللجنة المصغرة والفريق القانوني، وذلك خلال الفترة الممتدة من 15 إلى 19 سبتمبر 2019 بالعاصمة الأردنية عمّان.

وقد تضمن جدول أعمال الأشغال عدة بنود منها:

- دراسة اقتراحات تعديل ميثاق الاتحاد البرلماني العربي ونظامه الداخلي،
- مشروع موازنة الاتحاد البرلماني العربي للعام 2020،
- مناقشة مشاريع نموذجية استرشادية حول قوانين المرأة والطفل، وتلك المتعلقة بمكافحة الإرهاب والكيانات الإرهابية.

مؤتمر جهوي حول القدرات الاقتصادية للشتات

شارك السيد محمد الطيب العسكري، عضو مجلس الأمة في مؤتمر جهوي حول القدرات الاقتصادية للشتات، المنظم من طرف الشبكة البرلمانية لسياسات الشتات التابعة للجمعية البرلمانية لمجلس أوروبا (APCE)، وذلك يوم 18 سبتمبر 2019 بالعاصمة الأردنية عمّان.

و قد ناقش المشاركون موضوعين رئيسين حول:

- مساهمة الشتات في التنمية الاقتصادية
- مقاربة جديدة لتعبئة موارد الشتات من أجل التنمية.

ملتقى جهوي حول مراقبة الأسلحة الخفيفة والصغيرة

شارك عضو مجلس الأمّة السيد محمود قيساري، في ملتقى جهوي حول: « العمل البرلماني في إطار أجندة 2030 : مراقبة الأسلحة الخفيفة والصغيرة في الشرق الأوسط وشمال افريقيا من منظور عالمي»، والمنظم من طرف المنتدى البرلماني للأسلحة الخفيفة والصغيرة، وذلك يومي 24 و 25 سبتمبر 2019 بالعاصمة الأردنية - عمّان.

تضمن برنامج الملتقى مناقشة المواضيع التالية:

- المرأة، السلام والأمن: دور البرلمانين في تجسيد القرارات الأممية في مجال مراقبة الأسلحة الخفيفة والصغيرة على المستوى الوطني،
- الشباب والسلام والأمن وخطة 2030 – تعزيز دور الشباب في تحقيق السلام والتنمية المستدامين،
- تقوية الحوار بين الشباب والبرلمانيين لبناء السلم والأمن الدوليين.

الاجتماع السنوي السابع لجمعية الأمناء العامين للبرلمانات العربية

شارك مجلس الأمّة في أشغال الاجتماع السنوي السابع لجمعية الأمناء العامين للبرلمانات العربية، وذلك يومي 25 و 26 سبتمبر 2019 بمقر جامعة الدول العربية، القاهرة (مصر).

وقد تضمن برنامج الاجتماع مناقشة المواضيع التالية:

- توحيد أنظمة شؤون الموظفين العاملين في الأمانة العامة للبرلمانات العربية،
- اعتماد دليل الصياغة التشريعية،
- المصادقة على مشروع الميزانية للسنة المالية 2019، واعتماد الحساب الختامي للسنة المالية 2018،
- المصادقة على التقرير السنوي عن نشاط الجمعية للسنة 2018.

وبخصوص تحديد موعد، مكان وموضوع الاجتماع القادم للجمعية فقد ترك للتشاور بين ممثلي البرلمانات العربية الأعضاء في جمعية الأمناء العامين للبرلمانات العربية.

أشغال المرحلة الرابعة للدورة العادية 2019 للجمعية البرلمانية لمجلس أوروبا

شارك وفد برلماني عن مجلس الأمّة في أشغال المرحلة الرابعة للدورة العادية 2019 للجمعية البرلمانية لمجلس أوروبا، والذي انعقدت خلال الفترة الممتدة من 30 سبتمبر إلى 04 أكتوبر 2019 بمدينة ستراسبورغ (فرنسا).

تشكل الوفد البرلماني من السادة:

- رشيد عاشور، رئيس لجنة الشؤون الخارجية والتعاون الدولي والجالية الجزائرية بالخارج،
- سيد علي بوحوية، عضو مجلس الأمّة،
- مبارك فالوتي مولود، عضو مجلس الأمّة.

وقد تضمن جدول أعمال الاجتماع دراسة عدة مواضيع من بينها:

- حماية ودعم ضحايا الإرهاب،
- الوضع القانوني للاجئي البيئة.

جدير بالذكر أنّ البرلمان الجزائري يشارك بصفة منتظمة في اجتماعات الجمعية البرلمانية لمجلس أوربا ويحوز على صفة مدعو.

اجتماع للجمعية البرلمانية لمنظمة الأمن والتعاون بأوروبا

شارك وفد برلماني مشترك فيما بين الغرفتين في اجتماع الدورة الخريفية للجمعية البرلمانية لمنظمة الأمن والتعاون بأوروبا، الموسوم بـ : « تعزيز الأمن في المنطقة الأوروـــمتوسطية: دور منظمة الأمن والتعاون بأوروبا وشركائها «، والتي انعقدت خلال الفترة الممتدة من 4 إلى 6 أكتوبر 2019، بمدينة مراكش (المملكة المغربية).

وقد تكون الوفد من السّادة:

- الهاشمي جيار، رئيس المجموعة البرلمانية للثلث الرئاسي بمجلس الأمّة، رئيس الوفد؛
- عبد القادر جديع، عضو مجلس الأمّة،
- محمد عرباوي، عضو مجلس الأمّة،
- بوجمعة طرشي، نائب بالمجلس الشعبي الوطني،
- محمد بن شلالي، نائب بالمجلس الشعبي الوطني.

وتضمّن جدول أعمال الدورة مناقشة ودراسة مواضيع عدة من بينها:

- موضوع منتدى البحر الأبيض المتوسط حول « نماذج التعاون بين الشمال والجنوب والتواصل الاقتصادي في منطقة البحر الأبيض المتوسط في عالم الشمولية «.

كما نظمت جلسات عمل حول:

- منظمة الأمن والتعاون في أوروبا والتعاون الإقليمي الإفريقي من أجل الابتكار وتبادل الممارسات الجيدة.
- المنطقة الأورو متوسطية والتحديات التي يفرضها تغيير المناخ : التنمية الاقتصادية والهجرة البيئية.
- محاربة اللا تسامح والتمييز القائم على أساس الدين أو المعتقد.
- جدير بالذكر أنّ البرلمان الجزائري يشارك بصفة منتظمة في اجتماعات الجمعية البرلمانية لمنظمة الأمن والتعاون بأوروبا (AP-OSCE)، ويحوز على صفة شريك في التعاون.

الدورة العادية الثالثة للفترة التشريعية الخامسة للبرلمان الإفريقي

شارك وفد برلماني عن مجلس الأمّة، في الدورة العادية الثالثة للفترة التشريعية الخامسة للبرلمان الإفريقي، والتي إنعقدت خلال الفترة الممتدة من 07 إلى 19 أكتوبر 2019، بمدينة ميدراند (جمهورية جنوب إفريقيا).

وقد تشكّل الوفد البرلماني لمجلس الأمّة من السيدين:

• حوباد بوحفص، رئيس المجموعة البرلمانية لحزب جبهة التحرير الوطني، عضو البرلمان الإفريقي،

• عبد القادر مولخلوة، عضو مجلس الأمة، عضو البرلمان الإفريقي.

وتضمّن جدول الأعمال اجتماعات المكتب واللجان الدائمة للبرلمان الإفريقي، بالإضافة إلى تنظيم منتدى برلماني حول الأسلحة الخفيفة والصغيرة، وكذا، ندوة إقليمية حول تعزيز عمل البرلمانيين من أجل مجتمعات أكثر سلاما وتطورا.

أشغال المؤتمر رفيع المستوى حول موضوع" التكنولوجيات الجديدة ومكافحة الإرهاب

شارك وفد برلماني عن مجلس الأمّة في أشغال المؤتمر رفيع المستوى حول موضوع:" التكنولوجيات الجديدة ومكافحة الإرهاب : من الوقاية إلى المتابعات القضائية، على الصعيدين الوطني والدولي، الحاجة إلى دعم البرلمانين"، والذي نظم من طرف الجمعية البرلمانية لمجلس أوروبا، بالتعاون مع الجمعية البرلمانية للبحر الأبيض المتوسط، وذلك يومي 10 و 11 أكتوبر 2019، بمدينة ستراسبورغ (فرنسا).

وقد تتشكّل الوفد البرلماني من السّادة:

• بن علي بن زاغو، عضو مجلس الأمّة،
• العيد بن صالح ماضوي، عضو مجلس الأمّة،
• بومدين لطفي شيبان، عضو مجلس الأمّة.

وتضمّن جدول أعمال المؤتمر دراسة عدّة مواضيع من بينها :

• التهديدات الإرهابية وتأثير التكنولوجيات الجديدة،
• الردود الدولية والوطنية على الإرهاب،
• الردود الدولية والوطنية على الجرائم الإلكترونية والأدلة الإلكترونية.

الدورة 65 للجمعية البرلمانية لمنظمة حلف شمال الأطلسي

شارك وفد برلماني مشترك في ما بين غرفتي البرلمان الجزائري، في أشغال الدورة السنوية 65 للجمعية البرلمانية لمنظمة حلف شمال الأطلسي (AP-OTAN)، والتي انعقدت خلال الفترة الممتدة من 11 و 14 أكتوبر 2019، بالعاصمة البريطانية لندن.

وقد تشكل الوفد البرلماني من السادة:

عن مجلس الأمة:
• نور الدين بن قرطبي، رئيس لجنة الدفاع الوطني بمجلس الأمة؛
• محمد راشدي، عضو مجلس الأمة؛
عن المجلس الشعبي الوطني:
• لخضر سيدي عثمان، نائب رئيس المجلس الشعبي الوطني؛
• هشام رحيم، نائب بالمجلس الشعبي الوطني.

تضمن جدول أعمال الدورة الاجتماعات النظامية للجان والجلسة العامة وهي:

• لجنة الاقتصاد والأمن
• لجنة البعد المدني للأمن.
• اللجنة السياسية
• لجنة العلوم والتكنولوجيات.
• لجنة الدفاع والأمن

جدير بالذكر أن البرلمان الجزائري يشارك بانتظام في اجتماعات الجمعية البرلمانية لمنظمة حلف شمال الأطلسي بصفته "عضو شريك متوسطي".

مؤتمر رؤساء البرلمانات

شارك وفد برلماني عن مجلس الأمّة، في مؤتمر رؤساء البرلمانات، والذي تنظمه الجمعية البرلمانية لمجلس أوروبا، وذلك يومي 24 و 25 أكتوبر 2019، بمدينة ستراسبورغ (الجمهورية الفرنسية.(

تشكّل الوفد من السّادة:

• وحيد فاضل، نائب رئيس مجلس الأمّة، رئيس الوفد،
• أحمد بوزيان، رئيس لجنة الصحة والشؤون الاجتماعية والعمل والضمان الاجتماعي،
• حكيم تمراوي، عضو مجلس الأمّة.

وقد تضمّن جدول أعمال المؤتمر ثلاثة محاور وهي:

• البيت الأوربي في آفاق 70 سنة القادمة،
• تجسيد برنامج 2030 للأمم المتحدة حول أهداف التنمية المستدامة،
• دور البرلمانات الوطنية في مكافحة تنامي خطابات الكراهية...
• جدير بالذكر أنّ البرلمان الجزائري يشارك بصفة منتظمة في اجتماعات الجمعية البرلمانية لمجلس أوربا، وذلك بصفة "مدعو".

الجلسة الافتتاحية لدور الانعقاد الرابع من الفصل التشريعي الثاني للبرلمان العربي

شارك عضو مجلس الأمّة السيد عبد الكريم قريشي، عضو البرلمان العربي في الجلسة الافتتاحية لدور الانعقاد الرابع من الفصل التشريعي الثاني للبرلمان العربي، والتي انعقدت خلال الفترة الممتدة من 29 إلى 31 أكتوبر 2019 بالقاهرة (مصر).

وقد تضمن جدول الأعمال، اجتماع المكتب والجلسة العامة واجتماعات اللجان الدائمة، وكذا انعقاد اجتماعات اللجان الفرعية للبرلمان العربي.

الندوة الدولية حول البرلمانات ورِهانات الأمن الغذائي

شارك وفد برلماني عن مجلس الأمّة، في ندوة دولية حول البرلمانات ورهانات الأمن الغذائي، وكذا الاجتماع الأوّل للشّبكة البرلمانية للأمن الغذائي في إفريقيا والعالم العربي، تنظمهما رابطة مجالس الشيوخ والشورى والمجالس المماثلة في إفريقيا والعالم العربي، بالتعاون مع مجلس المستشارين للمملكة المغربية، وبالشراكة مع منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة،وذلك خلال الفترة الممتدة من 30 أكتوبر إلى 01 نوفمبر 2019 بالرباط (المغرب).

شكّل الوفد من السّادة:

• محمد بوبطيمة، نائب رئيس مجلس الأمّة، رئيس الوفد،
• محمد الواد، عضو مجلس الأمّة،
• مختار ياحي، عضو مجلس الأمّة،
• محمد خليفة، عضو مجلس الأمّة.

وقد تضمّن جدول الأعمال دراسة عدّة مواضيع من بينها :

• دور الشبكات البرلمانية في تحقيق الهدف الثاني من أهداف التنمية المستدامة،
• الصراع وانعدام الأمن الغذائي،
• التغيرات المناخية والأمن الغذائي،
• عرض التجارب العالمية للشبكات البرلمانية حول الأمن الغذائي، ودورها في تحقيق الهدف الثاني من أهداف التنمية المستدامة.

ورشة عمل حول تطوير قدرات البرلمانيين

نظم مجلس الأمة و المجلس الشعبي الوطني بالشراكة مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي PNUD ، يوم الأربعاء 13 فبراير2019 بفندق "سوفيتال"، ورشة عمل حول "تعزيز وتطوير قدرات البرلمانيين" ، لفائدة برلمانيي الغرفتين.

أشرف على إفتتاح الدورة السيد الأمين العام لمجلس الأمة السيد محمد دريسيي دادة وقام بتنشيطها خبراء من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

تمحورت الورشات حول الوظيفة التشريعية ومسألة جودة القوانين، المهمة النيابية وفعالية الدور البرلماني، اضافة الى تقييم السياسات العمومية ومسألة الرقابة، فضلا عن محور الاتصال والتواصل وعلاقة النائب البرلماني بالصحافة ووسائل الاعلام و كذا الدبلوماسية البرلمانية، و في الختام تم تبني توصيات الغرض منها الرفع من مستوى الآداء البرلماني .

دورة تدريبية حول الإعلام والعلاقات مع وسائل الإعلام

كما نظم مجلس الأمة و المجلس الشعبي الوطني بالشراكة مع برنامج الأمم المتحدة للتنمية PNUD ، يومي 19 و 20 فبراير 2019 بالمركز الدولي للمؤتمرات عبد اللطيف رحال (الجزائر)، دورة تدريبية حول الإعلام والعلاقات مع وسائل الإعلام، لفائدة برلمانيي و إطارات الغرفتين.

أشرف على إفتتاح الدورة التي تدخل في إطار تعزيز و تطوير قدرات البرلمانيين، السادة الأمين العام لمجلس الأمة السيد محمد دريسيي دادة و الأمين العام للمجلس الشعبي الوطني السيد بشير سليماني،وقام بتنشيطها خبير من برنامج الأمم المتحدة لتنمية السيد أنور معلى مدرب و مدرس جامعي مختص بالقضايا المتعلقة بالإتصالات العامة،الصحافة والإعلام .

الدورة عرفت عدة ورشات تمحورت حول النقاط التالية:

- آليات، مهارات و أهمية التواصل مع المجتمع المدني .
- الإعلام و دوره في تكريس مبادئ المساءلة، الشفافية و المشاركة.
- مخاطر الإشاعات و التضليل و ضرورة التصدي لها.
- عضو البرلمان كحليف موضوعي في المجتمع المدني .
- عضو البرلمان كفاعل أساسي مستهدف من قبل اللوبيات.
- أهمية دور شبكات التواصل الإجتماعي و الإحتياط من الفخاخ.

في ختام هذه الدورة التدريبية، تقدم المشاركون بالشكر الجزيل إلى مسؤولي البرلمان بغرفتيه و إلى برنامج الأمم المتحدة للتنمية على الدعم المقدم لتعزيز و تطوير قدرات البرلمانيين أعضاءًا وإداريين.

رئيس مجلس الأمة يشرف على الإحتفال باليوم العالمي للمرأة

رئيس مجلس الأمة بالنيابة يحتفل بالعيد مع موظفي وعمال وأعضاء مجلس الأمة

رئيس مجلس الأمة بالنيابة يهنئ الفريق الوطني لكرة القدم بالتتـــويج بكأس أمم إفريقيا

بعث السيد صالح قوجيل، رئيس مجلس الأمة بالنيابة برسالة تهنئة إلى مدرب الفريق الوطني لكرة القدم وعناصر الفريق الوطني والطاقم المسير بمناسبة الانتصار الذي حققوه بالفوز بكأس أمم إفريقيا هذا نصها :

ببالغ الابتهاج والسعادة التي أتقاسمها مع الجزائريات والجزائريين الفخورين بتتويجكم بكأس أمم إفريقيا، يشرفني أن أتوجه إليكم باسمي ونيابة عن أعضاء مجلس الأمه وكافة إطاراته وموظفيه بأخلص التهاني وأصدق مشاعر التبريك، وتتيح لي هذه المناسبة أن أعرب لكم عن اعتزازي بالإنجاز الرياضي الوطني الذي حققتموه بروح رياضية عالية ، وأداء راق متميز ومشرف يرفعكم إلى مصف الفرق الرائدة والملهمة لجيل من الشباب الجزائري الطموح إلى خدمة الوطن وإعلاء شأنه في شتى المجالات..

وتفضلوا بقبول أسمى عبارات التقدير والاحترام

صالح قوجيل

رئيس مجلس الأمة بالنيابة

01

رئيس مجلس الأمة بالنيابة يعزي عائلة المرحومة عائشة باركي

انتقلت إلى رحمة الله يوم الإثنين 27 ماي 2019، السيدة عائشة باركي، عضو مجلس الأمة .
وبهذا المصاب الجلل تقدم السيد صالح قوجيل، رئيس مجلس الأمة بالنيابة بخالص التعزي والمواساة لعائلة الفقيدة ، سائلا المولى عزوجل أن يتغمدها بواسع رحمته .
"إنا لله وإنا إليه راجعون"

إلى عائلة الأخت المناضلة المرحومة عائشة باركي

بسم الله الرحمن الرحيم
"قل لن يصيبنا إلا ما كتب الله لنا" صدق الله العظيم

تلقيت ببالغ الأسى والتأثر نبأ وفاة الفقيدة الأخت المناضلة عائشة باركي، رحمها الله.. وفي هذه اللحظة الأليمة أستحضر معكم مسيرة المرحومة المشرفة التي ستبقى رصيدا شاهدا على إخلاصها لوطنها، وإسهاماتها في الحركة الجمعوية، والتزامها بأداء مهامها البرلمانية..
وأمام هذا المصاب ليس لنا إلا أن نسلم بما كتب الله سبحانه وتعالى من آجال ونحتسب في ذلك إليه مع الدعاء لها بالرحمة والمغفرة.. وأتقدم إليكم بخالص التعازي وأصدق مشاعر التعاطف والمواساة.. فعظم الله أجركم.. وألهمكم صبرا وثباتا تجزون بهما الثواب المضاعف إن شاء الله تعالى.
"إنا لله وإنا إليه راجعون"

«إنا لله وإنا إليه راجعون»

صالح قوجيل
رئيس مجلس الأمة بالنيابة

الانتخابات الرئاسية

12 ديسمبر 2019

#الجزائر_تنتخب